الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر موسومة بـ

الصعوبات التي واجهت الثورة الجزائرية في الداخل والخارج من 1959– 1962

- ناصر سعاد
- ناصر خديجة

❖ د. بوحموم امحمد.

أعضاء لجنة المناقشة

د. عنان عمار..... رئيسا

د. بوحموم امحمد ..... مشرفا ومقر

د. حسنة كمال ..... مناقشا

السنة الجامعية:

1440– 1441هـ/2019– 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39)وَأَنَّ سَعْيَهُ

سَوْفَ يُرَى (40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى(41))

[سورة النّجم: الآية (38،41)]

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا، والقائل في محكم تنزيلا ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ الآية: 07 سورة ابراهيم

نتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرنا بالفضل واختصنا بالنصح وتفضل علينا بقبول الإشراف على رسالة الماستر الأستاذ الفاضل الأستاذ: "بوحمومامحمد" الذي سهل لنا طريق العمل ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة فكان قبس الضياء في عتمة البحث وكان نعم الناصح ، كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أنحني إكراما وإجلالا وتقديرا بعد الركوع لوجه الله عز وجل الذي أتمنى أن يوضع تعبه عليا أبي العزيز.

إلى مؤنسة الروح ومخففة الوجع والدتي الغالية حبيبة قلبي العالية.

إلى سندي في الحياة أخواتي الأعزاء: علي، عابد، حمزة، سنوسي، إياد، عبد الصمد، براء، عبد المهيمن، درار محمد، مخطاري محمد،وإلى كل عائلتي الكريمة.

إلى إخوتي الذين أتمنى أن يحفظهم الله لي: فاطمة، الزهرة، الزهراء، حليمة، زوزو، مرام، أريج، أسينات (مقدس)

وإلى صديقاتي: غلام خيرة، مريم، خلود، وردة، صورية، لولو، هدى، رشيدة، فريدة.

.

سعاد– خديجة

قائمة المختصرات:

قائمة المختصرات باللغة العربية:

دط: دون طبعة

ج: جزء.

تر: ترجمة.

د س:دون سنة

ص: صفحة.

ص ص:صفحات متتابعة.

م: ميلادي.

ط: طبعة.

تح: تحقيق.

ع: عدد.

تق:تقديم

تح: تحرير

ط خ:طبعة خاصة

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

P :Page.

مقدمة

عملت الجزائر منذ ان وطأت أقدام العدو ا لفرنسي أرضها على تصدي له ومقاومته طيلة قرن واثنين وثلاثين سنة من الاستعمار بكل الوسائل والطرق، وتمثلت المقاومة الجزائرية في العديد من المحطات الحاسمة التي أدت إلى تحقيق الإستقلال، ولعل أبرز محطة هي ثورة الجزائرية حيث واجهت عدة من مشاكل وعراقيل داخلية وخارجية أثرت على مسيرتها ، خاصة خلال السنوات الأخيرة 1959-1962، ولكن الهيكلة والتنظيم التي كانت لدى الثوار جعلتهم تكسر طموح المستعمر المستبد.

أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية الموضوع في تسليط الضوء على تاريخ الثورة 1959-1962،ومعرفة العراقيل التي مرت بها الثورة التحريرية خلال الفترة المدروسة، كما أن هذا الموضوع ويشكل منعطف حاسم من تاريخ الجزائر المعاصر، وكل هذه العراقيل لم تشكل عائق أمام الثورة الجزائرية للحصول على الاستقلال.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارناللموضوع لأسباب شخصية وأخرى موضوعية:

شخصية :

من خلال إطلاعنا على بعض المواضيع شد انتباهنا هذاالعنوان رغبة منا في التعرف على موضوع الصعوبات الثورة في داخل وخارج ودراسته من زوايا مختلفة.

موضوعية:

- الاسهام في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر والمساهمة قدر الإمكان في معرفة مرحلة مهمة من مراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية .

- إبراز الضغط الذي مربه الثوار من أجل مواجهة العراقيل التي كانت في فترة 1959-1962.
- الوصول إلى معرفة حقيقة الصعوبات التي كانت قائمة في المرحلة الأخيرة التي عانت منها الثورة.

الإشكالية:

وقد تناولنا بحثنا هذا من خلال إشكالية رئيسية تضمنت تساؤلات فرعية:

يعتبر موضوع الصعوبات التي واجهتها الثورة في الداخل والخارج في الفترة الممتدة من1959-1962، ومن أهم المراحل التاريخية التي مرت بيها الثورة الجزائرية لأنها تعتبر النواة الرئيسية التي ضغطت أكثر على الثورة وعلى مهنديسها ومنه نطرح الإشكال التالي:مامدى تأثير الصعوبات على مسيرة الثورة ؟ ويندرج تحت هذا الإشكال عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- كيف كانت ردت فعل الثورة الجزائرية على مخطط شال ؟ وماهي انعكاساته؟
- لماذا دخلت الحكومة المؤقتة في صراع مع هيئة الأركان؟وفيماتجلت مظاهر التنافس بين الهيئتين؟
- ماهي إستراتيجية التي بذلها قادة الثورة للحصول على الأسلحة؟
- فيما تكمن إستراتيجية فرنسا المعتمد في توقيف عملية التمويل والتموين لثورة الجزائرية؟
- كيف أثرت الأزمات الحدودية الجزائرية التونسية والمغربية على علاقتهما؟
- هل ساهمت اتفاقيات إيفيان في وضع حد لمسار الاستعمار الفرنسي بالجزائر؟

عرض الخطة:

وللإجابة على الإشكالية البحث وتساؤلاته استوجب على وضع خطة معينة احتوت على مقدمة مدخل وثلاثة فصول وثمانية مباحث وخاتمة وملاحق، واشتملت مقدمة على التعريف

بالموضوع وأسباب اختياره وإشكالية المذكرة وعرض خطة البحث ومناهج البحث ووصف أهم المصادر والمراجع وصعوبات العمل، أما المدخل الذي عنوانهمجئ ديغول وسياسته لي قضاء علي الثورة الجزائرية وتطرقنافيه إلى الظروف التي سبقت وصول جنرال ديغول إلى الحكم وكيفية إبراز مشاريعه لقضاء على ثورة الجزائرية ومشروع سلم الشجعان وخط موريس ومشروع قسنطينة وسياسة الاستعمارية المستبدة التي هي التعذيب الجزائريين.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان عراقيل الداخلية التي واجهتها الثورة الجزائرية 1959-1962وتعرضنا فيه لإنشاء خط شال العسكري ومخططه وكفية مواجهة الثوار له وكذلك الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وتأثيرها على الثورة وتطرقنا أيضا إلى أزمة الصيف 1962وكيفية حل هذه الأزمة.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان عراقيل الخارجية التي واجهتها الثورة الجزائرية 1959-1962وتناولنا في البداية أزمة التسليح للثورة الجزائرية التي جاء فيه صعوبة الإمدادات العسكرية بشقيها البري والبحري وصعوبة التمويل والتموين ومصادرهما والصعوبات التي واجهته الثورة في التمويل والتموين وكذلك أزمة الحدود الجزائري التونسية والمغربية.

أما الفصل الثالث الذي عنوانه الحلول التي لجأت إليها الثورة لمواجهة عراقيل العدو فقد حاولنا في هذا الفصل التسليط الضوء على مرحلة الاتصالات الشبه الرسمية التي تطرقنا فيها على لقاءات التي جرت فيها والمرحلة الأولى والثانية من المفاوضات الجزائرية الفرنسية ولقاء لوغران، ولقاء دحلب وجوكس وإلى جانب لقاء لي روسي وفي ختام تطرقنا إلى اتفاقيةإيفيان الثانية وأهم ما جاء فيها من قرارات ونتائج وانتهاء الاستعمار وبداية حقبة جديدة وذلك بعودة الاستقلال.

وأنهينا الدراسة بخاتمة تضمنت بحوصلة على النتائج المستخلصة من موضوع البحث، وقد دعمنا دراستنا بمجموعة من الملاحق التي تثري الموضوع وبعضها عبارة عن صور وبعضها خرائط ودلالة على صحة ماورد في البحث.

المنهج:

وتطلبت دراستنا هذا اتباع منهج تتناسب مع طبيعة الموضوع منها:

المنهج التاريخي الوصفي: وذلك من خلال رصد الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا ووصفها حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في خطة البحث قصد الوصول إلى الحقيقة.

نقد المصادر والمراجع البحث:

وقد اعتمدنا في مذكرتنا هذه عدة مصادر ومراجع تفاوتت في افادتنا، نذكر على سبيل المثال لاالحصر:

جريدة المجاهد من خلال مقالات وأعداد التي صدرت في هذهالفترة المدروسة واحتوت على معلومات مهمة خدمت موضوعنا، باعتبارها لسان جبهة التحريرالوطني وجيش التحرير الوطني.

كتاب مذكرات علي كافي من لمناضل الساسي إلى القائد العسكري تناول فيه جوانب هامة من الصراعات أثناء الثورة، الذي أفادنا في معرفة الخلاف الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان.

كتاب الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية لمراد صديقي الذي اعتمدنا عليه في اعداد هذه الدراسة يصور لنا الأسلحة التي وصلت إلى الجزائر.

كتاب اتفاقيات ايفيان لمؤلفه بن يوسف بن خدة تكمن أهمية هذا المصدر في كون مؤلفه أحد العناصر الفاعلة في المرحلة التي تناولها الموضوع ونعني به المفاوضات والاتفاقيات حيث عرض بأسلوب علمي بسيط.

كما اعتمادنا على بعض المراجع التي سهلت من عملنا كونها تناولت الموضوع بسلاسة وبعضها تطرق إلى الموضوع بطريقة سطحية دون التطرق إلى أدق التفاصيل ومن بينها:

كتاب الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين لرابح لونسي الذي أثري معلوماتي حول الصراع بين القادة السياسيين والعسكريين.

كتاب التموين والتسليح ابان الثورة الجزائرية لحفظ الله بوبكر حيث أفادنا كثيرا في التعرف على التمويل والتموين لثورة الجزائرية وصعوبة التسليح عبر الجهة المغربية والجهة الشرقية لتراب الوطني.

وغيرهم من المصادر والمراجع يتعذر علينا ذكرها بالكامل.

ككل بحث، لم يخلو طريقنا خلال دراستنا هذه من الصعوبات والعراقيل نذكر منها:

صعوبة التنقل من مكان إلى مكان للحصول المادة العلمية وذلك بسبب فترة الحجر الصحي وفي ظل انتشار فيروس كورونا وغلق مكتبات.

بالرغم من هذه الصعوبات إلا أننا استطعنا تجاوزها وتمكنا من إتمام هذا العمل بعون المولى عزوجل وبتوفيقه وبجهود الأستاذ المشرف الذي قدم لنا النصيحة والإفادة في سبيل إخراج هذا العمل في أحسن صورة ممكنة.

مدخل

سياسة الجنرال ديغول في القضاء على الثورة الجزائرية

آ) **التعريف بالجنرال، وعودته إلى السلطة:** منذ وهلة الأولى لإندلاع الثورة الجزائرية سارعت السلطات الفرنسية بإتخاذ تدابير للقضاء على الثورة في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية إلا أنها فشلت وانهارت العديد من حكومتها[1]، مما أدى إلى الاطاحة بالجمهورية الرابعة وعودة الجنرال على رأس الجمهورية الخامسة .

1-التعريف بالجنرال ديغول: هو رجل دولة فرنسي ومن أبرز رجالها ولد بمدينة ليل بالشمال الفرنسي سنة 1890 وهو ثالث طفل من بين خمسة إخوة من أب عمل أستاذا وكان له دور في تربية إبنه وتعليمه وفي سنة 1980 اتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير وحصل على رتبة ملازم وعين ضمن الثالثة والثلاثون للمشاة إلى رتبة ملازم أول شارك في الحرب العالمية الأولى وجرح[2] فيها ثم ترقى مرة أخرى إلى رتبة نقيب وألقي عليه القبض من قبل الألمان سجن في حصن lngolstadt، وفي سنة 1924 نشر كتاب Scord Chez l'ennemidilaفأرسل إلى لبنان سنة 1929 وبقي هناك إلى سنة 1931 كقائد للمكتب الثاني والثالث لأركان الحرب، وقد كتب كتابا حول تجربته في منطقة الشرق الأوسط وبعد عودته إلى فرنسا عين في السكرتارية العامة للدفاع الوطني وبقي مدة ست سنوات مما سمح له بلقاء زعماء السياسة، وعندما دخلت فرنسا الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا وجه ديغول بيانا سياسيا إلى ثماني شخصيات مدنية وعسكرية ودخل فيها الجنرال الحرب برتبة عقيد وفي شهر ماي سنة 1940 رقي إلى رتبة جنرال وفي 05 جوان 1940

[1]- سقطت اربع حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الرابعة ماي 1958 حيث سقطت حكومة منداس فرانس في جانفي 1956 ثم حكومة مولي 1957 ثم جاءت حكومة جورجسمونوري سبتمبر 1957 و أخيرا حكومة وفيليكسغابار التي علقت مهامها في أفريل 1958 لتسقط نهائيا بعد الإطاحة بنظام الجمهورية الرابعة و يؤول الأمر للجنرال ديغول ضمن الجمهورية الخامسة (أحمد مسعود علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960- 1961) من خلال محاضرة مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 2).

[2]-عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المعاهدة 1830-1962، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب، 2010، ص 128.

استدعى إلى باريس وتقلد منصب نائب كاتب دولة للدفاع في الحكومة المضيفة وفي سنة 1943 أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية وبعد شهرين قدم استقالته من الحكم وعاد إلى حكم من جديد في 1958بعدسقوط الجمهورية الرابعة توفي 09نوفمبر 1970[1].

2-الظروف التي ساعدت على عودة الجنرال ديغول للسلطة :والتي من بينها.

أ-الظروف السياسية : بعد تحرك جيش الإحتلال بالجزائر ، صادق المجلس الوطني الفرنسي على تشكيلة حكومة جديدة بإقتراح من الوزير الأول بيار فليملان الذي كلفه رئيس الجمهورية روني كوتي بهذه المهمة عقب سقوط حكومة فليكس غيار في 15 أفريل1958، وبينما كان فليملان ينتظر التنصيب الرسمي لحكومة تسارعت الأحداث بالجزائر وفرنسا ذاتها ليتوقف زمن الجمهورية الرابعة قبل الاجهاز عليها في ايام معدودة، وبلغت الوضعية درجة في الخطورة إلى حد أن الوزير الأول الجديد غلق على حركة الحيش بالجزائر: قائلا: "لعلنا نقف على حافة الحرب الأهلية"وتلاه رئيس الجمهورية نفسه الذي طلب غداة الحركة الإنقلابية من جنرالات الجزائر، ألا يضيفوا المحن الوطن محنة تقسيم الفرنسيين.

وجاءت نهاية الجمهورية الرابعة على هذا النحو، لتتبع للجنرال المقاعد شارل ديغول الذي وجد فيها فرصة ذهبية للمساهمة في اسقاطالجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة[2].

ب-الظروف الاقتصادية :ارتفعت النفقات الموجهة للجيش الفرنسي بالجزائر والذي بلغ عدده مع بداية 1958 مما يزيد عن نصف مليوم جندي، مما انعكس سلبا على النفقات الموجهة للإصلاحالاجتماعي وتحسين مستوى معيشة الشعب الفرنسي وتنمية ثروته ومداخله، إضافة إلى إصلاح أجهزة التعليم والثقافة والبحث العلمي مما هدد بدورة تطور الدولة الفرنسية وتقدمها

[1]-عبد القادر خليفي، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، ص 219.

[2]-محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة، الجزار، 2014، ص 276.

مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة الامريكية، إضافة إلى نقص القوة البشرية العاملة في المؤسسات والمصانع الفرنسية بسبب مشاركته في الحرب على الجزائر[1].

علاوة على حرمان المصانع الفرنسية من القوة البشرية العاملة في الحرب بالجزائر، قد قدرت الجهات المالية الأوروبية قيمة المصروفات الفرنسية في تلك الفترة بما يقارب المليارين من الفرنكات الشيء الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، والرضوخ لشروط الاستدانةالقاسيةونتيجة لهذه الوضعية أخفت الحكومة الفرنسية مقدار النفقات الحقيقة لحرب الجزائر، لذلك قال "منداس فرانس" أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر نوفمبر 1957" أن مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقا والشعب الفرنسي يجهل تماما هذا الشيءالغريب، وكل ما يقال له هو أن الثورة الجزائرية ستنتهي قريبا"[2].

ج- الظروف العسكرية: بالرغم من الحشود الهائلة من العساكر التي دفعت بها فرنسا لمحاربة الثورة الجزائرية وهذا بسبب نجاح الثورة وتطورها، حيث حدث تدهور في معنويات الجيش الفرنسي وهو يرى الثورة الجزائرية تكبر وتتعاظم في كل يوم ، هذه الثورة التي صورتها الدعاية الفرنسية بأنها مجموعة من المخربين والخارجين عن القانون، وفي المقابل برز جيش التحرير الوطني الذراع العسكري للثورة قوة منظمة مترابطة وفاعلة فوق الميدان ذات هياكل منسقة تنسيقا عصريا حديثا يضاهي الجيوش

3-تمرد 13 ماي 1985:وكان انقلاب الثالث عشر ماي 1958 عبارة عن شبكة معقدة من الحديثة[3].

[1]-عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، د.ط، ج1، دار العثمانية، المدية، الجزائر، 2013، ص 137.
[2]-عمار قليل، المرجع السابق، ص 137.
[3]-نفسه، ص 136.

خطط ومؤامرات ذات مشاريع وخيوط متوازية حينا ومتقاطعة حينا أخر[1]، برر الجنرال ماسّيانقلاب الثالث عشر ماي 1958 بعوامل ثلاثة ، هشاشة حكومة الجمهورية الرابعة، وانهيار موقفها الدولي[2]، ويرجع ضعف الجمهورية الرابعة إلى عوامل خارجية ، مثل ظهور قوى عظمى على المساحة الدولية تحاول فرض نفسها على العالم وتهيمن على فرنسا نفسها ومؤيدة بوجه عام لاستقلال البلدان المستعمرة مباشرة لتحل محل القوى الاستعمارية القديمة مثل فرنسا وبريطانيا وهناك عوامل داخلية وهي طبيعة النظام السياسي الذي أقامه دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946 الذي كان من الأسباب الأساسية في ضعفها وعدم استقرارها السياسي وبقيت فرنسا بدون حكومة بعد سقوط حكومة فيليكسغايار إلى غاية 13 ماي وشكلت لجنة إنقاذ تضم جميع التنظيمات الأوروبية المعارضة للنظام وتريد إسقاطه وقامت بمظاهرات في 26 أفريل بحضور عدد كبير من الأوروبيين حاملين شعارات الجيش في السلطة يسقط النظام ، الجزائر فرنسية وتم إختيار13 ماي لأنه اليوم الذي كان محددا لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة فليلان ، وفي 13 ماي جرت المعاهدة الضخمة المنظمة في الفوروم منه صعد المتظاهرون إلى مقر الحكومة العامة وقاموا بإقتحامها وأنشئت لجنة إنقاذ برئاسة الجنرال ماسّي ومنحت السلطات المدنية الجنرال سالان الذي أصبح بذلك حاكماللجزائرمدنيا وعسكريا[3].

وفي ليلة 13-14 ماي ألح الديغوليون في لجنة الإنقاذ على ماسّيوسالان أن يقوما بدعوة ديغول فاقتنعا بذلك وبعث ماسّي برسالة إلى ديغول لإستلام الحكم في فرنسا وهدد الحكومة الفرنسية إن لم ينفذو طلبه يقوم فصل الجزائر عن فرنسا[4].

[1]-صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية،د.ط، دار الكتاب العربي الحديث، الجزائر، 2008، ص 85.

[2]-دحمان تواتي، منظمة الجيش السري و نهاية الإستعمار الفرنسي في الجزائر 1961-1962, وزارة الثقافة، الجزائر 2008، ص 65.

[3]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 79، 80.

[4]-نفسه، ص 87.

4-وصول ديغول إلى الحكم: طلب من ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة بشرط أن يأتي إلى البرلمان ويقف أمام النواب ويوافقون على تعينه رئيسا للحكومة ويتأجل البرلمان لمدة 06 شهور، يتولى خلالها رئيس الحكومة سلطات خاصة لتسيير شؤون البلاد وفي يوم فاتح جوان 1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 329 ضد 224 صوت على تعيين ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية وزعيما يجسد وحدة الأمةالفرنسية[1].

وفي 02جوان 1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 350 ضد 163 صوت وإلغاء وجوده ، واعطاء صلاحيات خاصة لرئيس الحكومة كي يسير شؤون الدولة دون أن يحاسبه البرلمان أو يناقشه فيما يفعله، وبذلك خضعت حكومة باريس لتهديدات الجيش بالتدخل في فرنسا وتخلت عن السلطة لقيادة إلى الديغولين الذين شكلوا خلية عسكرية في الجيش منذ مارس 1958 بقيادة وزير الدفاع ووضعوا خطة لنقل السلطة إلى ديغول[2].

ب) المشاريع العسكرية لسياسة ديغول: ثم أن أصبح ديغول رئيسا للحكومة وضع مجموعة من المشاريع ، ذات الطابع العسكري، السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الثورة الجزائرية، مثل.

1)العسكرية : ركز الجنرال ديغول منذ توليه السلطة على القوة العسكرية من أجل القضاء على الثورة.

– مشروع سلم الشجعان: قام بعرض مشروع جديد سماه ب سلم الشجعان ، وقد أراد من وراء هذه التسمية أن يلعب على عواطف جبهة التحرير الوطني ويدعوها إلى الإستسلام ، وفي ندوة صحفية عقدها في 23 أكتوبر 1958دعى قائلا" على الذين بدأو القتال أن يوقفوه وعليهم

[1] -عماربوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لنهاية 1962، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 430.

[2] - نفسه ، ص 431.

أن يعود وإلى عائلاتهم، وعلى قادتهم أن يتصلوا بقادتنا العسكريين بواسطة استعمال العلم الأبيض أما أعضاء المنظمة الخارجية للثورة ما عليها إلا أن يتوجهوا إلى سفارة فرنسا لكي يبحثوا شروط الإستلام في النطاق الفرنسي تماما كما يتوجه الفرنسي إلى سفارته إلى الخارج عندما يحتاج إليها[1] كما عرض ديغول على المجاهدين الإستسلام تحت شعار سلم الشجعان، وهو خداع الثورة قصد إجهاضها وادخال الشكوك في أوساطه[2].

حيث دعى الثوار إلى وضع السلاح دون شرط والإتصال بسفارة فرنسا في تونس والرباط لتنظيم عملية الإستسلام[3].

– خط موريس: إن إنشاء خط موريس المكهرب على الحدود التونسية والمغربية ، أدى إلى الحد من مرور قوافل السلاح بواسطة الدواب أو الآليات وبقيت عملية تسلل الثوار بصعوبة وخطورة[4].

يمتد خط موريس بالحدود الشرقية إلى الجنوب ومن عنابة إلى ابن مهيدي، الذرعان، شيحاني، بوشقوف المشروحة، سوق اهراس، مداور روش، مرسط العويق بتبسة، بئر العاتر واد سوف، ويغطي مساحة تبلغ طولها حوالي 460 كلم، أما من الناحية الغربية فإنه ينطلق من مرسى ابن مهيدي شمالا ويصل مدينة بشار مرورا بالمشرية ونفيق وبني ونيف والعبادلة ومغنية والعريشة وعين الصفراء ويقدر طوله ب 750 كلم^2 فالخط الغربي لا يمر على الحدود مباشرة بكامله وإنما حسب طبيعة الأرض وحسب الأهداف التي يمكن أن يحميها، ففي الشمال يمتد على الحدود الغربية بحوالي 03 إلى 04كلم بينما في المناطق الأخرى يصل هذا البعد إلى حوالي 100 كلم، ولا يتشابه الخط في عرضه في كل المناطق التي يمر بها، بل نجده يتراوح بين الاتساع والضيق حسب ظروف

[1]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديد ة، 3 أجزاء، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ج2، 1991، ص 141.

[2]– صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912–1962, دط، مديرية للنشر، جامعة قالمة، 2011، ص 150.

[3]– عبد القادر خلفي، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، المرجع السابق، ص 228.

[4]– مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية، تر: أحمد الخطيب، د.ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 60.

المنطقة، وهذا يدل على أن الدراسات الأولوية لانجاز هذا الخط كانت مطبوعة بالطابع العلمي وفي توازن وتناسق مع الاستراتيجية العسكرية الفرنسية ففي بعض الأحيان يصل عرض الخط إلى حوالي 60 مترا وقد يصل إلى 80م في أقصى عرض له، وقد يتقلص إلى 06 أمتار أو متر ونصف، ويرابط بالخط الحدودي حوالي 80 ألف عسكري لهم أحدث الأسلحة والمعدات للدفاع ، لمنع إي تسرب للذخيرة الحربية للمجاهدين.[1]

و هذا الخط نسبة إلى صاحبه وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس André Maurice[2]،

وتعود الأسباب الأساسية لإنشاء هذا الخط إلى منع انتقال المواطنين ، وأفراد جيش التحرير الوطني وكذا المساعدات المادية إلى الولايات التاريخية بالداخل.[3].

– مواجهة الثورة لخط موريس: كانت الوسائل المستعملة من قبل المجاهدين لاختراق خط موريس في البداية جد بدائية وغير كافية تتمثل في تجنب حقول الألغام والأسلاك الكهربائية مرورا عبر الشعاب والأودية ثم تطورت العمليات إلى حفر الأنفاق ورفع الأسلاك بواسطة الأخشاب كمادة عازلة للكهرباء، ومن ثم التنقل عبر حقول الألغام بواسطة وضع الأحجار فوق الألغام وهذه العملية مليئة بالمخاطر على المجاهدين الموت المؤكد ثم استعمال المقصات الخاصة بالأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي التي يتراوح قوته من 12 إلى 30 ألف فولت، وعن طريق الأنابيب المطاطة "البنقالون" التي كانت تفتح ثغرات واسعة يمر من خلالها المجاهدون بعد أن تتحطم الأسلاك والأعمدة وتنفجر الألغام[4].

---

[1]– مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع و رؤى، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 63.

[2] – أندري موريس: وزير الدفاع في حكومة بورجيس الذي أصدر قرار إنشاء الخط المكهرب الحدودي بتاريخ 28 جوان 1957 تحت رقم 3969 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية، (جمال قندل ،خط موريس وشال وتاثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962،ط1،وزارة الثقافة الجزائر،2008،ص244).

[3]– عبد الرحمان مزيان الشريف، حرب الجزائر في فرنسا موريان: جيش الخفاء، تق: جاك فرباس، تر: العربي بوينون، د.ط، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 145.

[4]– عمار قليل، مرجع سابق، ص 74.

بوضع الحاجز المنيع على الحدود أي "خط موريس" في الجهة الشرقية والغربية ونقدم تحية وتقدير لصمود رجال القاعدة الشرقية حيث نجد المعركة الكبرى الأولى المعروفة باسم معركة "سوق أهراس" والتي خاضها من الجانب الفرنسي خمس فرق مظليات ووحدات تابعة للقطاعات والعديد من المرتزقة (الفيلق الأجنبي)، شنت سلسلة من العمليات الكبرى التي استمرت طيلة الحرب، وكانت الأركان الفرنسية كل صباح دليل بأن كل جيش التحرير يحاول كل ليلة وبكل الوسائل اختراق الحاجز ويتعلق الأمر بوسائل بسيطة ولكن فعالة ، مقص خاص لقطع الخطوط المشحونة بالكهرباء، حبال عازلة بملاقط لتحويل التيار، وحفر ثغرات واسعة في شبكة الحواجز[1].

ونجد في منطقة الأوراس مواجهة خط موريس حيث يروي العقيد الطاهر زبيري[2]، عن اجتياز خط موريس، يقول تقدمنا باتجاه جبل القلب القريب من خط موريس وخط السكة الحديدية وسرنا نحو ثمانية كيلومترات إذا وصلنا خط موريس وشرعنا في الحفر تحت الخط باستعمال خناجر البنادق بمقدار ما يمكن أن يمر تحته[3].

وكان خط موريس مكونا من شبكة مكهربة شائكة مكورة وأخرى ممتدة أفقيا وعموديا مدعمة بسبعة أسلاك مكهربة تصل قوتها 1200 فولت وأحيط الخط بحقول للألغام متفرعة حسب استراتيجية الأماكن، ألغام مضادة للأفراد والأفواج، وأخرى كاشفة إلى جانب وجود أجهزة الكترونية كالرادارات وأبراج المراقبة[4]، وأيضا قامت السلطات الفرنسية بتجهيزات خاصة للمراقبة

[1] – اللواء خالد نزار، روايات معارك حرب التحرير الوطنية، 1958-1962، تر: مهني حمدوش، د.ط، منشورات الشهاب، د.ب، 2002، ص148.

[2]– الطاهر الزبيري مذكرات أحد قادة الأوراس التاريخيين(1929-1962)، د.ط، منشورات ANEP، د.ب، 2008، ص 233.

[3]– الطاهر الزبيري ولد سنة 1929 بدوار واد الكباريت في 1946 بدا النضال في حزب الشعب بتبسة أنخاز خلال أزمة الحزب (1953-1954) إلى صف الحياديين، انضم في بداية الكفاح المسلح و قد جرح في عملية بحث عن الاسلحة و أسر و هو جريح يوم 3 يناير 1955.(الهادي أحمد وروان، العقيد محمد شعباني الأمل ... والألم، د.ط، دار هومة، د.ب، د.س، 2003، ص 259).

[4] – عمار قليل، مرجع سابق، ص 71.

ثمينة جدا على الشبكات المكهربة ذات التيار العالي وكانت تدل بدقة على أماكن العبور لوحدات كومندوس جيش التحرير الوطني على الحواجز الملغمة المكهربة، وقامت بتحصينات ومراكز عسكرية بناء جدار بعلو عدة أمتار لحماية الجيوش الفرنسية، حيث أن الآليات الملغمة أداة خطيرة للموت مدفونة جيدا في الأرض وموضوعة على الخصوص في الأماكن التي يفترض ان تكون دروب مرور المجاهدين وسكان الحدود الذين كانوا يذهبون إلى أعمالهم الفلاحية والرعوية التي كانت مصدر عيش أساسي أيام حرب التحرير الوطنية[1].

لقد قام كريم بلقاسم[2] لإيجاد طرق لمواجهة خط موريس لأنه كان عائقا لتمرير السلاح للثوار داخل الجزائر، حيث قام بالاستعانة بخبراء من العالم عسكرين من مصر والضباط الجزائريين المتواجدين في أمكان مختلفة من العالم حيث قام بفتح مكتبا لجبهة تحرير الوطني الجزائر في مدينة "بون" عاصمة ألمانيا الفيدرالية سنة 1958م، وأسندت رئاسته إلى بوعلام أو براهام وكلفه بالعمل و استقطاب وتشجيع الضباط الجزائريين الذين لديهم خبرة عسكرية لكي يدعموا الثورة ويلتحقوا بجبهة التحرير الوطني، وبفعل ذلك نجد في 08أفريل 1959م تمكن مكتب الجبهة في ألمانيا من تشجيع الضباط الجزائريين في فرنسا وألمانيا على الهروب من الجيش الفرنسي والالتحاق بجيش التحرير. حيث أن فرنسا في1957م و1958م قررت خنق الثورة وذلك بإقامة الأسلاك الكهربائية على طول حدود الجزائر

[1] – عمار بو جلال، حواجز الموت 1957-1959 الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، د.ط، منشورات المركز للدراسات والبحث و الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص، ص 64، 65.

[2] – كريم بلقاسم: ولد عام 1922 في منطقة دارع الميزان والخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945، حيث قاد تمردا مسلحا في جبال القبائل في عام 1947 كان ينادي بكفاح المسلح، كان أحد مؤسسي جبهة وعضوا في قيادتها العليا عام 1962، عين نائبا للرئيس دولة. (حميد عبد القادر، المرجع السابق،ص 285).

وتونس والمغرب ولكن تمكن قادة الجيش التحرير الجزائري تكسير هذه الحواجز[1].حيث قام جيش الحدود بهجمات متكررة على خط موريس ، وكان الرائد إيدير مساعد كريم بلقاسم هو الذي يشرف على هذه العمليات في فترة 20 يوليو 1959 عندما كان يشرف الجيش الفرنسي يواصل عملية المنظار بالولاية الثالثة قام الرائد إيدير بهجوم ناجح على عين زادة وهي مركز عسكري في التراب الجزائري ، قرب الحدود التونسية يقوم بحراسة ومراقبة خط موريس ويتكون من أربعة مباني: مبنىالميراد دور فيه المناورة، مبنىالكومندوس وفيه يتمركز معظم الجنود وأكثرهم اللفيق الأجنبي مبنى القيادة الفرنسية ،مبنى الساس ويقع المركز على ارتفاع 1400 م يشرف على مساحة شاسعة تمتد من سهول عنابة إلى حدود التونسية واستعمل المجاهدون في هذا الهجوم السلاح، الثقيل من مدفع رشاش و بازوكا ومدافع الهاون والمدافع الثقيلة من عيار 5.6 وقع الهجوم أولا على مركز الميراد ، وحطمت المنارة واستولى المجاهدون[2] على المبنى ورفع فوقه العلم الجزائري ، وكان رد فعل الجيش الفرنسي بالتهاون ظنا منهم أنه منهم هجوم عادي فتسبب لهم ذلك في إتلاف دبابة وسيارة مصفحة وقتل من فيهم وهجم مبنى القيادة ومبنىالكومندوس فهدما واشتعلت فيهما النار ولكن لم يتمكن المجاهدون من الاستلاء عليها.

وقد بدأ الهجوم على الساعة الثانية عشر ليلا ومع طلوع الفجر انسحب المجاهدون واستشهد منهم اثنان وجرح سبعة وقد حطمت المنارة وكانت خطرا على المجاهدين عندما يحاولون

[1]–عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص468.

[2]–عمار بوحوش،المرجع السابق، ص 468.

اجتياز خط موريس[1]،حيث نجد أن جيش الحدود قام بهجوم واسع النطاق في شكل وحدات كبيرة وذلك قصد جلب أكبر عدد من الجنود الجيش الفرنسي وبالتالي رفع الضغط على الولايات[2].

ج) المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لسياسة ديغول: رأينا أن ديغول دشن حكمه بتخصيص برنامج كبير من الناحية العسكرية محاولة منه أن يقضي على الثورة ولكن ديغول ، لم يستخدم الأساليب العسكرية ، بقدر ما استخدم أيضا المشاريع الاقتصادية ، قصد أغراء وكسب الجزائريين[3].

1)مشروع قسنطينة : أعلن الجنرال شارل ديغول في ساحة لابريش يوم 03 أكتوبر 1958 في عهد (الوزير المقيم) "روبير لاكوست" الذي ذهبت ريحه بسقوط الجمهورية الرابعة إثر انقلاب 13 مايو الماضي.

– هدف المشروع: بدأ بالجنرال ديغول الذي يقول في هذا الصدد "وضعت هذا المخطط، الذي يكلفنا غاليا لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها،وقد رد قبل ذلك على دعاة الإدماج من أنصار الجزائر الفرنسية، قائلا "أليس مشروع قسنطينة هو الإدماج الحقيقي؟".[4]

ويبدوا أن هدفه واضح ، هو التصنيع بالجزائر هو شكل من اشكال اللامركزية واستقبل مخطط قسنطينة بنوع من التحفظ والشك.[5]

[1] –زهير أحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962، ط1، مؤسسة أحددان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 61، 62..

[2] – على أحمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 د، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ص 115،116.

[3] – عبد القادر نور، حوار حول الثورة، د.ط، ج2، دار موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 73.

[4] – محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، د.ط، ج1،دار هومة، الجزائر، 2013، ص 659.

[5] – نفسه، ص 660.

حيث اعتبر الجنرال ديغول أن أسباب الثورة هي أسباب اقتصادية واجتماعية وليست سياسية ولا صلة لها بفكرة الاستقلال والحرية وطرد الاستعمارالأجنبي ، واستهدف ديغول بهذا المشروع أن يكسب الرأي العام العالمي ويجلبه إليه ويوهمه أن فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائرييونتنمية الجزائر عن طريق إنجاز هذا المشروع الاقتصادي، والثقافي والاجتماعي[1].

– الاصلاحات التي قدمها ديغول في مشروع قسنطينة: إن الاجراءات التي قدمها الجنرال ديغول خلال الخمس سنوات المقبلة بمقتضى السلطات المطلقة المخولة له في هذا الشأن من طرف الدستور الجديد[2].

– تمكين الجزائريين من العمل في الوظيف العمومي بفرنسا المركز بنسبة قد تصل إلى 10%من مجموع المناصب الموفرة وهذه النسبة تكون أكثر حجما في الجزائر.

- المساواة في المرتبات والأجور المعمول بها في الجزائر لتكون مساوية لما هو معمول به في فرنسا المركز[3].
- منح بعض الوظائف للجزائريين لتخفيف من حالة البطالة في أوساطهم ظاهريا وكسبهم إلى جانب السلطات الاستعمارية ضد الثورة وترقية بعض العملاء إلى الوظائف الإدارية السامية ومنحهم امتيازات مادية معتبرة فأسندت إليهم مسؤوليات معتبرة في الإدارة وعينت بعضهم ولاة ورؤساء دوائر وموظفين سامين.
- إدخال عناصر جزائرية في مجلس الشيوخ الفرنسي وتعيين ضباط جزائريين سامين في الجيش الفرنسي ومنح رخص ومحلات تجارية لبعض الجزائريين.

---

[1] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الثورة في الولاية الثالثة، ط.خ، دار عالم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 155.

[2] – باتريك أفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: داود سلامنية، د.ط، ج2، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2013، ج2، ص127.

[3] – هواري قبابلي، ثمن حرب الثورة الجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مر: بالقاسمي بوعلام، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 90.

- استغلال موارد البلاد ووضعها تحت تصرف الشركات الأجنبية لاستغلالها وتنشيط عمليات التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية لدعم الاقتصاد الفرنسي المتضرر من الثورة الجزائرية[1].
- إنشاء الصناعة الثقيلة بالجزائر، خاصة صناعة المعدنية والكيميائية بالاستفادة من عمال المحروقات بالجزائر[2].
- فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين بحيث يصل إلى تشغيل أربعمائة ألف في خمس سنوات ويقوم المشروع على توسيع في الخدمات العامة متمثلة في إقامة ربع مليون مسكن، والتوسع في إنشاء المدارس وحجز عشرة بالمائة من الوظائف للجزائريين[3].
- إدماج في التعليم ثلثي البنين والبنات الجزائريين الذين هم في سن الدراسة وتوزيع 250.000 هكتار على الفلاحين الجزائريين[4].
- العمل على رفع مستوى المعيشة وتحسينه لدى السكان كفيل بإيقاف الثورة[5].

ووعد الجنرال ديغول من خلال خطابه يوم 16 سبتمبر 1959 بأن فرنسا مع انتهاء سنة 1959 قد انفقت حوالي 200 مليار فرنك في الجزائر كاستثمارات عمومية من دون حساب نفقات الإدارة المدنية واستثمارات القطاع الخاص، وأنها ستنفق أكثر خلال كل سنة من السنوات القادمة في تحقيق مشروع قسنطينة وتحدث عن طلب مئات المصانع منذ عشرة أشهر الاستقرار في الجزائر وأن 500 هكتار من أجود الأراضي بصدد توزيعها على المزارعين المسلمين وأن عدد العمال الجزائريين في الوطن ازداد بـ 50000 عامل كما حصل 500فرد على مناصب جديدة في الوظيف العمومي، أما في مجال السكن فقد حاول مشروع تحسين ظروف الجزائريين في هذا المجال

[1] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 155.

[2] – هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 127.

[3] – أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 193.

[4] – هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 90.

[5] – صالح بن النتيليفركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962، د.ط، دار العلوم، عنابة، 2012، ص 393.

الاجتماعي الحيوي، حيث كانت سيئة للغاية ولا مجال حتى لمقارنتها بإسطبلات تربية الحيوانات التي كان يملكها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر.

وإذا كانت السلطات الاستعمارية قد بنت للمستوطنين قرى استيطانية حديثة جدا على النمطالأوروبي[1].

– الأهدافالظاهرةلمشروع قسنطينة : يقول الجنرال ديغول وضعت هذا المخطط الذي يكلفنا غاليا لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها[2].

– إقامة أحياء سكنية بصورة استعجالية دون مراعاة لشرط الحياة العامة فيها، وذلك بقصد تسهيل السيطرة على الجزائريين وتشديد الرقابة عليهم، وقد أنجر على إقامة الأحياء أمراض اجتماعية خطيرة.

– منح بعض الوظائف للجزائريين للتخفيف من حالة البطالة في أوساطهم ظاهريا، وكسبهم إلى جانب السلطات الاستعمارية ضد الثورة، وترقية بعض العملاء إلى الوظائف الإدارية السامية، ومنحهم امتيازات مادية معتبرة، فأسندت إليهم مسؤوليات معتبرة في الإدارة، وعينت بعضهم ولاة ورؤساء دوائر، وموظفين سامين.

– محاولة خلق جو نفسي اجتماعي يلهي الشعب عن الثورة، وذلك بتكوين فرق رياضية، وتنظيم ألعاب مسلية، وتشجيع الحفلات والسهرات الفنية، والمآدب، في وضعيات المعمرين واستقلالها لمناهضة الثورة.

[1] – رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962م) سنوات الحسم والخلاص، د.ط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص ص 338- 341.

[2] – فتحي بالخوجة، مذكرات من المقاوم في حرب المدن سجين سياسي، تر: مسعود جناح، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 643.

– إدخال عناصر جزائرية في مجلس الشيوخ الفرنسي، وتعيين ضباط جزائريين سامين في الجيش الفرنسي، ومنح رخص ومحلات تجارية لبعض الجزائريين.

– استغلال موارد البلاد ووضعها تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأجنبية لاستغلالها، وتنشيط عمليات التنقيب عن البترول، في الصحراء الجزائرية لدعم الاقتصاد الفرنسي المتضرر من الثورة الجزائرية[1].

–الأهداف الخفية للمشروع: بما أن الجنرال ديغول كان مدركا بأن النظام الاستعماري قد أحدث القطيعة مع الشعب الجزائري، وازداد هذا الواقع ترسخا لدى الشعب الجزائري فتعددت الأهداف لهذا المشروع ، والتي من بينها .

– محاولة صرف الشعب الجزائري عن ثورته وامتصاص غضبه اتجاه الاستعمار.

– محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها كانت اقتصادية واجتماعية وعليه فلابد من القضاء عليها حسب زعم ديغول بتحسين المستوى المعيشي ، ولكن الثورة كانت ذات أبعاد اسلامية وطنية[2].

ج)السياسة الاجتماعية التي اتخذتها ديغول ضد الثورة الجزائرية: كثيرة ومنها.

1)سياسة التعذيب: اتخذت مختلف أشكال وأنواع التعذيب ضد الشعب الجزائري، حيث تعددت وتنوعت أساليبه من منطقة إلى منطقة أخرى، و إن كان يشترك في صيغته الدنيئة المتميزة بالبشاعة وتنوع طرقه وأساليبه[3]، والتي من بينها على سبيل المثال.

[1] – يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر 1954– 19 مارس 1962، ط1، دار المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، صص 176– 177.

[2] – صالح بن النيلي فركوس، مرجع سابق، ص 151.

[3] – رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956–1962) د،ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 23.

– **التعذيب الجسدي:** طبق ضد الجزائريين ابشع وأعنف أنواع التعذيب الوحشي الذي عرفته الإنسانية في القرن 20، ضد المعتقلين والأسرى والمساجين والمناضلين الوطنين المخلصين لوطنهم وعقيدتهم وثورتهم وذلك لمبدأين لا ثالث لهما إما النصر أو الاستشهاد ، وكان المعذب يتمتع في سبيل حريته واستقلالهبمعنويات عالية مهما كانت الشدائد والمحن، فإن آلام ومعنويات ومخلفات التعذيب لا يمكن المامها لأنها طبقت كثيرا وبأبشع الطرق وتعددت وسائل التعذيب الجسدي حيث نجد:[1]

– **التعذيب بالحبل:**يوثق المعذب من رجليه ويديه مجموعة بحبل كالماشية يعلق ويرفع بالعجلة نحو السقف، وهناك يطلق الحبل، فيهوى المعذب إلى الأرض واقعا على رأسه وظهره كالجراب، وتكرر العملية مادام المتهم لم يعترف ولو كذبا أو لم يدل بأسماء تملى عليه ليلقي القبض على أصحابها فإذا امتنع من ذلك يعذب حتى موته ضحية ثابتة وجنون معذبيه.

– **الخنق:** يوثق المعذب جالسا على كرسي يشد عنقه، بحبل دقيق ثم يجتذب اثنان من الجلادين طرف الحبل حتى يغص المعذب أو يموت شنقا.

– **الربط على الأرض:** يمدد على الأرض باردة الرطبة في بعض الغيران والكهوف ،ويكون انسان علي هيئة الصلب وتشد رجلاه ويداه بأوتار مضروبة في الأرض ويترك السجين هكذا اياما وليالي في الظلام الحالك والوحدة المطلقة وقد جن كثير من سلط عليهم هذا النوع من التعذيب.[2]

– **التعذيب بألة طحن أعلاف الحيوانات:** وهي آلة خاصة بضغط على وكبس علف الحيوانات مع الحشائش ويسمى القرط بالعامية، بعد أن تمر الضحية المعذبة على جميع الوسائل الجسدية والنفسية والأخلاقية التي مورست عليها بكثافة فيمرون الضحية داخل تلك الآلة، فتكسر عظامها

[1] – قنطاري محمد، من بطولات المرآة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي حقائق ودراسات، ووثائق وشهادات، تق: عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 33.

[2] – محمد الصالح صديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم؟.د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 146.

وتذك جسدها الضعيف من شدة التعذيب المتواصل فيخرج من الناحية الأخرى عبارة عن كتلة لحم مفروم، واستعملت تلك الآلة في مركز سيدي نصر التعذيب، ولا تزال هي وحيدة مرمية أمام الساحة.[1]

– **التعذيب بالنار**: إنه تعذيب بالنار فإنه لا يساوى شدة وقساوة الجنود الذين يعملون به، وماهي بعض ألوانه:

– يجلس المعذب على كرسي يوثقه بظهره الجلادون وهو عاري الصدر ينفخ الجندي الذي يستنطقه على عينيه دخان التبغ، ثم يطفئ لفافته المشعلة في صدره.

– يوثق المعذب ممدودا على طاولة العمليات، وهو عاري الصدر ثم يبل وتشعل فيه النار، ومن مفعول هذه الكفية أن المعذب يثبت حتى يبلع السقف في بعض الأحيان، أما الحروق الناتجة عن ذلك فإنها تبلغ درجة خطيرة جدا.

– تقيّد يدا المعذب من الخلق وتحرق أظفاره وأطراف أصابعه بالكبريت ويشير ذلك آلاما يعجز عنا الوصف.

– تشد الرجلان عاريتين وتوضع تحتها شمعة وموقدة، وقد خلفت هذه العملية من أرجل بعض المعذبين ثقوبا عائرة.[2]

– **اغتصاب بالنساء**: لم يكن الرجال من المناضلين وجنود جيش التحرير وحدهم الضحايا الجرائم الجيش الفرنسي في الجزائر حلال ثورة نوفمبر 1954، بل شمل كافة أفراد المجتمع الجزائري من الرجال ونساء فكانت عملية اغتصاب النساء الجزائريات من طرف الجيش الفرنسي هو الخبر اليومي لهذا الجيش طيلة مرحلة حرب التحرير.[3]

[1]– عائشة ليتيم، جرائم فرنسا في الجزائر وجهاد المرأة الريفية، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص32.

[2]– محمد صالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، المرجع السابق، ص 145.

[3]– سعدي زيان، جرائم فرنسا في الجزائر،د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 71.

وكان اغتصاب النساء جماعي وكانت تتعرض ذلك الأعمال الإجرامية الوحشية من طرف الجيش الفرنسي حيث كانت تتعرض الاغتصاب أكثر من مرة في اليوم، حيث تقوم المرأة بالأعمال الشاقة في نهار ثم في الليل ابتدأ من الساعة الحادية عشر أو منتصف الليل تأتي جيوش فرنسي لاغتصاب النساء بأبشع طريقة، حيث بدأ النساء بصراخ الذي يصم بهم الأذان طوال الليل صراخا رهيبا لا يطاق.[1]

– **التعذيب بواسطة الكهرباء:** التعذيب بالكهرباء هو أسلوب الأكثر استعمالا لأنه يستعمل وأكثر نجاعة حيث يؤدي بالكثير إلى الربوح بالمعلومات وتم اختراعه وتحويليه في الهند الصينية وهو من التقنيات الحديثة في التعذيب وهو مسموح من السلطات الفرنسية، وتعد من الدروس التكوينية لضباط يتلقونها في مدرسة الضباط بسكيكدة، حيث من الوسائل التي استعملتها أجهزة القمع الفرنسية في تعذيبها للجزائريين منذ بداية النضال الوطني وأثناء الثورة التحريرية، الكهرباء باعتبارها الوسيلة المتوفرة في كل مراكز التعذيب التي أقامها الجيش عبر كامل تراب الوطني[2]، وهو يعتبر من أنجح التعذيب خلال فترة الاحتلال الفرنسي[3].

– **التعذيب المعنوي النفسي:** يعتبر هذا النوع من التعذيب اللاأخلاقي أشد وطأة على المعتقلين لأنه يمس بالكرامة الإنسانية مباشرة، مما جعل السجناء يتمنون الموت ألف مرة أو تحمل التعذيب الجسدي بشتى الوسائل على أن يتحملوا ذلك التعذيب اللأخلاقي الذي كان يمارسه[4] الجلادون عليهم بطرق جد منحطة، تعززت منها في الحيوانات المتوحشة ناهيك ببني البشر، كل تلك الأساليب الرخيصة التي قامت بها الوحوش الفرنسية ، التي طبقتضدالرجال ،النساء ،الشيوخ

[1]– عائشة ليتيم، المرجع السابق، ص 63.

[2]– رشيد زبير، المرجع السابق، ص 26.

[3]– بيار شولي، الجزائر 1962-1954 التعذيب في ميزان النقاش ملف جن موليز، د.ط، لمنشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 26.

[4]– عائشة ليتم، المرجع السابق، ص 60.

والأطفال، لكن المرأة كانت الأكثر عرضة من غيرها لتلك الأفعال البهيمية ، وكانت الويلات وقاومت شدة في الموت[1].

حيث كانت تقوم العساكر الفرنسية تجريد أفراد الأسرة أو العائلة في مكان من جميع ثيابهم وهم يتقربون ويتلذذون عليهم بالمس والضرب الرهيب تنهك العساكر الفرنسية والعملاء أعراض أفراد الأسرة أمام عيون الجميع[2].

وكانت فرنسا تقوم باغتصاب وتجويع ضد سكان الجزائريين دون رحمة[3]. و تمثل الرعب عند الجزائريين حيث تقتل النساء والأطفال في شوارع المارة، فكم من حرة قتلت وشردت وارتكاب المجاز في السكان[4].

[1]- عائشة لتيم ،المرجع السابق ،ص 60.

[2]- قنطاري محمد، المرجع السابق،ص34.

[3]- فرانس فانون، معذبو الأرض، دط، دار موفم للنشر، الجزائر، 2006، ص 36.

[4]- مارسيل بيجو، محاكمة شبكة جونسو، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص227.

الفصل الأول

الصعوبات الداخلية التي واجهتها الثورة التحريرية 1959- 1962م

المبحث الأول: إنشاء خط شال العسكري.

المبحث الثاني: أزمة الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962م.

منذ بداية الثورة التحريرية سعت فرنسا بكل وسائلها للقضاء على الثورة الجزائرية المجيدةفقامت بمخططات جهنمية كخط شال،وزرعت الفتنة بين قادة الثورة، وهذا ما أدى الى ظهور أزمات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وهذا ما اثر على مسير الثورة.

المبحث الأول: سياسة الجنرال شال في مواجهة الثورة الجزائرية.

تمت موافقة الجنرال ديغول على المخطط الجهنمي للجنرال شال وعلي تزويده بالأعداد التي طلبها من تعزيزات بشرية ومادية لضرب جيش التحرير ضرب قاضية ، أمثل اقتحام مراكز لجوئه، وتعزيز عملية التطويق عن طريق انشاء مراكز عسكرية جديدة . ان القيام بحرب مضادة للثورة كان يسمح باستعمال كل الوسائل،لذا سعت السلطات الفرنسية لقبول كل التصرفات والتجاوزات كما اسندت كل العمليات الكبرى لشال،وقد قامت الاجهزة الخاصة،بعمليات خبيثة ضد الجيش التحرير الوطني،وكان مخطط شال العسكري يرمي بالدرجة الاولى الى الاستعمال المكثف للوسائل الضخمة عبر مساحة جغرافية محددة.

آ) **خط شال:** وهو الذي استعمله القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر.

1) التعريف به :أطلق على هذا خط اسم شال نسبة الى الجنرال الفرنسي موريس شال[1]قائد القوات الفرنسية في الجزائربين1959-1960 الذي شرع بدوره في انجازه الثاني المتمثل في الخط المكهرب خلف الخط الاول من جهة شرقية شمال جنوب بتدعيم خط موريس وذلك في بداية سبتمبر1959 انطلق من غرب وشرقالقالة ليتجه الجزء الأول منه نحو أقصي الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسيةثم يعود علي شكل دائري ليتجه مع الجزء الأخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن والقوى الواقع علي الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس بالقرب من مدينة سوق هراس

[1]- موريس شال: من مواليد 5سبتمبر 1905التحق بمدرسة سان سير في اكتوبر 1923وعمره18سنة تخرج عام 1925برتبة ملازم اول، ثم التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران في نفس السنة، ثم التحق بمدرسة الجوية للحرب مابين1937-1939(نظيرة شطوان، الثورة الجزائرية 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، اطروحة دكتوراه في تاريخ المعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص 475).

ليتجها معا نحو الجنوب ،يتكون خط شال من أسلاك مكهربة شائكة تحمي الدبابات من النيران والقذائف التي يطلقها جيش التحرير ، وبجوار هذا الخط المكهرب يوجد حقل الألغام المضيئة والألغام المضادة للمجموعات يتراوح عرضه مابين12الى 400م وربما يتجاوز ذلك، للثورة الجزائرية[1].

بلغ طوله400 كلم، وبلغت المسافة الفاصلة ما بين خط شال والحدود الجزائرية التونسية ما بين 63 و72 كلم^2 بما فيها، حقول الألغام[32].

والمسافة الفاصلة بين الخطين موريس وشال تتسع وتضيق في بعض الأحيان حيث تتراوح بين70و90كلم وهو يتكون من الخط مكهرب قوته 30ألف فولط مكون في الوقت نفسه من 05أسلاك متركبة تفصلها بعوازل يبلغ ارتفاعها حوالي02م[4]، وتغطيتها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوكة[5].

2)**مناطق تواجده:**يمتد الخط من الشمال إلى الجنوب انطلاقا من البحر الأبيض المتوسط مرورا بأم الطبول العيون، شرق قالمة، رمل السوق وعين العسل الطارف[6] تماشيا مع الطريق الرابط بين بو حجار وسوق أهراس بحوالي02كلم عند وادي الجدرة ينطلق باتجاه حمام تاسة ثم يتجه شرق الطريق

[1]– عبد الواحد بوجابر، الجانب الخامس العسكري للثورة الجزائرية، المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، الأوراس النمامشة، د.ط، د.ن، د.ب، د.ت، ص260.

[2]– حقول الألغام: نجده في مقدمة الحاجز ويتراوح عرضه ما بين 03إلى 15 متر، به 50000 لغم على مستوى كل 20 كلم من حاجز والالغام تكون متباعدة عن بعض 40 إلى 50 ستم، ومازالت أثارها لحد اليوم (الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص137).

[3]– الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص133.

[4]–عبد الواحد بوجابر،المرجع السابق،ص256.

[5]– محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر لمدخلات وخطب، ط.خ، الجزائر، د. ت، ص265.

[6]– عمار قليل، المصدر السابق، ج1، ص71.

الرابطبين وتارة وسوق أهراس وعند الكيلو متر 28 يتحول نحو جبل سيتوا أحمد مرورا بالمريج إلى نهاية واد سوف بشرق تبسة[1].

3)**استراتيجياته:**وقد اعتمدت السلطات الفرنسية لإنجاز خطي شال وموريس على وحدات الهندسية العسكرية ، التي تكفلت بهذه المهمة ذات الأبعاد المختلفة التي تحت إشراف خبراء ومهندسين مهرة في كافة الميادين إلى جانب الحركةوالعملاء وبعض من وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة كما نجد المساجين والأسرى والمدنيين والمعتقلين الذين اضطروا إلى ذلك وكذا فريق من اللفيف والجلادين من أصحاب القبعات الحمراء والخضراء تحت حراسة الجيش الفرنسي، وكل هذه الطاقات البشرية وفرت من أجل اقتصار فترة الإنجاز وقد كانت نسبة مشاركة الجزائريين في إنجاز الخطين قدرت بـ 90% و 6500 جزائري، كما تمت العملية في إطار منظم و دقيق حيث بدأ على الساعة السابعة صباحا ، تحت رقابة جنود الاستعمار عن قرب وباستمرار ولدفع عملية الإنجاز أوجدت ورشات توزيع على 03مجموعات على رأس كل مجموعة رئيس فرع من المدنيين يحسن اللغة الفرنسية وتكلفت المجموعة الأولى بتموين العمال وتزويدهم بالوسائل الضرورية لسيرعمل الاسمنت، الأعمدة، القضبان، الحديدية، الأسلاك الشائكة[2] بينما اكتفت المجموعة الثانية بالحفر بالأماكن السهلة، الوعرة، الصلبة، والصخرية، أما المجموعة الثالثة فقد تكلفت بوضع الأسلاك الشائكة ومدها، فكانت كل ورشة تعمل في اتجاهين قصد الإسراع في الإنجاز، فمثلا ورشة تعمل من مرسط باتجاه سوق أهراس وعلى هذا المنوال تكونت في الحدود الشرقية أكثر من عشرون ورشة[3].

[1]- مسعود كواتي، المرجع السابق، ص63.

[2]- الأسلاك الشائكة: تعتبر من الموازع الاصطناعية وهي تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على 4 أو 5 صفوف ويصل بينها أسلاك شائكة معدنية وتكون المسافة بين الأوتاد 1.5م كما تكون المسافة بين الصفوف، 1.5م أيضا تنصب شبكة الأسلاك الشائكة على مسافة 50/60م أمام مواقع المنشأة (عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص264).

[3]- عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص ص250-251-252.

لقد ارتكزت استراتيجية الجنرال شال على تعزيز وحدات الدعم اللوجستيكي لتدعيم قوات الاستعمارية وقد ارتفع عدد الحركي إلى13200 حركي وفي 01جوان 1959 إلى 58751 حركي، 1959 أورد الجنرال شال في تعليمة خاصة العمل بكشف من أجل مهاجمة الثوار إلى جانب توسيع المناطق المحرمة[1] داخل الوطن واتباع سياسة الأرض المحرمة من أجل القضاء على الجبهة التحرير الوطني[2].

اضافة الى الاكثار من بناء المحتشدات[3]، وحراسة والمراقبة وتعذيب أفراد الشعب مثلما حدث لكثير من القرى حيث أخذت القوات الفرنسيةالبرية منها والجوية بقنبلة الدواوير والمداشر ومنهم: دوار بني صبيح، بني تليلان وأولاد مبارك[4].

4)استراتيجية الثوار لمواجهة خط شال:وتتمثل فيما يلي.

- محاولة الثوار التعرف على خط شال المكهرب معرفة الشاملة ودقيقة ومواجهته من دون عقدة، ودراسة وبحث الوسائل الملائمة وكيفية تعامل مع الخط المكهرب والكيفيات بما أنه هناك ثغرات وسط الخط المكهرب والقادر على التقليل من معظم الخسائر في صفوف المجاهدين[5].

---

[1]- المناطق المحرمة: شاع المصطلح من طرف جيوش العالم لتحديد الأماكن التي لا يجوز للمدنيين دخولها أو عبورها في اطار تقييد الحريات الفردية لمراقبة تحركات الشعب الجزائري فهي ذلك النطاق الجغرافي الواسع المحرم من أي نشاط انساني، وهذا من أجل عرقلة سير الثورة وذلك من خلال فرض حصار على المناطق الاستراتيجية بتجميع السكان عزلهم عن الثورة (بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، د.ط، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص68.)

[2]- عبد العزيز علي، أحداث ووقائع في تاريخ الثورة التحرير بالولاية الثالثة، تق: عبد الحفيظ أمقران الحسني، د.ط، دار هدى، الجزائر، د.ت ، ص286-287.

[3]- المحتشدات: أحاطت فرنسا المحتشدات بساج شائكة وجعلتها مناطق معزولة ونصبت عليها الحراسة مشدودة وكانت تفتقر الى أدني شرط العيش وارتفع درجة الحرارة التي تصل صيفا 50 درجة مئوية وقد وصف أحد الذين عاشوا حرارة المحتشدات بقوله: المحتشد ملفوف بثلاثة دوائر من الأسلاك الشائكة والسلك الخارجي مكون من خطوط حديدية بلغ ارتفاعها 15 مترا وبحرسها حراس مسلحون فرنسيين (الملتقى الوطني حول الاسلاك الشائكة والألغام، المرجع السابق، ص147.)

[4]- عمار قليل، ج1، المرجع السابق، ص958.

[5]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائرية في فرنين التاسع عشر و العشرون، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص223.

– استعمل الثوار استراتيجية المواجهة لخط شال ، حيث كانت الوسائل المعتمد في مواجهة خط شال بسيطة وببدائية، وغير كافية تتمثل في تجنب حقول الألغام والخطوط المكهربة مرورا عبر الشعاب والأودية.

– تطور الأمر الى فكرة حفر الأنفاق ورفع الأسلاك بواسطة الأخشاب باعتبارها مادة عازلة للكهرباء ثم التنقل عبر حقول الأنغام بوضع الحجارة فوقها وهي عملية مليئة بالمخاطر.

– اعتماد تقنيات العبور من الحفر تحت الأسلاك إلى القصب استعمال البنغالورم[1] إلى استعمال مفجر مع التمويه بإطلاق النار في عدة أماكن[2].

– تحطيم القدرات القتالية للعدو بمواجهةالمراكز العسكرية و تحقيق طرق العبور الخاصة بالوحدات الصغيرة لجيش الحدود عبر خط شال [3]، فمثلا قام جيش الحدود تحقيق مسألة العبور وبالتالي تقديم الدعم للولايات من قبل الكفاح المسلح ومنه بين أن هيئة الأركان لم يبق لها سوى خيار التوغل عبر الصحراء الكبرى، ومسار الزحف في حال موجهتها للقوات الاستعمارية وهي بذلك ستنطلق من مالي ونيجر وليبيا خلال مسافات طويلة عبر مساحات مكشوفة تسهل عملية رصد حركتها لكنها في ذات الوقت اعتمدت الخيار الثاني قائم على تحقيق السلطة من المضايقات المستمرة وكانت مهمة هيئة الأركان تعدى الولايات الأولى والثانية والخامسة كان مستحيل ايصال السلاح على ظهر الانسان.[4]

قام جيش التحرير الوطني بتكوين لجنتي عمليات ،واحدة بالحدود الشرقية ومقرها غار بتونس

[1]– البنغالوم: إنها شحنة متفجرة توضع داخل أنبوبحديدي و تستعمل من طرف عسكر لإزالة الحواجز واستعملت كثيرا خلال الحرب العالمية الأولى في تفجير الأسلاك الشائكة وصنعت في بريطاني نسبة إلى مدينة بنغالون (عمار بوجلال، المرجع السابق، ص31).

[2]– محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مدخلات وخطيب)، المرجع السابق، ص ص 256-257.

[3]– على أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1961)، د.ط، دار الشمعة للنشر، الجزائر، 2010، ص118.

[4]– نفسه، صص115-116.

وتتولى قيادة الولايات الأولى والثانية والثالثة ومقرها الحدود التونسية، والأخرى مقرها وجدة بالمغرب فتولى الأشراف على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة، ووحدات جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود المغربية.[1]

ب) مخطط شال:

1) تعريف به: خطط الجنرال الفرنسي موريس شال ،بوضع مخطط شال العسكري بتزكية من الجنرال شال ديغول منذ شهر أكتوبر 1958، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من يوم 04فيفري 1959 على أن ينتهي في أكتوبر 1959، من خلال تطويق الثورة بالأسلاك الشائكة على حدود الشرقية والغربية وتنفيذ عمليات عسكرية كبري[2].

– ولقد استقى شال مخططه الشيطاني من خلال زياراته الميدانية لمناطق الجزائر الثائرة ومن المناطق المحروسة إذا يقول "لقد صدمت من خلال زيارات المناطق في الجزائر ما يسمى بالمناطق المحرمة حيث أنها محرمة ليس على جيش التحرير الوطني دخولها ، حيث قال لقد استوحيت مخططي من هذه المناطق بالذات إذا أنها منطلق الثوار السهلة بهدف نصب كمائنهم.[3]

– وان مخطط شال كان مشروعا عسكريا متكاملا،من ناحية العمليات العسكرية التي شملت كل الولايات حيث لجأ الجنرال شال الى وسائل أخري منها :

– إنشاء المحتشدات و تجميع السكان فيها والقضاء عليهم في المناطق المسماة بـ المناطق المحرمة مع ترك حراسة تلك المناطق لفرق من جنود الفرنسية تسمى القطاع العسكري.

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص149.

[2]–يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954–1962،ط2،دار الأمة، الجزائر، 2010،ص179.

[3]– محمد باجي، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والالغام، دار القصبة لنشر، جامعة، 2009، ص24.

- بناء خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة المزروعة بملايين الألغام[1].

2)أهدافه :كثيرة ومنها .

-إن مشروع شال الذي دام شهور عديدة كان هدفمنه أن يكون عائقا على الثورة الجزائرية ويمنع عنها عناصر الامداد والتزويد بالعتاد والذخيرة العسكرية[2]،وكانت استراتيجية المشروع يرمى إلى تفكيك جيش التحرير[3]،كما يهدف إلى تدعيم خط موريس والتضيق على المجاهدين وعزل الشعب على الثورة[4].

- عزل الثورة عن الخارج حيث قامت السلطات الفرنسية بإنشاء الخط في المناطق الثورية ، حيث وضعت أسلاكامكهربةهدفها منع المجاهدين من اقتناء السلاح من الدول المجاورة وحتى منع الولايات الست من التواصل مع بعضها.

- أهدافه الجهنميةتفتيت قوى الثورة وعزلها ليسهل الانفراد بها وتحطيمها نهائياو عرقلة وعزل الثورة عن قواعدها الخلفية في المناطق الحدوديةفي الداخل وقواعدها الخلفية في الخارجوأصبح يهدد مصير الثورة[5]،عزل الولايات الداخلية عن قواعد التموين والتسليح ، أي بعبارة أدق فصلها عن القاعدة الشرقية وعزل السكان عن المجاهدين[6].

---

[1]- محمد صايكي، مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة تأثر من قلب الجزائر، د.ط، دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2010، ص276.

[2]- سي لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تح:صادق يحوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص16.

[3]- زهير احدادان، المرجع السابق، ص62.

[4]- الشاذلي بن جديد، مذكرات بن جديد ملامح حياة(1929-1979)، تح: عبد العزيز بو باكر، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص120.

[5]- سي لخضر بورقعة، نفسه، ص ص 16-17-19.

[6]- شاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص120.

– غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة وإقامة المناطق المحرمة ومراكز العسكرية وزرع الألغام بشكل منتظم.

– العمل على ابادة جيش التحرير الوطني وذلك بتطبيق: إلزام الفرق العسكرية الفرنسية على الحركة المستمرة من الجيش الجزائري.

– تجنيد المزيد من رجال القومية والحركة من الجزائريين للمساهمة في العمليات العسكرية الموجهة ضد وطنهم وأخواتهم.

– احتلال المناطق التي يتم تمشيطها من المجاهدين لمدة طويلة للتأكد من ابادة رجال جيش التحرير[1].

3)**الاعداد العسكري لمخطط شال**:خطط له بدقة وخبرة عسكرية،[2]وقد لقي تأييدا مطلقا من طرف الجنرال ديغول ودعمه بجميع الوسائل المادية والعسكريةالبشريةوالمعنوية من أجل قضاء الثورة[3].

فقد جمعت القوات العسكرية وترتيبها وفق المتطلبات الجديدة، وترتيب وتنسيق بين القوات المدنية والعسكرية، ضرورة تشديد المراقبة على الحدود الجزائرية الغربية والشرقية[4]، إلى جانب الاعتماد على الحركةوالعملاء[5].

فقد كانت القوات الاستعمارية المتركزة في الجزائر قد بلغت في جويلية1959أكثر من 612.390عسكري كانت مزروعة كالتالي:

– القوات البرية:392.500 رجل، القوات البحرية 10.900رجل.

[1]– الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المرجع السابق، ص24.

[2]– سي لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص23.

[3]– لخضر شريط، مناد طالب، وأخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، ط.خ، منشورات المركز الوطني الجزائري، د.ت، ص ص 284-285.

[4]– الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المرجع السابق، ص24.

[5]– عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص250.

- القوات الجوية: 310.500رجل.
- قوات الدرك: 13.100رجل.
- قوات وحدات المقاطعة:78.500رجل.
- قوات الحركة:39.850رجل.
- قوات فرق المخزن:18.520رجل.
- الدفاع الذاتي: 18.820رجل.
- وكانت هذه القوات موزعة عبر القطر الجزائري كله بحيث انتشرت 101.000على الناحية الغربية و128.500على الناحية الشرقية و128.000على الناحية الوسطى و26.000كلفوا بمهام أخري عبر الوطن[1].

4) اسماء العمليات الكبرى: قرر الجنرال الفرنسي شال أن يبدأ بتنفيذه من الولاية الخامسة ثم انتقل إلى الولاية الرابعة في شهر ماي ثم الولاية السادسة ثم الولاية الثالثة ثم في شهر جويلية ثم الولاية الثانية في شهر سبتمبر ثم الولاية الأولى في شهر نوفمبر وأعطى لكل منطقة عملية خاصة[2].

-عملية التاج بالولاية الخامسة:كانت على مدى شهرين من06فيفري 1959الى06أفريل1959 التي كانت في سعيدة بالضبط حيث كانت المنطقة آنذاك تحت قيادة الشهيد لطفي.

وضع شال قواته 40 ألف جندي تحت تصرف الضابطغامييياز الذي تولى عملية قيادة العملية وجنرال الطيران ايزانو من قاعدة السانية بوهران والكولونيل بيجاز الذي آنذاك مسئولا على قطاع سعيدة.

[1]- يوسف مناصريه وأخرون، المرجع السابق، ص ص174-176

[2]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص63.

توزيع الجنود الفرنسيون كالجراد على الجانب الغربي لجبال الونشريس وجبال الظهرة وجبال سعيدة وفرندة، أما جيش التحرير الوطني فقد جابه هذه العملية بقيادة العقيد لطفي الذي تحاشى الاصطدام مع قوات العدو[1].

– **عملية الحزام بالولاية الرابعة**[2] وخلال هذه العملية شنت القوات الفرنسية عملتين مكملتين لها واحدة جبال عمور من أفلو شرقا إلى حمات عين الصفراء والثانية على جبال أولاد فايل وهم عن بلاد آمزاب[3]، وفي الونشريسوالظرة والأطلس والجلفة وبوسعادة من منتصف أفريل إلى منتصف جوان 1959[4].

– **عملية المنظار بالولاية الثالثة**[5] انطلقت عملية المنظار بقوات لم يسبق لها مثيل في عمليات الجيش الفرنسي حيث تعتبر من أهم العمليات العسكرية في مسار الثورة، فهي فريدة من نوعها من حيث الضخامة والأسلوب ومن حيث الاستعدادات التي سبقتها عدد وعدة[6]،وهي أكبر العمليات حيث جند لها أربعون ألف جندي واستمرت إلى غاية سبتمبر[7].

وكان من يقودها شال بنفسه ولكن بعد ذلك نصب شال مركزه للقيادةArtois بالممر الجبلي تسمى شلاته بجرجرة يبلغ ارتفاعها 120 مترا.

وشارك في هذه العملية العديد من الجنرالات شال عراسبو، دوبياج وطبق شال نفس العمليات العسكرية وشق الطرقات ، ويقوم الجيش الفرنسي بتفتيش ولكن جبال قبائل هي أعلى من قوات ونفوذ شال وعلى الرغم من كل ما أبداه من نجاحات،إلا أن هذا الأخير يعتبر أن

[1]– الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والالغام، المرجع السابق، ص26.
[2]– محمد صايكي، المصدر السابق، ص276.
[3]– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، 1954–1962، المرجع السابق، ص159.
[4]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص351.
[5]– محمد صايكي، المصدر السابق، ص276.
[6]– محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص271.
[7]– زهير احدادن، المرجع السابق، ص63.

الولايتين الثالثة والرابعة هما الأكبر اعتبار من حيث قيمة الرجال والوضع الجغرافي يتميز بها من دون شك[1].

ج) استراتيجية الثورة التحريرية لمواجهة مخطط شال :كانت من بين الاجراءات الفورية التي اتخذها جيش التحرير الوطني ، لكي يقلل من حدة الخسائر في صوف الجيش والمدنيين من الشعب الجزائري ،وتجنبا لتحطيم التنظيم الهيكلي للثورة بمختلف هيئاته من خلال مخطط شال ،لجأ الى تطبيق استراتيجية معينة لمواجهة مخطط شال:

– من الناحية الفنية التكتيكية قام جيش التحرير الوطني بإعادة هيكلة الوحدات العسكرية، وسارع إلى تغير نظام الجيش والتكيف مع الوضع الجديد بحيث قسم الجيش إلى،أفواج صغيرة العدد لتمكن من التنقل بسرعة،وتجنباللحصارالفرنسي[2].

– تطوير حرب العصابات لإلحاق الضرر بقوات الجيش الفرنسي ،وتم الاكثار من الكمائن والضربات الخاطفة مع اختطاف المعمرين وعملائهم.

– فمثلا نجد في الولاية الثالثة على سبيل المثيل عمد قادتها وعلى ورأسهم محند أو الحاج على تفادي الاشتباك مع وحدات العدو،ويقتصر النشاط العسكري في الولاية على تلغيم الطرقات ونصب الكمائن الخاطفة ومناوشة المراكز والثكنات المقدمة والقيام ببعض العمليات الفدائية لتجد الصدى الإعلامي والتأثير على طموحات العدو[3].

–وقد ساعد النظام التفتيت السريع لوحدات الجيش التحرير الثقيلة إلى الأفواج لايتجاوز عددها 10الى 14فردا ليساعد على حركة المسيرة في كل الظروف، من شأنه أن يخفف من حجم الخسائر سواء كانت مادية أوبشرية حال حدوث المواجهات المباشرة[4].

---

[1]– محمد تقية، الثورة الجزائرية، مصدر ورمز ومال، المصدر السابق، ص 440-441.

[2]– زهير احديدان، المرجع السابق، ص63.

[3]– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير1962، المرجع السابق، ص199، 200.

[4]– حاج سعيد حسيبة نساخ كريمة، دور الولاية الثالثة في الثور التحريرية، مذكرة ماستر، 2007-2008، ص67.

– الأوامر الصادرة تقضي بتحاشي الصدمات المباشرة مع العدو،ومع ذلك أملت الظروف بعد انتشار كاسح لجيش العدو الاشتباك معه، كمعركة 27جويلية 1959بأكفادو حين أقبلت الطائرات والتعزيزات المظلية في أغيل أوفرضاسبالزان،كان تصدي جيش التحرير في مستوي الند ونزلت عبر غابة الزان ووحدات تتلاحم و تتفوج في قدرة عجيبة يساعدها الميدان والخبرة بما توفره الطبيعة من امكانات التستر والتمون.

–كما أنه هناك معارك أخرى ليست أقل شأنا من المعارك الأولي كمعركة سي يوسف1959ومعركة تيزي 1959،ومعركة جرمونة،أزيرو،وبوعريبة في سبتمبر1959،ومعركة صهريج في اكتوبر1959[1]، 24 أوت 1959 شن جيش الاحتلال الفرنسي هجوما واسع النطاق شمل وهران الونشريس القبائل بعمليات عسكرية من الغرب الجزائري وعممها على معظم المناطق تراب الوطني في محاولة منه للسيطرة علىمختلفالمناطق ، وأهلك هجوماته على المواطنين الأبرياء ، مدمر للقرى والمداشر الذي فرمنها سكانها وغيرها من المعارك[2].

ان هدف جيش التحرير من التصدي للجيش الفرنسي في المعارك هو قهرهم واثبات الوجود وتسجيل الصدى الذي من شأنه رفع معنويات الشعب،وتكذيب ادعاءات العدو بأنه قضى على الثوار من الناحية الاستراتيجية ، فشلت عمليات هذا المخطط في تحطيم فرق جيش التحرير الوطني والقضاء عليها[3]،حيث نجد الرائد الحاج لخضر قائد الولاية الأوراس يقول:" لا جديد في مخطط شال يمكن أن يؤثر علينا"[4].

د) الأسباب التي أدت الى فشل المخطط شال: تصدى جيش التحرير الوطني لذلك من خلال.

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين تاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص 431.

[2]– بشير كاش فرحي، مبشر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي الجزائر،(1830–1962)، ط.خ،د.ب، د.ت، ص215.

[3]–يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين تاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص244.

[4]– محمد عباس، المرجع السابق، ص569.

– مواجهة سياسةعزل الولايات الداخلية من القواعد التموين والتسليح أي بعبارة أدق فصلها عن القاعدة الشرقية وعزل السكان عن المجاهدين[1].

– واجه المجاهدون كل هذه العمليات العسكرية بكل عزيمة وثبات رغم التضحيات الجسام التي قدمت دفاعا عن الوطن.

– الهجومونصب الكمائن في الأماكن التي تمر عليها قوافل العدو، وبعد قليل من المجاهدين برهن للعدو بأن المجاهدين موجودين في كل مكان وفي أي وقت.

– قام جيش التحرير الوطني بزرع الألغام في الطرقات غير معبدة والتي شقت في الجبال والغابات.

– تكثيف العمليات الفدائية في المدن والقرى، وفي الأخير انتهت تلك الحملات والعمليات الكبرى ضمن مخطط شال في كل الولايات، ولم تستطع القوات الاستعمارية الجرارة من تفكيك والقضاء على تلك الوحدات المنظمة جيدا ، وعزلهم على الشعب فوصلت هذه الوحدات نشاطها الميداني تحت استراتيجية "حرب العصابات" بضرب قوات العدو وإنما وجدوا رغم التضحيات الباهرة التي قدمها جيش التحرير الوطني للشعب الجزائري[2].

– رغم كل المحاولات والمساعي التي استخدمها الجنرال شال من اجل اخماد نار الثورة الا انه لم يصل للهدف الذي كان يرجوه الا وهو القضاء عليها نهائيا فقد قامت قيادات الثورة التحريرية من اتخاذ التدابير للازمة والممكنة للتصدي لهذا المخطط الجهنمي برغم من قوته من امكانيات الكبيرة التي سخرتها له السلطات الفرنسية لإنجاحه الا انها في الحقيقة باءت بالفشل امام قوة وصمود واسرار الشعب الجزائري.

[1]– شاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص120.

[2]– عمار صلاح، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، د.ط، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص159-160.

المبحث الثاني: الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان العامة

في الفترة الأولى من النزاع كانت معارضة هيئة الاركان موجهة على الخصوص ضد اعضاء اللجنة الوزارية للحرب كريم بلقاسم بوصوف بن طوبال لاسيما الاول منهم وبعد الدورة الرابعة للمجلس الوطني تواصلت هجمات بومدين وزملاءه على الحكومة المؤقتة في مجملها ماعدا السجناء الخمسة الذين كان لهيئة الاركان موقف خاص من بداية النزاع إلىغاية وقف اطلاق النار.

آ) الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

1)التعريف بيها:تعتبر الحكومة المؤقتة من أهم الإنجازات التي حققتها الثورة الجزائرية [1]حيث تم تشكيلها ففي يوم الجمعة 04ربيع الأول1378الموافق ل:19 سبتمبر 1958على الساعة الواحدة بعد الظهر في القاهرة وبحضور رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية وتولى فرحات عباس[2]رئيس الحكومة[3]،بمقرأة البيان ، وقد صدر في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط وتم فيه اعلان انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

2) كيفية إنشائها: لم يكن إنشاءها مفاجأة كبيرة في أنحاء العالم لأنه منذ دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في القاهرة في الصيف الماضي كان من المتوقع أن تؤسس هذه الحكومة ومن جهةأخربكان الاعتقاد السائد أن جبهة التحرير الوطني كانت مجبرة على تحسين مواقفها الداخلية الدولية[5].

---

[1]- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، د.ط، الدار دحلب، 2007، ص78

[2]- فرحات عباس: ولد عام 1899 يعتبر مؤسس الاتحاد الشعبي الجزائري 1943 كما أسس الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956، ثم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ(محمد حربي، الثورة السنوات المخاض، ط.خ، الجزائر، 2008، ص180.)

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص475.

[4]- سعد دحلب،، المصدر السابق، ص78.

[5]- جاك دومشان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شراز، د.ط، دار منشورات ميموني، د. ت، ص305.

تضم معظم الحساسيات السياسية مثل حزب الشعب الجزائري[1] في السابق وجبهة التحرير الوطني ووجوه بارزة من جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2] برئاسة فرحات عباس كانت تضم سبعة عشر عضو[3].

وكان حضورها بشكل فعال وحاسم في المحافل الدولية من خلال المؤتمرات والزيارات العديدة لتعرض بذلك أولى اللمسات الرسمية الديبلوماسية الجزائرية في إطار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

3)**مهمتها اثناء الثورة:** كان مهام الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس على منح الثورة دفعا قويا من خلال توفير الأموال والسلاح وحشد الشعب الذي التحق بكافة بصفوف القتال فوجود الحكومة أثر في نفسية الشعب والمجاهدين باعتبارها كانت بالنسبة اليهم مؤشر على قرب الاستقبال فزاد التحاقهم بالثورة والتفاهم حول رحلات الأبطال وعملت على إخراج القضية الجزائرية إلى حيز أوسع[5].

ومنذ تأسيسها هيكلت نفسها على التعامل باللغة الفرنسية فكانت إدارتها كالإدارة الفرنسية هذا بناء على الأرشيف الصادر عنها ، حتى الوزراء المحسوبين على اللغة العربية كان

---

[1]– حزب الشعب الجزائري: أنشئ في باريس بتاريخ 11 مارس 1937 عقب الأمر الصادر عن حكومة ليون بلوم، وفي عهدة الجبهة الشعبية والقاضي بحر ضرب نجم شمال افريقيا حول إلى الجزائر العاصمة فعرف انتشار شعبيا بفعل افكاره.(محمد بوسفي، الجزائر في ظل مسيرة نضالية المنظمة الخاصة، تق :محمد الشريف ابن داني حسين، ط2، المنشورات ثالثة، الجزائر، 2010، ص29.)

[2]– الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري: تأسس بعد المصادقة على المجلس التأسيسي الفرنسي يوم 16 مارس 1956 كان برنامجه مشابه لبرنامج أصحاب البيان والحرية أصدر جريدة الجمهورية الجزائرية (يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954/1830، ديوان المطبوعات الجزائرية، ص117.).

[3]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص153.

[4]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية سبتمبر 1958 جانفي 1960، د.ط، دار الحكومة، الجزائر، 2012، ص197.

[5]–جريدة الشعب، ع12، الخميس 0 3أكتوبر 2008، ص21.

عليهم أن يتعلموا الفرنسية مثل: أحمد توفيق المدني[1]، وعبد الحميد مهري، وكل المراسلات التي كانت تصل إلى مقر الحكومة بالعربية كانت تترجم إلى الفرنسية[2].

ب) قيادة الاركان العامة لجيش :

1)تعريف بيها :تم تشكيل قيادة الأركان العامة اثر اجتماع المجلس لثورة الجزائرية بعد مشاورات طويلة ،وذلك في طرابلس 16 ديسمبر 1959-18جانفي 1960وكانت في الداخل والخارج[3]، وقد أبرزت الدورةالثانية للمجلس الوطني للثور الجزائرية التي تواصلت أثر من شهر في وضح النهارالاختلاف العميق حول سير الثورة ومشاكل التنظيم فيما تتعلق هذه القضايا ذات الطابع العسكري والتنظيمي[4].

2)قرار المجلس بخصوص هيئة الأركان العامة: انشاء قيادة الأركان العامة أسندت مهمتها إلى العقيد محمد بو خروبة الملقب هواري بومدين[5] كرئيس هيئة الأركان[6]إضافة إلى عز الدين

[1]- أحمد توفيق المدني: ولد في 1 نوفمبر 1899 بدأ نضاله السياسي مبكرا بتونس، كان كاتبا لجمعية علماء المسلمين وعضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية،(محمد الشريف ولد حسين، عناصر الذاكرة حتى لا أحدينسى(من المنظمة الخاصة) 1947 إلى استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص31.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954-1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007، ص90.

[3]- الشريف براكتيه، مذكرات مجاهد، د.ط، منشوراتANEP، الجزائر، 2013، ص127.

[4]- علي كافي، مذكرات الرائد علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1945-1962، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ت، ص257.

[5]- هواري بومدين: ولد سنة 1932 في قالمة بالشرق الجزائري التحق بالجامعة الزيتونية ثم القاهرة في 1950 ترأس الأركان العامة سنة 1960 وفي عام 1962 عين وزير الدفاع، قام بما اصطلح عليه بالانقلاب العسكري عند بعض المؤرخين أو السياسية وتصحيح ثوري عند البعض الأخر سنة 1965 حق الرئيس أحمد بن بلة توفي سنة 1978.(نويهض، معجم أعلام الجزائريين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نوهيض للثقافة، بيروت، 1980، ص17-18)

[6]- خالد نزار، الجزائر 1954-1962 يوميات الحرب، تر: سعيد للحام مر عازي بزوار، ط1، دار الغارابي، بيروت، لبنان، 2004، ص242.

زيراري[1] وأحمد قائد[2] علي منجلي[3] ومكتب تقني مؤلف من عسكرين محترفين،[4] ومقرها غار الدماء بتونس.

– تأخذ قيادة الأركان المسؤولية أمام المجلس فأصبحت هيئة قيادية مثل الحكومة المؤقتة ،كما أسندت لها مهمة اعادة تنظيم جيش التحريرو ورفع معنوياته التي تدنت في المدة الأخيرة[5].

أما بنسبة الى العمل الذي ستقوم به قيادة الأركان فهو تشكيل وحدات جديدة على الحدود الشرقية والغربية والمنطقة الجنوبية وتنظيمها تنظيما عسكريا من حيث التسليح و أساليب العمليات العسكرية بالإضافة الى تنظيم الوحدات بكيفيات معنية ، وبالنسبة الى الداخل ،تتلاءم مع طبيعة الموقف بالنسبة الى الحرب التي تقوم بها فرنسا[6].

وقال الأخضر بن طوبال[7]"أني كنت أول من وافق بلا تحتفظ على تعيين بومدين على رأس قيادة الأركان العامة، أما عبد الحفيظ بوصوف فقد أبدى شيئا من التحفظ على تعيين بومدين

[1]– عز الدين زراري: اسمه رابح زواوي، التحق بجيش التحرير الوطني سنة 1955 القى القبض عليه في جويلية 1956، فرض الشجب وأصبح قائد عسكريا بالولاية الرابعة 1958 غادر الجزائر إلى تونس في مارس 1959 عضو في المجلس الوطني للثورة في 1959 وعضو في هيئة الأركان العامة سنة 1960(محمد الشريف ولد حسين، المرجع السابق، ص716.)

[2]– القائد أحمد: يدعى الرائد سليمان، ناضر في الإتحادالديمقراطي للبيان الجزائري التحق بالجبهة الأركان العامة سنة 1960، عين عضو في قيادة الولاية الخامسة بوحدة (1956–1954) ونائبا للعقيد هواري بومدين 1958 وعضو في هيئة الأركان العامة (سعد بت البشير لعمامرة، هواري بومدين، الرئيس القائد 1982–1978، قصر الكتاب، الجزائر، 1997،ص717).

[3]– علي منجلي: هو شخصية يعرفه الناس ويجعله آخرون من مواليد 1957، لأنه استطاع أن يصمد للتعذيب الجهنمي الذي سلط عليه وأقصى أنواع التنكيل وأن يموت دون أن يفشي أسرار الثورة وصمم على نيل الشاهدة ولكن المصالح الفرنسية .(محمد الحاج الصديق، اعلام من المغرب العربي، د.ط.ج2، دار موقف للنشر، الجزائر، 2000، ص ص 600–601)

[4]– خالد نزار، المرجع السابق، ص242.

[5]– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في جزائر، د.ط، دار هومة، الجزائر، د.س، ص184.

[6]– خليفة جندي وأخرون، المرجع السابق، ص290–291.

[7]– لخضر بن طوبال: ولد سنة 1923 بميلة انضم إلى حزب الشعب بالمنظمة الخاصة، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة، ساهم في مفوضات ايفيان وبعد 1962 وصل الابتعاد من لسان كتاب بن=

على رأس قيادة الأركان، أما بلقاسم كريمفقد عارض ذلك التعيين ولكننا نحن الاثنين تغلبنا عليه وبذلك تم الاجتماع على تعيين بومدين رئيسا للأركان العامة[1].

ج)مظاهر الخلاف بين الهيئتين السياسية والعسكرية:

1) اغتيال عميرة علاوة : تعرضت الحكومة المؤقتة لأزمات حادة كادت أن تصيبها بشلل تام من بينها حادثة عميرة علاوة[2].

جاء عميرة علاوة إلى الجزائر سنة 1958 وكان منالمهاجرين إلى فرنسا وكان ضمن حزب انتصار الحريات الديمقراطية، ومن أكبر أنصار محمدلامين دباغين[3]ووصفه أحمد توفيق المدني أن لسانه كان بذيئا مع وزراء ويتهم كل واحد منهم بأنه خصه ، حيث يتهم الرئيس فرحات عباس وكان يصفه علنا بأبشع وأشنع الأوصاف الأخلاقية ويتهمه علنا[4].

وكان يعمل عميرة علاوة في مكتب جبهة التحرير بمدريد في اسبانيا وكان من المفروض أن يتوجه إلى المغرب بناء على طلب قائده عبد الحفيظ بوصوف[5].[6]

=طوبال مذكراته ولم ينتشر بعد (حميد عبد القادر، فرحات عباس راجل الجمهورية، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص291.)

[1]- محمد زروال، اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، د.خ، الجزائر،دت، ص52.

[2]- عقلية ضيف الله، المرجع السابق، ص442.

[3]- محمد أمين دباغين: ولد يوم 24 يناير 1916 بجبهة شرشال الساحلية أين يملك والده مطعم، درس في معهد الطب فانخرط في صفوف حزب الشعب وشارك في مظاهرات ماي 1945 واستطاع أن يفلت من قبضة البوليس فرنسي في عام 1946 انتخب نائبا في الجمعية الوطنية دخل في صراعات مع قيادة حركة انتصار الحريات، عين في منصب مسؤول الوفد الخارجي، عين في منصب وزير الخارجية في حكومة المؤقتة .(حميد عيد قادر، المرجع السابق، ص290.)

[4]- أحمد توفيق المدني، حياة الكفاح، ط.خ، ج3،دار العالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص 590-591.

[5]- عبد الحفيظ بوصوف: ولد بولاية ميلة سنة 1926، التحق بصفوف المناضلين في الحركة الوطنية وكان عضو في اللجنة الثورة للوحدة والعمل، عين عقيدا أو مسؤول في الولاية الخامسة، ثم عضو في المجلس الوطني للثورة بعد مؤتمر صومام، عين وزير اتصالات العامة في الحكومة المؤقتة الأولى، ثم وزير التسليح(رابح لونسي، بشير بلاح، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، د.ط، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص216.)

[6]- عمار بوجوش، التاريخ السياسي للجزائر البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص70.

وحدث خلاف بين بوصوف وعميرة علاوة ولما أمره بالسفر إلى مراكش لتحقيق معه بقصد التخلص منه جسديا هناك رفض تنفيذ الأمر[1].

وبناء على رفع بوصوف لأمر عميرة للحكومة توجه من الخارجية السيد مسعود بوقادوم[2]باستجواب عميرة بناء على طلب من وزارة الخارجية الجزائرية وأكد أنه لم يقم بأية مخالفة ولذلك تقرر نقله إلى القاهرة[3] وقام الدكتور لامينديباغين وزير خارجية الجزائرية بتعيينه مندوبا للجزائر بيروت ليحل محل موظف أخر بلبنان ويبدو أن تقرير قد تم تقديمه إلى فرحات عباس بالانحراف عن مبادئ أولى نوفمبر فقام فرحات عباس بتحويله إلى عبد الحفيظ بوصوف الذي استدعى عميرةإلى القاهرة[4].

دعا فرحات عباس عميرة إلى مكتبه صباحا ليحاسبه على أقواله فوقع الحادث المريع دخل عميرة إلى المكتب ونحن جماعة عند الباب وهذا ما يرويه أحمد توفيق المدني أنه كان سمع شجارا قويا فاقترب من الباب ليسمعه كل من كلمة تقال أن عميرة يكرر لفرحات عباس بمواجهة كل التهم إليه[5].

التي قالها عنه وعن الدكتور فرانسيس[6]ويستعمل عبارات وقحة سوقية فسمعه عباس يسبه وبشتمه ثم يقوم من فوق كرسيه ويتقدم إليه فيكيل على وجهه صفعتين مدورتين وعندئذ سمعت

---

[1]- فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984-1990، ص423.

[2]- مسعود بوقادوم: كان من العناصر القيادة البارزة في الحركة الوطنية خلال سنة 1993، التحق بفرنسا لمواصلة التعليم في المدرسة العليا والتحق بحزب شمال إفريقيا حيث عين عضوا قياديا (محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 268-276.

[3]- فتحي ديب، المصدر السابق، ص423.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص473.

[5]- أحمد توفيق مدني، المصدر السابق، ص592.

[6]- فرانسيس : ولد سنة 1912 بمدينة غليزان دكتور في الطب، ناضل إلى جانب فرحات عباس في حركة أحباب البيان والحرية ثم في الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري التحق بالثورة رفقة فرحات عباس سنة 1955 عين وزير المالية لفترة وجيزة، (حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص307).

صوتانحو أقصى الغرفة نحو النافذة وساد السكون العميق ثم فتح الباب فدخلنا ووجدنا فرحات عباس مصفر الوجه مكفهر السريرة وقال بصوة خافت "لقد ألقى اللعين بنفسه من نافذة" فتوجهت إليها فكان معي رأينا أسفل الطريق عميرة وفارق الحياة[1].

فقام مندوب الحكومة الجزائرية في الساعة الحادية عشر والنصف من صباح 10 فبراير 1959بإبلاغ البوليس والنيابة عن واقعة انتحار أحد الجزائريين المدعو عميرة علاوة وذلك بإلقائه بنفسه من الدور الخامس لمبنى الحكومة الجزائرية وقامت النيابة بسماع أقوال الشهود[2].

تحقيق في اغتيال المرحوم عميرة علاوة في مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة بالقاهرة[3] تم اغتيال عميرة علاوة بينما كان الأمين دباغين وزير الخارجية خارج مصر وبمجرد دعوته بعد عملية بالحادث للتحقيق في الحادث[4] واتهم أمين دباغين بوصوف وعباس بتدبير عملية اغتيال عميرة ولقد كان دباغين يدافع عن صديقة واستغلت المخابرات المصرية ما حدث لضرب فرحات عباس والحكومة المؤقتة[5].

وانتهى أمر هذه المأساة بأن قرر رجال الشرطة أن الأمر إنما هو حادثا وأذنوا بدفن الجثة ولكن تطورت القضية بصفة لا يكاد العقل أن يصدقها، حيث أن الدكتور محمد أمين الدباغين قد أخذ بينهم علنا فرحات عباس أنه تسبب في قتل عميرة وأن فرحات عباس هو من ألقى بعميرة من النافذة بل فعل أمين دباغين أكثر من ذلك طلب من الحكومة المصرية إعادة فتح البحث

[1]- أحمد توفيق مدني، المصدر السابق، ص592

[2]-. فتحي ديب، المصدر السابق، ص443.

[3]- مالك بن بني، شهادات حول ثورة التحرير، تق: الصادق سلام، د.ط، عالم الأفكار، الجزائر، 2010، ص51.

[4]- فتحي ديب، المصدر السابق، ص125.

[5]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص442.

وأعلنت الصحف التي كانت تتلهف لمثل هذه الأنباء ، وذهب من وزارة الخارجية الجزائرية لزيارة قبرالشهيد عميرة ودعاء له[1].

تأزمت العلاقات بين الأمين دباغين وفرحات عباس إلى درجة يوم 10فبراير1959 لم تمت فيه علاوة عميرة فقط وإنما ماتت فيه الحكومة المؤقتة[2]، وقدم أمين دباغين استقالته من الوزارة الخارجية وحاول مجلس الوزارة في التحقيق في الحادث وتكلم كل الوزراء كلهم يخاطبون الدكتور أمين بلسان العقل والحكمة يرجونه رجوع[3].

2)أصل الأزمة بين الحكومة المؤقتة والهيئة الأركانالعامة:يعود أصل الأزمة بينهما التمرد قيادة الأركان العامةوعدم تنفيذ أوامر الحكومة المؤقتة وذلك بعد انقسامها إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

- مجموعة تضم قدماء المركزين مثل: بن يوسف بن خدة[4] وسعد دحلب[5] اللذان اعتبرا بأن الأزمة سببها خلاف بين العسكريين وبالتالي لا يجب التدخل فيما بينهم.

- مجموعة الباءات الثلاث[6] الذين يريدون المحافظة على مكانتهم داخل الحكومة المؤقتة.

---

[1]- أحمد توفيق مدني، ج3، المصدر السابق، ص593.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص473.

[3]- أحمد توفيق المدني، ج3، نفسه، ص593.

[4]- بن يوسف بن خدة: ولد في البليدة عام 1922 التحق بحرب الشعب خلال الحرب العليمة الثانية، ثم بجبهة التحرير الوطني عام 1955، أصبح عضوا في المجلس الوطني 1956-1962 ثم وزير شؤون الاجتماعية 1958، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة،(محمد حربي، الثورة السنوات المخاض، المصدر السابق، ص183.)

[5]- سعد دحلب: ولد سنة 1910 بالجنوب ناضر في صفوف الحركة انتصار الحريات الديموقراطية كان المركزين النشطين إلى جانب أحمد يزيد وبن خدة التحق بالثورة سنة 1955 عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1955 عين وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة توفي سنة 2000(حميد عبد القادر،فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص289).

[6]- الباءات الثلاث: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال كان لهؤلاء الثلاث نفوذ كبير في الهيئة الأركان العامة لأنهم من قدماء المنظمة الخاصة.(رابح لونسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، ص24.)

– قيادة الأركان العامة وهي القوة الناشئة داخل الحكومة يجب أن تفرض وجودها مادامت تتحكم في القوة العسكرية[1].

-بدأ عمل هيئة الأركان في 23جانفي1960 وسرعان ما ظهر الخلاف بينهما وبين اللجنة الوزارية للحرب فيما يتعلق بسير الحرب ستبدأ هيئة الأركان العامة في العمل لصالحها الخاص بوضعها على الحدود قوة منشطة طبيعية ومهيكلة وذلك بإشرافها على مجاهدي جميع ووضعت كل إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة التي لا تهتم بالحرب إلا قليلا وهي بذلك تحول جهازا عاملا في الميدان الحقيقي للحرب ثلاثة وعشرون فيلقا ترابط بالحدود أي حوالي 23 ألف جندي[2].

واشتد الصراع بين اللجنة الوزارية للحرب وقيادة الأركان بخصوص سير الحرب بعد أن منحت كامل الصلاحيات لهواري بومدين والذي سحب البساط من تحت أقدام اللجنة الوزارية.

صار منذ جانفي1960يعمل على سحب السلطة من الحكومة المؤقتة ومن فرحات عباس الذي لا يثق في اعتداله.

وأمام هذا تزايدت طموحات هواري بومدين في الوصول إلى القمة وهنا قرر فرحات عباس أن ينقل جيش الحدود إلى الداخل قبل يوم 31 مارس 1961.[3]

2)قضية الطيار الفرنسي: ظهرت خلافات كثيرة بين اللجنة الوزارية وهيئة قيادة الأركان تسببت هذه العلاقات في أزمة[4].

---

[1]– صالح بلحاج، أزمات الجبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956–1965،ط1، دار قرطبة المحمدية، الجزائر، 2006، ص75.

[2]– علي كافي، مذكرات الرائد علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1945–1962، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س، ص259.

[3]– حميد عبد القادر، فرحات عباس راجل الجمهورية، المرجع السابق، ص235.

[4]– إبراهيملونسي، الصراع السياسي داخل الجبهة التحرير الوطن خلال ثورة التحرير الوطني 1954–1962، د.ط، دار هومة،دت، ص65.

وقضية الطيار التي وسعت شقة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في 21 جوان 1961 كانت طائرة من نوع أ ف 84 تحلق فوق أجواء بعض مراكز الجيش الوطني وفي وادي علاق حيث اسقطتها مدفعية المجاهدين وألقي القبض على الملازم الأول قايار وألقي القبض عليه حيا[1].

تدخل السفير الفرنسي لدى الرئيس التونسي الحبيب بورقية[2] للمطالبة بإطلاق سراح الأسير من طرف جيش التحرير الوطني فاتصل الرئيس برئيس الحكومة فرحات عباس فأقنعه بفائدة إطلاق سراح الأسير ولا سيما أن المحادثة السياسية بين الجزائر وفرنسا قد تقدمت، حيث انتقل فرحات عباس شخصيا إلى مقر هيئة الأركان وقابل هواري بومدين وطالبه بإطلاق سراح الأسير[3]، غير أن بومدين وزملائه في الأركان رفضوا ذلك مدعيين أن الطيار مات ، أما التونسيون فقد اصروا أمروا على ضرورة تسليم الطيار حيا أو ميتا مصممين بالتدخل ضد جيش التحرير وقطع التموين عنه.

كان بومدين في البداية متردد بسبب شدة معارضة علي منجلي وقائد أحمد لكنه اضطر بعد ذلك إلى الرضوخ إلى الأمر الواقع وسلم الطيار الأسير[4].

ولقد احدثت حادثة تسليم الطيار الأسير اختلاف التصورات داخل قيادة الأركان فمن جهة كان بومدين حذر وهادي ويريد تقادي كل مواجهة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

---

[1]- محمد زروال، المرجع السابق، ص58.

[2]- بورقيبة: ولد بالمسير في أوت 1903، انخرط في الحزب الدستوري التونسي سنة 1922 أخذ أعضاء الديوان السياسي لحزب الجديد، ساهم في استقلال تونس، شارك في مفوضات 20 مارس 1956 .(أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تر: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986، ص ص 539-625.)

[3]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعامة للنشر والتوزيع، 2012، ص521.

[4]- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص158.

وازدادت الأزمة بين الهيئتين مع مرور الأيام ،ففي جويلية1961م عقدت قيادة الأركان اجتماعا بمقرها دغت فيه قيادتي منطقتي العمليات للشمال والجنوب وأقروا فيه بتقديم استقالتهم للحكومة المؤقتة وطلبوا منهم أن يلزموا الحيطة والحذر وأن يحافظوا على وحدتهم في غيابهم[1].

تلبية لطلب الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية المتمثل في إطلاق سراح الأسير الفرنسي قامت قيادة الأركان العامة بتقديم الأسير إلى ممثلي الحكومة المؤقتة، كما قدم أعضاؤها استقالة جماعية إلى رئيس الحكومة فرحات عباس يوم 1961/07/15 لما لمسوه من الحكومة من خضوع للحكومة التونسية وقدموا تقريرا مفصلا عن دوافع الاستقالة والتي تحمل في مضمونها جملة من الاتهامات نحو الحكومة المؤقتة[2].

وعمل فرحات عباس على تهدئة الوضع بين الهيئتين المتنازعتين فقال ليس هناك خلاف بين الأركان العامة والحكومة المؤقتة لكن الأمر يتعلق بإعادة الطيار الفرنسي الأسير لم يرد الجيش إعادته لأسباب أخلاقية ومعنوية تتعلق به كتنظيم عسكري له تقاليده الخاصة لكن الأركان العامة قدمت استقالتها و الحكومة المؤقتة رفضت تلك الاستقالة بأنها ليس لها ما تؤخذ به الهيئة التي قامت بأداء واجبها الوطني.

د) **أثر ذلك الخلاف على الثورة التحريرية**:استقالة هواري بومدين وهذا ما أدى الى تطور الأزمة[3]،فقام بتقديم بيان 15جويليية1961الى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس يشر فيها إلى أسباباستقالته التي بلغت درجة من الخطورة ولم يعد بوسع الهيئة السكوت عليهاوالتي تمحورت في:

- الاهمال والطمع الذي انتشر بين عناصر الحكومة[4].

---

[1]- عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص ص 238-239.

[2]- أمحمد بوحموم، ((العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئة المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962)) رسالة دكتوره علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، ص196.

[3]- محمد زروال، المرجع السابق، ص58.

[4]- محمد زروال، المرجع السابق، ص54.

– ممارسة الطاقم الحكومي سياسته المبنية على الانحراف[1]التي تتضمن عدم تطبيق قرارات طرابلس ومحاولة تصفية هيئة الأركان باعتبارها العقبة الوحيدة أمام تحقيق مصالحهم الشخصية [2].

–التلاعب بالأموال بين الوزراء ويقصد بذلك الباءات الثلاث فقد كانوا يشرفون على وظيفة مزدوجة فمن جهة يشرفون على هيئة الأركان ومن جهة أخرى كان لكل منهم وظيفة خاصة به، كريم بلقاسم وزير الخارجية وبوصوف وزير الاتصالات والتسليح وبن طوبال وزير الداخلية[3]، ولذا اتهمت الحكومة والانحراف[4].

بالإضافة الى سوء اختيار التحالفات مع القوى الأجنبية واعتبرت العلاقات مع الحكومة التونسية هي الموضوع الذي منح هيئة الأركان الفرصة واتهاماتها ضد النظام التونسي والحكومة المؤقتة وقد تم التركيز على الرئيس بورقيبة وكريم بلقاسم[5].

– غير أن الرئيس فرحات عباس رفض استقالته خوفا من انتشار خبر صراع وانشقاق بين الحكومة وهيئةالأركان[6].

– بعد استقالة أعضاء قيادة الأركان توجه القادة الى ألمانيا فالتقوا بأحد كبار المسؤولين في فيدرالية فرنسا السيد عمر بوداود وطرحوا عليه الأزمة كما قاموا بإرسال رسالة الى الزعماء الخمسةالمسجونينفي فرنسا لاطلاعهم على وضع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان[7].

– ومن هنا بدأت اللجنة الوزارية تبحث على دليل لقيادة الهيئة وقد توجهت أنظار اللجنة الى الرائد موسى بن أحمد المدعو مراد الذي يعتبر أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة الأركان

[1]– حميد عبد القادر، المرجع السابق،ص288 .

[2]– محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص431.

[3]– محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، المصدر السابق، ص513.

[4]–علي كافي، المصدر السابق،ص273.

[5]–صالح بلحاج، المرجع السابق،ص492،493.

[6]– محمد ثقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال، المصدر السابق، ص513.

[7]–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص500.

بالنيابة وقد قدم له العرض ولم يرفضه.[1]فلجأ موسى الى جمع توقعات الضباط لكنه فشل وقد تبين بأن جيش التحرير أصبح له مكانة وكلمة في نصرة طرف على طرف أخر في أي صراع[2].

- وبهذا تواصلت الأزمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة وأمام هذا الوضع توجب على أنه من الضروري اعادة تشكيل حكومة جديدة برئاسة عنصر جديد معروف بتشدده وصرامته[3].

من أجل ايجاد حلول لتخطي هذه المشاكل، حيث تم تحديد انعقاد الدورة الرابعة بطرابلس في الفترة مابين09 إلى 17أوت 1961وتبنى هذا الاجتماع ببرنامج عمل الثورة مع وضع أفاق جديدة للدولة الجزائرية، وقد حضر هذه الدورة أعضاء هيئة الأركان وزراء الحكومة المؤقتة وجرت بينهم مجموعة من النقاشات والحوارات الحادة[4]،وقد عالجت هذه الدورة مسألتين هامتين هما: الأزمة القائمة بين القيادة والحكومة،مفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا[5].

حيث أسفرت قرارات هذا المؤتمر على تعين بن يوسف بن خدة رئيسا الى لحكومة الموقتة، عوضا عن فرحات عباس[6].

- رغم خلافات القادة التي كانت في قمة وصرعته الدائمة تمكنت من ظهور أمام الداخل والخارج بمظهر الكتلة المتماسكة ، وتقاوم العدو بإيديولوجية بسيطة جدا ملخصة في كلمة جهاد.

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962:كان صيف 1962منعرجا هاما في التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية ، انه شهد خلافا بين الحكومة المؤقتة والمؤسسة العسكرية العليا ، اي هيئة الاركان العامة ولقد اخذت الازمة حدتها.

آ) **خلفيات الأزمة**:ومنها.

---

[1]–مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص145.

[2]– رابح لونيسي، المرجع السابق،ص47.

[3]– فتحي الديب، المصدر السابق، ص529

[4]– مقلاتي عبد الله، نجود طافر،التاريخ السياسي الجزائرية، د.ط،دار سحنون،الجزائر،2013،ص142.

[5]– عتيقة ضيف الله، المرجع السابق،ص453

[6]– محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص431.

1) اجتماع المجلس الوطني بطرابلس 22 إلى 27 فيفري 1962:عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الخامسة 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس ليبيا من أجل المصادقة على اتفاقيات إيفيان المتعلقة بوقف القتال المقرر يوم 19 مارس 1962 ولكن ممثلو الهيئة العليا للأركان عارضوا مضمون الاتفاقية وهذا ما جعل الخلاف يبلغ أشده ولم يصادق عليها قيادة الأركان[1].

لم يأت قرار وقف إطلاق النار 19 مارس 1962 بكل الآمال التي عقدها عليه الشعب الجزائري والذي عان من ويلات الحرب طيلة سبعة سنوات ونصف من الأعمال الإرهابية لمنظمة OAS حيث أحدثت أزمة عاصفة1962في صفوف جبهة التحرير وهيأتها وبدأ بقيادة الأركان بدأت في بناء حاجز يفصلها عن الآخرين وراحت تضم الحلفاء والإتباع وأهملت في توجيه سهام النقد إلى الحكومة المؤقتة[2].

وبعد تاريخ وقف النار 19 مارس 1962 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وهي المرحلة الانتقالية المقررة لتنظيم البلاد وإعداد الشعب الجزائري للاستفتاء وتقرير المصير لإعلان الاستقلال[3].

2)قرارات دورة المجلس الوطني المذكور:ومن بينها.

– عزل فرحات عباس خلال المجلس الوطني المنعقد في طرابلس وتعيين يوسف بن خدة خلفا له، غير أن العلاقات بقيت متوترة بين الحكومة المؤقتة الجديدة التي يترأسها بن خدة وهيئة الأركان العامةوظلت متوترة وراحت تظهر العداوة تجاه مرافق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبدأت تتسع بينهما خصوصا بعد انتهاء الحرب[4].

[1]– محمد ثقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراف، د.ط، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2012، ص223.

[2]– محمد ثقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال، المصدر السابق، ص582.

[3]– عتيقة ضيف الله، المرجع السابق، ص466.

[4]– محمد صايكي، المصدر السابق، ص448.

– جاء بن يوسف بن خدة الذي خلف فرحات عباس ، الذي كان قد رفض الاستقالة وحاول تشكيل لجنة مؤقتة على رأس قيادة الأركان العامة[1]، حيث قرر يوسف بن خدة بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة اتخاذ قرار حاسم يتمثل في عزل العقيد هواري بومدين وأعضاء هيئة الأركان العامة من مناصبهم وتعيين الرائد سي أحمد بقيادة أركان الجيش بالنيابة وأعطى أوامر إلقاء القبض على بومدين[2] فرفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة لأن بومدين كان قد خطط لذلك من قبل وضمن ولاء الجميع له، فوقع الضباط علي الوثيقة التي تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة قيادة الأركان العامة للجيش[3].

– تولى هواري بومدين الشؤون العسكرية وهذا ما أدى إلى زيادة نفوذ هيئة قيادة الأركان على قوات الحدود[4].

3)اجتماع مجلس الوطني بطرابلس 27 ماي إلى 7 جوان 1962:لقد شارك في المجلس الوطني للثورة التحريرية بطرابلس في ماي 1962 وكان عدد المشاركين 52 شخصا[5] من أجل تصفية حساباته ووضع برنامج عام[6] وافتتحت الجلسة على ساعة التاسعة صباحا، ولكن أغلبية الأعضاء الولاية الثالثة والرابعة لم يتوجهوا إلى طرابلس[7].

[1]– إبراهيم لونسي، المرجع السابق، ص97.

[2]– الطاهر زبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص280.

[3]– إبراهيم لونسي، المرجع السابق، ص97.

[4]– إبراهيم لونسي، المرجع السابق، ص98.

[5]– علي هارون، خيبة الإنطلاق فتنة صيف 62، تر: الصادق عماري، مر: مصطفى في الماضي، د.ط، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2012، ص17.

[6]– محمد تقية، ثورة الجزائرية، مصدر ورمز ومال، المصدر السابق، ص586.

[7]– علي هارون، المصدر السابق، ص21.

انتهت الجلسات في جو تسوده الفوضى والبلبلة انفض عنه معظم أعضائه مما فتح المجال إلى بن بلة وهيئة أركان الحرب إبعاد محضر هؤلاء المنسحبين[1].

إن الحكومة المؤقتة جاءت مؤتمر طرابلس بنية حصر جدول الأعمال في نقطتين: برنامج طرابلس وتعيين قيادة جديدة، ولكن هيئة الأركان تجاوزت ذلك وأطلعت المؤتمرين على الأزمة وأطوارها وكان رأي الهيئة بحضور القيادة هو إبعاد ثلاثي الحكومة المؤقتة لكريم وبن طوبال وبوصوف وثلاثي الأركان العامة بومدين، سليمان، منجلي وتعيين مكتب سياسي.

وفجأة ذات صباح من شهر جوان 1962 غادرت الحكومة المؤقتة المؤتمر طرابلس وعادت إلى تونس لتقرر على جناح السرعة حول العقيد بومدين والرئاسيين سليمان ومنجلي، واستغلت هيئة الأركان هذا القرار ضد الحكومة المؤقتة وقامت هيئة الأركان بعقد تحالفات[2].

ب)**التعريفالأزمة**:من حيث.

1)ماهيتها :هي أزمة سياسية بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة[3] وتعود جذور الأزمة إلى قبل 1961[4]، وقامت بين أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعلى رأسهم يوسف بن خدة من جهة ومن جهة أخرى بعض كبار ضباط قيادة الأركان العامة في جيش التحرير الوطني على رأسهم هواري بومدين[5].

[1]- محمد صايكي، المصدر السابق، ص304.

[2]- محمد عباس، الحلم والتاريخ (1930-1962)، د.ط، دار الهومة للطباعة، 2012، ص494.

[3]- berjaminstora ,algériahesyoirecontoporaine 1983-1988, editioncarbah, alger, 2009, p226.

[4]- محمد صايكي، المصدر اللسابق، ص302.

[5]- فتحي بلخوجة، مذكرات مقاوم من مقاوم في حرب المدن إلى سجن سياسي، تر: صعود جناح، د.ط، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2012، ص 246

وكانت الأزمة بخصوص الاستيلاء على السلطة[1] بعد الاستقلال حيث نجد كتلتين كانت تبحث على من يقود السلطة كتلة أحمد بن بلة جماعة تلمسان، والجماعة الثانية وهي جماعة تيزي وزو[2].

وهذه الصراعات على الزعامة والسلطة أدت إلى المشاكل بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان[3]وكادت أزمة جبهة التحرير الوطني أن تذهب بكل الجزائر في 1962[4].

2)أسبابها : انتهى اجتماع المجلس الوطني للثورة بفوضى عارمة بعد انسحاب الأغلبية الساحقة من أعضاء الحكومة المؤقتة وتحرير محضر الغياب يوم 09 جوان 1962 من طرف أحمد بن بلة[5] وأعضاء هيئة الأركان[6] حيث يذكر أحمد توفيق المدني أن مؤتمر طرابلس بعد انعقاده تبينت المصالح واختلفت الأهواء وتضاربت الآراءبين بلة وخيضر[7] والقيادة العسكرية العليا ضد حكومة بن خدة ورجالها ومنها وصل الخلاف بين الشقين الى درجة السقف، فالحكومة كانت أغلبية قد غادرت طرابلس قبل نهاية المؤتمر،ورجعت لتونس بينما شكلت هيئة الأركان المكتب السياسي الذي أعلن أنه السلطة العليا[8]حيث استبدلت الحكومة المؤقتة بالمكتب السياسي الذي تولي قيادة الحزب

---

[1]– مصطفى لوسي، من تاريخ الولاية الرابعة سيرة أحد الناجين، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص175.

[2]– الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص ص 276–277.

[3]– حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، د.ط، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2007، ص167.

[4]– سعد دحلب، المصدر السالق، ص167.

[5]– أحمد بن بلة: ولد عام 1916 بلدة مارينا القريبة من الحدود المغربية، تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان، شكل مع أعضاء حزب الوحدة والعمل، شارك في هجوم مسلح على مراكز البريد بوهران عام 1949، وانتخب بن بلة رئيسا لأول جمهورية جزائرية مستقلة بمدة ثلاث أعوام 1965 وألقي القبض عليه من طرف هواري بومدين تحت الإقامة الجبرية. (أبو عبدو البغل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العقيد الأخضر، د.ط، منشورات الأدب بيروت، د.ت ، ص ص 5–6–7.)

[6]– محمد تقية، الثورة الجزائرية مصدر والمال والرمز، المصدر السابق، ص558.

[7]– محمد خيضر: ولد يوم 23 مارس 1912 في عاصمة، انخرط في صفوف نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ووقف في صف بن بلة 1962، أصبح نائبا عاما لجبهة التحرير الوطني (حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص ص 287–288.)

[8]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص818.

ولجيش وهو ممثلا للسلطة العليا لجبهة التحرير الوطني ويجب أن يقوم بالجزائر العاصمة انتهاء الاجتماع وإعداد وثيقة المجلس التأسيسي ودستور الجمهورية الجزائرية المستقلة.

ج)اتصالات هيئة الأركانبالقادةالمعتقلين :أصبح الصراع على السلطة هو سيد الموقف حيث أن هيئة الأركان لم تكن قادرة على استلام السلطة ،وذلك بسبب افتقارها للشرعية التاريخية[1].

حيث اقترح بومدين الاتصال مع القادة الخمسة المعتقلين : أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين أيت أحمد[2]،محمد خيضر[3]ورابح بطاط[4] ،لأنها كانت تبحث لنفسها عن حلفاء سياسيين تتوفر فيهم الشروط الشرعية لمواجهة خصومها في الكومة المؤقتة وحلفائها من بعض الولايات[5].

فوقع الاختيار على كتلة بن بلة ومن هنا تحالفت هيئة الأركان ومعها جيش الحدود[6].

د) الأطراف المتنازعة :

[1]- محمد صايكي، المصدر السابق، ص282.

[2]- حسين آيت أحمد: ولد عام 1926 في منطقة القبائل، انضم عام 1942 إلى حزب الشعب ونادي منذ عام 1946 باللجوء إلى الكفاح المسلح، عضو المكتب السياسي، ساهم في تشكيل المنطقة الخاصة وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.(محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص189).

[3]- محمد خيضر: ولد يوم 23 مارس 1912 في عاصمة، انخرط في صفوف نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ووقف في صف بن بلة 1962، أصبح نائبا عاما لجبهة التحرير الوطني (حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص ص 287-288.

[4]- رابح بطاط: مناضل سياسي ورجل دولة ولد في عين الكرمة بولاية قسنطينة بدأ منذ شبابه الأول يناضل في صفوف الحركة الوطنية أنضم إلى حزب الشعب، أصبح عضو نشيط في التنظيم الخاص وشبه العسكري وكان قائدا عسكريا بالمنطقة الجزائر في سنة 1956 عين عضو في المنشور الوطني للثورة الجزائرية، (عبد الوهاب الكيالي، ماجد نعمة وآخرون، موسوعة سياسية، ط1، ج2، دار المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1981، ص ص 773-774).

[5]- إبراهيم لونسي، المرجع السابق، ص54.

[6]- طاهر الزبيري،مذكرات أخرقادة الأوراس التاريخية 1929-1962،المصدرالسابق، ص276.

1)كتلة بن بلة (جماعة تلمسان):تحالفت هيئة الأركان ومعهما جيش الحدود مع كتلة بن بلة وانضم إليها قادة الولايات الأولى والخامسة والسادسة وجزء من الولاية الثانية بالإضافة إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ومحمدي السعيد[1]قائد أركان المنطقة الشرقية قبل توحيد هيئة الأركان وعمر أوعمران[2]القائد الأسبق للولاية الرابعة وعضو التنسيق والتنفيذ بالإضافة إلى ياسفسعدي[3]وإضافة إلى كل من الحاج بن علا ومحمدي السعيد وسبب اختيار محمدي السعيد حسب ما ذكر سعد دحلب أنه كان خدعه من طرف بن بلة لكسب منطقة قبائل[4].

– في المجال السياسي:

أحمد بن بلة: نائب رئيس الحكومة المؤقتة ورئيس المنظمة السرية سابقا.

رابح بطاط: وزير دولة في الحكومة المؤقتة وأحد السنة المغيرين للثورة وأول قائد لوسط الجزائر ولاية الرابعة.

محمد خيضر: وزير دولة في الحكومة المؤقتة وعضو الوفد الخارجي.

---

[1]– محمد بالسعيد: ولد سنة 1912 بضواحي (آث براثن) تيزي وزو، وشارك في الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 ووصفه عبان رمضان" رجل محترف في الحروب وخوض المعارك واستعمال مختلف الاسلحة توفي سنة 1994.(عبد العزيز وعلي، مصدر سابق، ص 374-375.)

[2]– عمر أوعمران: ولد في القبائل عام 1919 وانضم إلى حزب الشعب، حيث تمكن من استمالة مجموعة من المجندين الجزائريين في شرشال واستعداد للانتفاضة المسلحة التي كل بعدها حزب الشعب مايو 1945، أصبح نائبا وقف في صف مصالي ضد المركزين (فيفري 1945)، ثم قائد للولاية الرابعة كان عضوا في المجلس الوطني، وفي مؤتمر طرابلس 1962 ينفصل عن كريم ويؤيد بن بلة .(محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 195.)

[3]– ياسف سعدي: من مواليد20جانفي 1920 بالقصبة بالجزائر شارك في المظاهرات التي نظمها حزب الشعب في الجزائر 01 ماي 1945، قاد حملة الانتخابية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية في المدية بالعاصمة، بعد عودته من فرنسا بدأ الاتصالات مع أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل ويتكفل بربط الاتصالات مع خلايا المناضلين بالقصبة 1955 ارسل إلى سويسرا اتصالي بمثلي بن بلة والقى القبض عليه وأطلق سراحه 04أشهر بعد ذلك، ثم عين قائد للمنطقة المستقبة بالعاصمة، وتم اعتقاله من طرف الحكومة الفرنسية 23 سبتمبر 1957، وأفرج عنه بعد وقف إطلاق النار(رابح لويسي، بشير رابح وآخرون، المرجع السابق، ص223.)

[4]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص 172.

فرحات عباس: رئيس الحكومة المؤقتة السابق.

أحمد فرانسيس: وزير في الحكومة المؤقتة[1].

- وفي المجال العسكري:

- العقيد هواري بومدين :رئيس هيئة الأركان العامة وقائد جيش الحدود.

- الرائد أحمد :قائد عضو هيئة الأركان العامة[2].

- الولاية الأولى الأوراس :بقيادة طاهر زبيري.

- الولاية الخامسة وهران :بقيادة سي عثمان[3].

- الولاية السادسة الصحراء :بقيادة محمد شعباني[4].[5]

بعد الإعلان الرسمي عن نتائج الاستفتاء على الاستقلال الجزائر في 03جويلية قام بن بلة بالدعوة للاجتماع في تلمسان وذلك برعاية أحمد مدغري والي تلمسان، حيث نزل بن بلة في مدينة وجدة المغربية في 11جويلية 1962، عبر الحدود واستقبل في مغنية مسقط رأسه واستقبال

---

[1]- طاهر زبيري، مصدر سابق، ص276.

[2]- الطاهر زبيري، مذكرات أخر قادة أوراس، المصدر السابق، ص283

[3]- سي عثمان: اسمه بن حدو بو حجر من مواليد نوفمبر 1927 بعين تموشنت، ناضل في صفوف حزب الشعب، أصبح عضو في المنضمة الخاصة واعتقل ماي 1950 وسجن بوهران وأفرج عنه 1952، كلف بجمع الأسلحة من المغرب تحضيرا لبداية الثورة، كان من بين مفجري الثورة في الجهة الغربية 1956، أشرف على عمليات فدائية، بعد مؤتمر الصومام برتبة نقيب، قائد للمنطقة الثالثة للولايات الخامسة، توفي 1977/08/27(رابح لوسي، بشير رابح وآخرون، مرجع سابق، ص235.

[4]- محمد شعبان: القائد السياسي للولاية السادسة 1959 في سبتمبر 1964، وقف إلى جانب بن بلة، انضم إلى المكتب السياسي، أعدم بعد محكمته بتهمة التمرد العسكري في أواخر عام 1964 (التمرد الذي كان على هواري بومدين) العسكري ثابتة ولا يملكون أمام القانون إلى الحكم بالإعدام ورفض رئيس الجمهورية بن بلة تخفيف الحكم عليه(بلقاسم بن محمد بن جابل، الشهيد حسن بوحاير نبذة عن حياته وآثار كفاحه وتضحياته، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص ص 407-408.)

[5]- محمد صايكي، المصدر السابق، ص ص 308-309.

الأبطال رافقه كل من محمد خيضر وبومنجل وسي عثمان قائد الولاية الخامسة وفي تلمسان استقبله الوزير أحمد فرانسيس وسط مجموع هائل فالولاية الخامسة كانت تدعو بشكل علني كتلة بن بلة وبومدينرغم أن أحدى مناطقها المنطقة السابعة بقيادة يحي غريب وفقت إلى جانب الولاية الرابعة في هذه الأزمة وظهر جليا أن أحمد بن بلة أصبح كل مرة يستقطب مزيدا من الأنصار والحلفاء إلى صفة خاصة بانضمام فرحات عباس.[1]

- **سبب انضمام فرحات عباس الى تحالف هيئة الأركان مع بن بلة:**فرحات عباس مساندة بن بلة وراء الاختفاء وراء الخطأ السياسي ولكن في الحقيقة الأمر أن فرحات عباس ساند بن بلة على نية انتقامية ضد الحكومة المؤقتة والمركزون الذي أطاحوا به سنة 1961[2].

وكاد فرحات عباس أن يساند الحكومة المؤقتة لولا تلك الحادثة المؤلمة التي حزت في نفسه كثيرا فقد حدث بعد ابعاده من الحكومة المؤقتة أن مر أمامه بن يوسف بن خدة ومضى في طريقه دون مصافحته أو الالتفات اليه، هذه الحادثة لم ينساها أبدا ولم ينسى أن بن خدة والمركزين فعلوا كل شيء للإطاحة به فجعلهم يدفعون ثمن ذلك غاليا، حيث أن محمد خيضر لعب دورا كبيرا في اقناع فرحات عباس على مساندة بن بلة، وكذلك فعل قائد أحمد هو أحد أعوان بومدين الذي سعى من اجل التحاق فرحات عباس بالجماعة[3].

أما بالنسبة لحسين آيت أحمد فقد كان يعارض جماعة تلمسان لكنه لم يتحمس التحالف مع بوضياف والكريم وكان يرى نفسه أولى بالزعامة[4].

2) كتلة محمد بوضياف (جماعة تيزي وزو) :وتتشكل من .

- محمد بوضياف:[1] نائب رئيس الحكومة المؤقتةزعيم تاريخي من الستة المفجرين للثورة.

[1]- العقيد الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص282.

[2]- حميد عبد القادر،فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص249.

[3]- نفسه، ص250.

[4]- الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخية (1929-1962)، المصدر السابق، ص277.

- كريم بلقاسم: الوزير الأسبق للقوات المسلحة.

- الولاية الثانية: بقيادة بوبندر[2] الصوت العرب.

- الولاية الثالثة: بقيادة محمد أولحاج[3].

-**الولاية الرابعة**:تعتبرالجزائر العاصمة هي مقر السلطة الجزائرية وكانت مستهدفة من كلتا الطرفين فالسيطرة على العاصمة تعني السيطرة على مركز الدولة بكل ما تمثله من أهمية إستراتيجية والاقتصادية ولهذا كانت منافسة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان والولاية الرابعة على إحكام قبضتهم على العاصمة.

ولكن الولاية الرابعة فقد اتخذت موقفا معارضا من قادة الخارج بما فيهم الزعماء الخمسة وهيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة ،واقترحت في المقابل أن تتولى قيادة السلطة بنفسها[4]

هـ) مظاهر الأزمة سياسيا وعسكريا :كثيرة ومنها.

1)المظاهر السياسية: ومن بينها.

---

[1]- محمد بوضياف: ولد بمسيلة مسؤول عن فرع المنظمة الخاصة بقسنطينة 1947 ثم عين في فدراليةالحربقرنسا 1953 عضو في لجنة الثورية للوحدة والعمل عضو مؤسس للجنة 22 سنة 1954. (عمار بن بومن، الجريمة والقطاعة الاستعمار تحتها عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية 1923-1954، تر: عبد السلام عزيزي، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص695.)

[2]- صالح بونيدر: المعروف باسم (صوت العرب) من مواليد 1929 بوادي الزناتي قالمة من عائلة فلاحة، بدأ مشواره السياسي 1941 في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أصبح عضو في المنظمة الخاصة، اعتقل 1905 سجن بعنابة ثم الجزائر إلى غاية 1952 من مفجري ثورة التحرير بمنطقة الخروب و عين من طرف زيغود يوسف مسؤولا عن المنطقة واد زناتي. (رابح لونسي، بشير رابح وآخرون، مصدر سابق، ص283.)

[3]- محمد أولحاج: أعلى مقران ولد في تيزي وزو وكان يضحي ويقدم مثلا للجميع فيتجند الحرب جسديا وروحيا رفقه أبناءه وصفاته وقدراته جعلته يمتاز وبسرعته مختلف مراحل في سلام قيادة جيش التحرير الوطني كان محافظا سياسيا 1956، وضابطالأول و الثاني، ثم نقيبا ثم قائد منطقة الثالثة في نهاية وتوفي في 02 ديسمبر 1972.(يحيبوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، المرجع السابق، ص357-358.)

[4]- طاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1929-1962)، المصدر السابق، ص282.

– **إنشاء المكتب السياسي**:والمكتب السياسي هو بمثابة هيئة مزدوجة سياسية وعسكرية التي تتمثل في جبهةالتحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في آن واحد[1] وظهر المكتب السياسي في طرابلس كنواة لسلطة الجديدة[2].

ان المكتب السياسي مجند لتحقيق الاستقلال للجزائر وبناء دولة ديمقراطية تضمن لكل مواطن الحرية الفردية وحرية التعبير، ويضمن العدالة الاجتماعية كما أنه سيقف أمام قوات الاستعمار وحلفائه، كان يتكون المكتب السياسي من أنصار بن بلة المخلصين وكذلك فريق قيادة الأركان حول هواري بومدين[3]ويتشكل المكتب السياسي من 07 أعضاء ، هم آيت أحمد، بن بلة، بطاط بوضياف، خيضر،سعيد محمدي، وكريم بلقاسم[4] ويضاف إليهم عضوان آخران يمثلان قاعدة في الحدود الشرقية والغربية وبذلك يصبح عدد أعضاء المكتب المقترح عشرة أعضاء[5].

استقبال سكان تلمسان لأحمد بن بلة ورفاقه بعد أيام من إعلان الاستقبال الجزائر في جويلية1962 بعد عودتهم من وجدة بالمغرب تخلل استعراض قوات جيش التحرير الوطني التي كانت متمركزة بالحدود المغربية، وقد احتضنت مدينة تلمسان حدثا تاريخيا ، وعقد اجتماع بفيلاريفوبتلمسان حيث جاء فيه اختلاف بين هواري بومدين وأحمد بن بلة حول أفكار نقطة خلاف أولى تدور حول تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني للقيام بمسيرة نحو الجزائر بهدف الاستلاء على السلطة[6].

بتاريخ 30جويلية1962 ، أصدر المكتب السياسي أول تعليمة ومن ضمن ما جاء فيها أن الحكومة مكلفة بضمان تمثيل الجزائر خارجيا إلى غاية تعيين حكومة نهائية وجاء فيها ما يلي:

---

[1]– ربيعة زيدان المعاصي، المرجع السابق، ص158.

[2]– نفسه، ص159.

[3]– آن محاري لونشي، مسيرة مناضل جزائري، د.ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص186.

[4]– ربيعة زيدان المعاصي، جبهة التحرير الوطني وجذور الأزمة، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص159.

[5]– لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص128.

[6]– فتحي بلخوجة، المصدر السابق، ص246.

- محمد خيضر: الأمين العام للمكتب ومكلف المالية والإعلام.
- أحمد بن بلة: مكلف بالتنسيق الداخلي مع هيئة التنفيذية المؤقتة.
- حاج بن بلة: مكلف بالشؤون العسكرية.
- رابح بطاط: مكلف بتنظيم الحزب والمنظمات الوطنية[1].
- محمدي السعيد: مكلف بالصحة العامة والتربية.
- محمد بوضياف: مكلف بالتوجيه والعلاقات الخارجية[2].

بعدما منعت الولاية الرابعة المكتب السياسي من الاجتماع بالعاصمة وسيطرتها على ميناء العاصمة قال الطاهر الزبيري عقدنا في سطيف نهاية أوت 1962 اجتماعا وهكذا دخلت المجموعة القيادية السياسية منها وغير السياسية في مداومة خلاف[3].

حيث نجد رد فعل على المكتب السياسي ، لم يقبل هذا المكتب لأن العديد من المؤتمرين قد رفضوه ولذا لم ينتخب من طرف المجلس وكذا لكون بوضياف وآيت أحمد قدر رفضا الانضمام إليه حيث كانا يعارضان قيادة بن بلة[4].

حيث أن بوضياف كان يؤيد موقف كريم بلقاسم و يتعاون معه بقصد منع أحمد بن بلة من الوصول إلى السلطة، ويبدو أن التصويت لصالح اقتراح هيئة الأركان وأحمد بن بلة وحسب رأي يوسف بن خدة رفض المشاركة في التشكيلية المقترحة من طرف هيئة الأركان التي تحرز على أغلب الأصوات ومن انتقال السلطة إلى المكتب السياسي[5].

---

[1]- ربيعة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص161.

[2]- نفسه، ص162.

[3]- طاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخين، المصدر السابق، ص287.

[4]-SaadDahlab, Mission Accomplie pour l'independance de l'Algerie, Edition Dahlabe, 3eme Edition , 2009, p186.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص493.

وظهرت مجموعة تيزي وزو بإشراف كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وتأييد الولاية الثالثةبقيادةمحمدألحاج "مقران أكلي" سميت نفسها لجنة الدفاع والاتصال الجمهورية وذلك بهدف توحيد صفوف جيش التحرير الوطني وهذا رد عن المكتب السياسي[1]، أما الولاية الرابعة رفضت أن تشارك في مكتب السياسي، وعلى غرار شخصيات الشيخ خير الدين وعبد الرحمن فارس وبالإضافة إلى المحامي شينتوف[2]، وفي 22جويلية1962 أعلن أحمد بومنجل عن التشكيلة الجديدة للمكتب السياسي الذي أقرته هيئة الأركان وهذا لم بعجب كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم وقدما استقالتهم من المكتب السياسي[3].

-موقف البلدان العربية من المكتب السياسي:بعض البلدان أبدت تحيزها لبعض الأطراف[4] وهذا ما أدى إلى اشتداد الخلاف بين الكتلتين حيث أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر[5] أيد أحمد بن بلة خلال زيارة بن بلة للقاهرة وهذا مما ادى إلى الصراع الأيديولوجي مع كريم بلقاسم، محمد

[1]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص604.

[2]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص250.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص494.

[4]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص605.

[5]- جمال عبد الناصر : 1918 -1970 رجل دولة عسكريا ولد بالإسكندرية التحق بكلية الحربية عام 1937 عين مدرس بالكلية الحربية التحق دارسا بكلية الركان وعين مدرس اشتراك في حرب فلسطين 1948 وبدأ يخطط لتنفيذ العملي==للثورة المصرية ضد الفساد والخيانة نظم جماعة الضباط الأحرار، تلقى منصب نائب رئيس الوزراء الداخلية، وفي 1953 عين رئيس للوزراء، كتاب فلسفة الثورة، توفي سنة 1970، (عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المرجع السابق، ص ص 75-76.)

بوضياف وآيت أحمد عندما أبرز ميولا تتمحور حول القومية العربية[1] ولم يرض القادة التاريخين سوى محمد خيضر، حيث كان بن بلة كان يريد ازاحة كريم بلقاسم غير متحمس للتقارب مع الدول العربية وبالأخص مصر[2]عمولة منذ زمان على أحمد بن بلة فتكفت الاتصالات معه[3].

عند خطاب احمد بن بلة وقال نحن عرب انتفض بورقيبة عند سماعه هذه العبارة التي تناثرت حفيظته كان تصوره للعروبة مختلفا فقدوهم من عبارة بن بلة أن هذه الأخير يلمح إلى تحالفه مع جمال عبد الناصر على حسابه[4].

2)المظاهر العسكرية: ومن بينها.

– دخول قيادة الأركان الى العاصمة : بدأت الأزمة تشتد بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان حيث خاصة بعد دخول الطرفين المتصارعين إلى الجزائر حيث دخلت الحكومة المؤقتة في 03جويلية وبعدها دخل أحمد بن بلة وانصاره في 11جويلية[5]، واشتد الهجوم على الولاية الرابعة "العاصمة" من جميع الجهات سعيا إلى غزو والعاصمة وتمت محاصرتها بقوات كبيرة، حيث قام هوراي بومدين بإرسال سعد ياسف، ومصطفى فتال[6] وأحمد بن شريف[1] إلى العاصمة لتحضير

[1]– القومية العربية: تنظيم قومي عربي نشأ في بداية الخمسينات وكان المؤسسون من طلاب بالجامعة الامريكية في بيروت وأبرزهم جورج حش، وديع حداد، أحمد الخطيب وقبل نشوء هذه الحركة كانت تستقطب طلاب الجامعة الذين يؤمنون بالقومية العربية، جمعية سميت نفسها جمعية العروة الوثقة، (عبد الوهاب الكياني، نفسه، ص231).

[2]– حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص248.

[3]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص604

[4]– شاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص178.

[5]– إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص81.

[6]– مصطفى فتال: ولد في 9 أكتوبر 1925 ببجاية عضو المنطقة الحرة للجزائر ومسؤول التنظيم، قائد أفراج الخدمة لجيش التحرير الوطني بالجزائر العاصمة، القى عليه فقبض وسجن بالعديد من سجون التراب الوطني وحكم عليه عدة مرات إلى غاية الاستقلال (محمد الشريف، ولد حسين من المقاومة إلى لحرب من أجل الاستقلال 1830–1962، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص125.)

للدخول جيش الحدود، ولكنهم وجدوا في الميدان رابح زيراري الذي أرسله بن يوسف بن خدة وقامت الولاية الرابعة بتقسيم جنودها المدعمين بالشباب الذين تم تجنيدهم بعد توقيف القتال إلى ثلاث وحدات:

– الرائد يوسف بن خروف: قادة القوات المتمركزة في سيدي عيسى.

– الرائد رمضان عمار: عسكري بقواته غربا من نواحي الأصنام شلف.

– الرائد لخضر بورقيعة: وعسكر بقواته في نواحي عين وسارة.

اتصل عبد الرحمن كريمي "سي مراد" بجامعة تيزي وزو،من أجل فك الأزمة سليما وكذلك اتصل لخضر بورقيبة مع الولايتين الثانية والثالثةوهواري بومدين من اجل فك النزاع الدموي بين الاشقاء ولكن كانت ردودهم رافضة ووزعوا الأدوار كالتالي:

– الولاية الثانية: انقسم أعضاؤها ، فانضم فريق منهم إلى جماعة تلمسان والتزم الفريق الثاني الحيادة[2].

– الولاية الثالثة: ارسلت في البداية كتائبها إلى مدينة سور الغزلان وسيدي عيسى لمقاومته الزاحفين ولكن سرعان ما انسحبت الكتائب عائدة إلى ولايتها أمام اشتداد هجوم قوات بومدين وهذا ما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى.[3]

[1]– أحمد بن شريف: ولد في 1927 بالجلفة من عائلة ميسورة تعتبر بحق الخيمة الكبيرة، الجيش الفرنسي وراقي إلى رتبة ملزم 1957 بعد أن تابع دراسة مدرسة الضباط العالميين لسانت ليلتحق بالجيش الوطني رفقة العديد من الجيوش ووصفه المصلحة الرعاية الفرنسية بالملازم الخائن (محمد الشريف، ولد حسين، نفسه، ص158-159.)

[2]– عبد الرحمن كريمي، المصدر السابق، ص176.

[3]– لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص149.

محاولة الولاية الرابعة اعتراض طريق جيش التحرير الوطني متوجه نحو العاصمة وعهدت قوات الولاية من بينها على الطريق المؤدي إلى العاصمة مدينة قصر البخاري[1].

كان رد الشعب الجزائري من المواجهات الداموية بين الكتلتين هو اندلا ع مظاهرات شعبية عارمة في جميع أنحاء البلاد[2]، حيت بدأ يصحون سبع سنين بركات[3] حيث أن كل من الولاية الثالثة والولاية الرابعة رضخت للسلطة الجديدة ودخلت العاصمة وقابلها الجماهير بفرح لانتهاء الأزمة، حيث أن الجيش توحد تحت قيادة واحدة وسار كل من بومدين وشعباني بالجيش إلى مدينة البليدة وجرت معارك مع الولاية الرابعة في مشارف عين وسارة إلى قصر البخاري ، أوقف بن بلة قدوم الجيوش لفضالنزاعبين الطرفين بعد أن أوشك على انهاء النزاع المسلح وقرر مجلس الولاية الرابعة في07 سبتمبر 1962 ومنع دمج قواتهم في الجيش الوطني الشعبي، ودخل أول طابور من الجيش الموالي لي بن بلة إلى الجزائر في09 سبتمبر 1968 وكان على رأسها هواري بومدين[4].

و)كيفية حل الأزمة: تحركت قوات الولاية الأولى من عين حجل تابعة لولاية المسيلة حاليا مدعمة بالكتيبتين الحادية عشر والثالثة عشر من حيث الحدود وعلى رأسها النقيب بوتلة ونائبه الملازم الثاني خالد نزار[5]،ويقول طاهر زبيري :وعند بزوغ الفجر تراءتالقوات الولايتين الثالثة والرابعة عن اليمين والشمال ولم يقع يومها مواجها بين الطرفين وتراجعت قوات الولايتين إلى مواقع خلفية بعد أن اطلع زبيري ربما لأول مرة عن حجم القوة المتقدمة أو ربما لاختيار مواقع أكثر تحصنا تسمح

---

[1]- ربيعة زيدان المعاصي، المرجع السابق، ص163.

[2]- فتحي بلخوجة، المصدر السابق، ص 249.

[3]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص818.

[4]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص108.

[5]- خالد نزار: ضابط سابق في الجيش الفرنسي الذي غرضه في 27 أفريل 1958 بعد سري في صفوف المنظمة لجبهة التحرير الوطني بعد تخرجه من مدرسة لسان ميكسان، خالد نزار وزارة الدفاع الوطني بالمجلس الأعلى للدولة وهو حائز على دبلوم مدرسة الأركان بموسكو وكلية باريس الحربية

Khaledneggar, menour, edition chibabbatna, 1999, p301.

لهم بالتصدي بفعالية أكبر ولم يكن كلا الطرفين متحمسا لقتال أخوة له ساهموا متحدين في دحر الاستعمار[1].

واصل الجيش الذي تحت قيادة زبيري التقدم نحو مدينة سيدي عيسى شمال المسيلة حاليا واجههم في الطريق سدا بشريا من المدنيتين اعترضوا طريق التوغل العسكري وألقوا بأنفسهم على الشاحنات العسكرية لي منعهم من التقدم مخاطر بأنفسهم وكانوا يهتفون بحرقة وألم سبع سنين بركات أكد زبيري أن العاصمة حررها الجميع وليست ملكا للولاية الثالثة أو الرابعة التي منعت المكتب السياسي لجبهة التحرير من الاجتماع.

حيث نظرا الرد العنيف بقذائف الهاون[2] التي يجيد جيش الحدود استخدامها بدقة نظرا للقصف الذي تعرضت له الولايتين الثالثة والرابعةشرعت قوات الولايتين في ركوب الشاحنات ومغادرة المكان[3]

تقدم الخطيب باتجاه مدينة سور الغزلان مرورا بالجبل ديرة، تعرضت مقدمة القوات إلى قصف شرس بالمدفعية وقد اعترض كيف تمكنت الولاية الرابعة من الحصول على هذا السلاح المهر[4] من بندقية رشاش من نوع هوتشكيس.

وكانت الأسلحة الثقيلة بحوزتهم وإذا تور أمر النقيب محمد الصالح بلعباس من الولاية الأولى الالتحاق بالفيلق المتحرك سيارا بأمر الاسراع ولكن ما إن سار النقيب في اصابته رصاصة في بطته أردته قتيلا، وسبب موته غضب جنود الولاية الأولى وهذا مزاد حدة المعركة بين الطرفين

---

[1]- طاهر زبيري، المصدر السابق، ص239.

[2]- قذائف الهاون: من العوامل ذات الرمي المقوس المدى 300م بالقذيفة 10ق م 32 عادية وسرعة الرمي في الدقيقة من 18 إلى 20 طلقة سهولة الاستعمال ثلاثة أجزاء ويمكن أن يتبع المشاة في جميع تنقلات، بقاء القذيفة في الهوى 30 ثانية على بعد 1800 م الطقم الناشط عند التقائه بالعدو ويركب الموزيط ويكون واحد للضرب في دقيقتين والثاني في 4 دقائق .(يحياوي المدني بن العربي، المرجع السابق، ص197.)

[3]- الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخين(1929-1962م)، المصدر السابق، ص290.

[4]- الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخين(1929-1962م)، المصدر السابق، ص291.

بصورة غريبة وهذا ما نجم عنه مأساة بحق، وقد أسر و العديد من الجنود الذين تم إطلاق سراحهم فيما بعد ونجد الولاية الثالثة.

أما الولاية الرابعة كانت على التصدي لقواتهم لاعتقادهم أن قوات الدخل أحق بالقيادة من القوات من الآتية من حدود.

-وخلاصة انه أصبح القادة منقسمين إلى قسمين قسم انظم إلى هيئة الأركان وتحالف مع احمد بن بلة،وهناك من انحاز الى الحكومة المؤقتة كل من هوما كان يبحث عن السلطة وهذا ما زاد من حدة الصراع.

الفصل الثاني

الصعوبات الخارجية التي واجهتها الثورة الجزائرية 1959- 1962م

المبحث الأول: أزمة التسليح للثورة الجزائرية

المبحث الثاني: صعوبة التمويل والتموين للثورة الجزائرية

المبحث الثالث: أزمة حدود الجزائرية التونسية والمغربية

تعتبر عمليات الإمداد بالسلاح وتموين على جبهتي الكفاح مسلح الغربية والشرقية من بين الأسباب الرئيسية التي أعاقت مسيرة الثورة، وساهمت في خنق الولايات مضاعفة بذلك حالة التذمر التي عاشتها هذه الأخيرة فضلا عن ظهور مشاكل على الحدود لم تزد إلا بتعميق الأزمة.

المبحث الأول: أزمة التسليح للثورة الجزائرية:لقد عانت الثورة الجزائرية من عدة مشاكل أهمها جلب السلاح من الخارج ، باعتباره هو المحرك الأساسي للثورة ، لكن مشكلة جلب تلك الأسلحة كانت تشكل عائقا كبيرا للثورة الجزائرية ، أمام تحفظ تونس والمغرب عن مرورها عبر حدودها ، في الوقت الذي درست فيه قيادة الثورة إمكانية القيام بعملية الإمداد جوا وبحرا.

آ) وزارة التسليح والاتصالات العامة من جانفي1960 إلى أوت 1962: والتي كلفت بعمليتي الإمداد بالأسلحة والذخيرة ، ومختلف الوسائل العسكرية ، وكذا بالنشاط المخبارين لصالح الثورة.

1) **التعريف بها:** قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع في ديسمبر 1959جانفي1960 دمج وزارتين هما وزارة التسليح والتموين العام و وزارة المواصلات العامة والاتصال وأسندت القيادة للعقيد عبد الحفيظ بوصوف وتأسيس قيادة الأركان العامة على رأسها العقيد بومدين وتم تسليم المهام يوم 22جانفي1960[1].

وتبعا لذلك أنشأت وزارة التسليح والاتصالات العامة M.A.L.G مديرية السويقات والتسليح على مستوى الحدود الشرقية D.L.Eو الحدود الغربية D.L.Dوالتي تكلفت بمهمة التسليح بكل مراحلها من أبرام الصفقات مع المتعاملين وتجار الأسلحة المتعاملين مع الثورة خوفا من ارتباطها بالمخابرات الفرنسية كما حدث في نكسة الباخرة أتوسATHOS سنة 1956 التي يتم توقيفها بناء على معلومات تحصلت عليها من عميل لها من اليونان من جهة ولتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء المتعاملين

[1]– عبد المجيد بوزيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي...، ط2، دون دار النشر ، د.ب، جوان 2008، ص89.

خوفا من استهدافهم أو اغتيالهم من قبل أجهزة الاستعمار مثلما حصل مع المتعامل الألماني جورج بوشي من جهة أخرى[1].

2)مهامها:تعززت جهود مديرية اليقظة المضادة للجوسسةD.V.C.P التي أخذت على عاتقها مسؤولية حماية الثورة من محاولات اختراقها من خلال رصد الجواسيس الفرنسيين أو المخبرين المتعاونين مع المخابرات الفرنسية، بهدف تصفيتهم أو تضليلهم بمعلومات خاطئة مع مرور الوقت تعدى دور هذه المديرية وارتقى إلى التنسيق والتعاون مع بعض المخابرات العالمية مثل المخابرات الألمانية والمصرية في ابرام صفقات شراء الأسلحة[2].

استندت وزارة التسليح والمواصلات العامة M.A.L.Gإلى العقيد عبد الحفيظ بوصوف[3] حيث عرفت وزارة التسليح تنظيم الوسائل والنشاطات، وفي هذا السياق نشير إلى المديريتين الجديدتين اللتين أنشئتا لإمداد الثورة بالسلاح وهما: مديرية التسليح الغربية، ومديرية التسليح الشرقية التي كان مقرها بالقرب من مقر الحكومة المؤقتة في تونس، وللمديرية مراكز وممثلات في عدة بلدان مثل: تونس وليبيا ومصر وسوريا والعرق وألمانيا[4]، وضمنت مديرية التسليح الشرقية التي كلف بمهمة الإشراف عليها العقيد عمار بن عودة[5] مديريتين فرعيتين هما:

- السلاح والعتاد
- التموين العام.

[1]–بر شان محمد، مقال استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة ازمة التسليح (1958–1962) ،العدد 8، جامعة طاهري محمد بشار، ديسمبر 2018، ص22.

[2]– هشماوي مصطفى، المرجع السابق، ص174.

[3]– مجلة عصر جديدة، العدد 6، عدد خاص بخمسينه الاستقلال ، 2012م ، ص182

[4]– نفسه،ص182

[5]– – الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاحخلال الثورة الجزائرية 1954–1962م، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص258.

وتتمثل مهام هاتين المديريتين بشكل خاص في توفير ونقل وأمن الأسلحة والتجهيزات العسكرية من الشرق الأقصى والمشرق العربي لإيصالها إلى الحدود الشرقية والغربية، وتزويد فيالق جيش التحرير على الحدود الشرقية مصالح الحكومة المؤقتة بتونس بالأغذية وغيرها، وانعكست هذه الإجراءات على قدرات شبكة الدعم اللوجستيكي، حيث عرفت عملية تمويل الثورة بالأسلحة في الخارج عبر خطوط الإمداد انطلاقا من مصر ثم ليبيا إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية خلال فترة وزارة التسليح والمواصلات العامة1960-1962[1].

3)مكوناتها: كانت وزارة التسليح والاتصالات العامة تتكون من مجموعة من المصالح كالاتصالات اللاسلكية والرموز والشفرة والتموين العسكري شراء الأسلحة والعتاد والوثائق والجوسسة المضادة والإذاعة، وقد اعتمدت هذه الوزارة على تكوين أعداء معتبرة من الإطارات التي كانت تشرف على التسليح والتموين والاتصالات والاستعلامات كما لجأت إلى تجنيد عناصر جزائرية كانت تمتلك مؤهلات احترافية في المغرب وفي فرنسا على وجه الخصوص ومن أشهر هؤلاء الرائد علي ثليجي سي عمار، والرائد أحمد تاوتي، سي شعبان، ومسعود زقاز، رشيدكازا، عبد الكريم حساني الغوثي، خالد صفار، عطال الهواري طارق، علا محمد قدور، دحو ولد قابلية سليمان، موسى صدار، علي تونسي الغورتيلغواطي عبد الرحمن، كانت تمتلك الوزارة 06 مخازن للأسلحة والعتاد في تونس و 05 في المغرب إلى جانب قاعدة طرابلس، كما توفرت على مراكز اتصالات عديدة في المدن المغربية والتونسية التي كانت بها قواعد جيش الحدود[2].

وإن وزارة التسليح والاتصالات العامة عملت على دراسة سبل الحصول على الأسلحة وطرق وعمليات أمدادها نحو جبهات الكفاح المسلح حيث أن مشكل جلبها وإمدادها بالسلاح كان عائقا حقيقيا أمام تحفظ تونس والمغرب.

[1]–الطاهر جبلي، الأمداد بالسلاح.خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، المرجع السابق ، ص259.

[2]– عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم تاريخ، جامعةالجزائر، 2005-2006، ص210.

إن الدور الهام الذي لعبته هذه الوزارة سمح لقادة الثورة في الخارج بالاحتفاظ بقدر كبير من الانسجام والاستقلالية لأنها جنبتها مخاطرة اللجوء إلى الاستعانة بالمصرين والتونسيين والمغاربة في المسائل المتعلقة بالاتصالات والاستعمالات التي كان بإمكانها إحداث ثغرة كبيرة للتدخل في الشؤون الداخلية لها[1].

ب) خطوط الإمداد بالأسلحة: في خضم هذه الظروف استغلت شبكة التسليح كل الإمكانيات والعوامل المساعدة للتموين بالأسلحة والذخيرة حيث اعتمدت على طرق هامة ورئيسية للإمداد سواء كانت برية وبحرية[2].

استخدمت الشبكة التابعة للثورة التحريرية المكلفة باقتناء الأسلحة، تخزينها ثم نقلها عبر عدة بلدان حتى تصل إلى المناطق الحدودية الشرقية والغربية ،منها إلى الجزائر ، عدة طرق برية وبحرية.

أما في البحر فقد استغلت وجود عامل جزائري على ظهر إحدى البواخر، التي كانت تقوم برحلات منتظمة بين ميناءي: الدار البيضاء–وهران، لتهريب كميات محدودة من السلاح، كذلك استخدمت وبصورة مكثفة خطوط النقل البحرية بين ميناءي اليكانت، برشلونة في اسبانيا وبين ميناءي وهران– الجزائر وكانت أحيانا تستخدم الخط البحري بين مرسيليا والجزائر[3].

1)الطريق البري: والذي تمثل في ثلاثة خطوط مهمة كان لها دورا بارزا في إمداد الولاية الخامسة بالسلاح وهي:

–خط وجدة وهران ،الجزائر : استمرت الشحنات التي تخفي مخابئ سرية بداخلها تسلك هذا الخط إلى غاية عام 1960م حيث صدر أمر بمنع مرور الشاحنات كافة من وجدة إلى مغنية بعد

[1]– أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق ، ص212.

[2]– مجلة المصادر ،الطاهر جبلي، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية 1954–1962، العدد 25، قسم التاريخ، تلمسان، ص115.

[3]– مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، تق: أحمد الخطيب، د.ط، دار الرائد، الجزائر، 2010 ، ص86–87.

افتضاح أمر أحد عملاء الشبكة محمد بسباس[1] كان قد أوصل إلى قيادة جيش التحرير الوطني في وهران 60 قطعة سلاح في شاحنة محملة بالتمر، وأثناء عودته إلى المغرب أحس بأنه مراقب عن طريق سيارات كانت تتقصى أثره، وعند وصوله إلى مغنية حاول الحصول على تصريح للخروج لكنه فشل، واعتقله القوات الفرنسية وإعادته مع الشاحنة إلى تلمسان حيث تم تفتيش الشاحنة فعثر بداخلها على وثائق سرية تتعلق بوصل الكبير، ولائحة الشبكة كان يعمل كمنسق اتصال بين قيادة الولاية الخامسة بالمغرب وبين قيادة المنطقة الرابعة في الداخل، وكان يقوم من حين لأخر بنقل الأموال والبريد، ألقى عليه القبض وهو يؤدي مهمته لصالح الثورة، وبعد تعذيبه من طرف القوات الفرنسية اعترف بأسماء لأشخاص، وأرقام الشاحنات التي كانت تنقل السلاح[2].

–خط وجدة وبشار: يؤمن إمداد الولاية السادسة الجنوب الصحراوي وبعض مناطق الولايات الأخرى، وعندما توقف خط وجدة وهران تضاعف العمل على خط وجدة– بشار.[3]

وكان خط وجدة – بشار يعمل على تغطية حاجات الولاية السادسة بما تحتاجه من أسلحة وذخائر عن طريق الشاحنات والسيارات التي كانت تنطلق من وجدة وبقية المدن المغربية محملة بالسلاح الذي كان في الغالب يعبأ بخزانات الوقود لتتجه به جنوبا متوغلة في الصحراء حتى تصل إلى مدينة بشار بالجزائر، ثم تعود باتجاه الشمال لأصحاب الشاحنات حيث كانت وسائل النقل في كثير الأحيانتتعرض إلى أعطال ميكانيكية ناهيك عن الحرارة الشديدة التي تؤثر على المحركات والسواق[4]، وقد استمر العمل عبر هذا الخط حتى أواخر سنة 1961م، عندما اكتشفت القوات الفرنسية خزانا سريا في إحدى الشاحنات يضم 60 بندقية، كانت الشاحنة متجهة من بشار إلى

[1]– محمد بسباس: اسمه الثوري سنطاس تاجر تولى تهريب الأسلحة والذخائر والمعلومات بشاحنته، وكان يتولى نقل البضائع بالقطار، امتاز بالهمة والنشاط في مهامه ، ألقى القبض عليه عام 1962، بعد وشابة من أحد المرتدين، وعثر في شاحنته على وثائق هامة، نعرض للتعذيب والسجن، أفرج عنه بعد الاستقلال .(مراد صديقي، مصدرالسابق، ص74.)

[2]– بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962،د.ط ،طبعة المؤسسة الوطنية لفنون المطبوعة ،الجزائر ،2013 ص295.

[3]– مراد صديقي، المصدر السابق، ص91.

[4]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص296.

جبل بشار، حيث تتواجد قوات جيش التحرير الوطني، يقودها أحد عملاء الشبكة الذي يدعى الحسين[1]، من بشار بعد التحقيق معه تبين للسلطات الفرنسية أن الشحنة آتية من المغرب فأصدرت أمرا بإغلاق طريق المغرب بشار أمام جميع الآليات وبذلك لم يبق أمام شبكة الاتصالات الخاصة سوى تهريب وحدات، هي قطار السكة الحديدية الذي يتحرك بصورة منتظمة بين المغرب والجزائر.[2]

–خط السكك الحديدية: وظفت الشبكة أربعة من عملاء الاتصالات لديها للتنقل بصورة منتظمة على خطي قطار السكة الحديدية اللذان كان يربطا المغرب بالجزائر هما: خط وجدة، وهران و خط وجدة، بشار وكثيرا ما كانت مهمتهم على الخط الأول تنتهي عند محطة بلعباس وكان هؤلاء المجاهدون يهربون بوسائلهم الخاصة، البريد والأموال بالدرجة الأولى إضافة إلى بعض الأسلحة الخفيفة كالمسدسات والذخيرة، ولم يفتضح أمرهم حتى الاستقلال وجدير بالذكر أنه كان بينهم " نسيب للشيخ" " سعيد الزموشي" أحد أقطاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ولاية وهران، وامرأة منالمحمدية تدعى " فاطمة الدحاوي"[3].

3) الطريق البحري : قامت الثورة الجزائرية بتدعيم الطريق البري بالخط البحري والذي اعتبر خط مهم للتمديد السلاح بعدما أغلقت القوات الفرنسية جميع الخطوط البرية فكانت وجهتهم البحر ومن أهم الخطوط البحرية المعلن عنها:

– الخط البحري الرابط بين الجزائر واسبانيا: يربط هذا الخط كل من الجزائر و اسبانيا عبر ميناء اليكانت برشلونة، ميناء وهران، زاد نشاطه عام 1960 حيث كانت السيارات التي تنقل من

[1]– الحسين : من مواليد بشار، سائق شاحنة كان ينتقل أسبوعيا بشاحنته فيها 60 قطعة سلاح مع ذخيرتها، القي القبض عليه وحكم بالإعدام، إلا أن الحكم لم ينفذ، أطلق سراحه بعد الاستقلال. (مراد صديقي، المصدر السابق، ص73.)

[2]– نفسه، ص ص 91-92.

[3]– فاطمة الدحاويمعيزة: من مواليد المحمدية (باريقو) عام 1918، جنتها الشبكة وأصبحت تنقل المعلومات والبريد في الحالات العسيرة، وكانت تضطر أحيانا إلى إخفاء الأوراق في أماكن مختلفة من جسدها (مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص 74-75.)

اسبانيا إلى الجزائر تعبأ خزاناتها بالأسلحة والذخائر لنتقل عبر السفن إلى ميناء وهران لتفرغ الحمولة، وقد كانت معظم هذه السيارات تجهز وتعد بالمغرب لتحول إلى اسبانيا ومنها إلى الجزائر.[1]

وقد كان الأشخاص الذين يعملون على خط اسبانيا،الجزائر يحضون بثقة لدى السلطات الفرنسية الأمر الذي يسهل من عمل الشبكة في نقل السلاح عبر هذا الخط مثل "الآغاشنتوف"[2] الذي اشتهر بنقل السلاح بسيارته إلى غاية 19 مارس 1962، وكذا الباشا آغا حكيكي[3]، الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي الذي تمكن من نقل 05 شحنات سلاح مستغلا حصانته السياسية وبالرغم من السرية الضرورية على عملية تهريب السلاح فإن المخابرات الفرنسية كانت تترصد بحركات الأشخاص عبر الخط البحري وتمكنت من اعتقال بعض عناصر الشبكة، كما شددت مراقبتها على الخط الرابط بين اسبانيا ووهران.[4]

– خط مرسيليا، الجزائر: هذا الخط لا يقل أهمية عن الخط السابق خط اسبانيا، الجزائر، وأدت أهميته بعد إغلاق الخطوط البرية، كانت السيارات التي تعبر هذا الخط تتجه بشاحناتها إلى الولاية الرابعة والولايات الشرقية، فكانت تنتقل من الجزائر إلى فرنسا ومنها تتجه إلى اسبانيا حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح ثم يعود إلى مرسيليا حيث تشحن إلى ميناء العاصمة الجزائرية.[5]

---

[1]– مراد صديقي،المصدر السابق، ص 92.

[2]– محمد صديقي، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح، تر : أحمد الخطيب، د.ط، دون دار النشر، باتنة، 1986، ص65.

[3]– الآغاشنتوف: من المحمدية تعاون مع إدارة الاتصالات الخاصة، نفذ عشرين مهمة نقل سلاح بين المغرب والولاية الخامسة مستغلا مركزه العالي لدى فرنسا، كان الشعب يعتقد أنه يقوم البريد العسكري، فقتله اعتمد إعلان الاستقلال ولم يتمكن المجاهدين من انتقائه هو و آغا حكيكي لأنه يعلمون حقيقتهم موجودون في المغرب، فلآغا شنتوف كان ينتقل بسيارته 403 بيجو السلاح والمال والمعلومات. (مراد صديقي، نفسه، ص77.)

[4]– آغا حكيكي: من المحمدية، كان عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي تعاون مع إدارة الاتصالات الخاصة، ونفذ عدة مهام بسيارته الخاصة، لم يكن الشعب الجزائري يعرف حقيقة الوطنية فقتله عشية الاستقلال. (مراد صديقي، نفسه، ص76.)

[5]– مراد صديقي، المصدر السابق، ص54.

كان المواطنون الجزائريون يخضعون لمراقبة البوليس الفرنسي وهكذا فالسيارات الصغيرة تصل إلى مرسيليا بالسلاح إما من المغرب أو اسبانيا.

- خط المغرب، وهران البحري: كانت هناك باخرة شحن فرنسية تنتقل بانتظام بين المغرب ومرفأوهران في الجزائر بمعدل رحلتين في الشهر فهي تأتي إلى المغرب محملة بالبضائع، وتعود إلى وهران محملة بمواد أولية كان على متن الباخرة عامل جزائري عبد القادر، تم تجنيده من طرف شبكة الاتصالات الخاصة قام بنقل 15 قطعة حربية، مختلفة الأحجام والأنواع، يسلمها إلى عضو الشبكة يعمل في شبكة تموين البواخر واستمرت هذه الطريقة حتى الاستقلال ولم تنكشف[1].

ج) العراقيل التي واجهتها الثورة في مجال السلاح: واجهت الثورة العديد من الصعوبات في مجال السلاح، من بينها.

1) صعوبة الإمداد بالسلاح برا: تعتبر مشكلة الإمداد بالسلاح من أهم القضايا الشائكة التي واجهت الثورة الجزائرية حيث أن المشكلة تفاوت من ولاية إلى ولاية أخرى وهذا حسب التصريحات الصادرة عن المسئولين مثل قول الرائد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى في 1959:" لولا نقص الأسلحة لتطوع الشعب كله" إشارة إلى الطابع الشعبي للثورة الجزائرية وإمكانيات التجنيد غير محددة المتاحة لجيش التحرير الوطني[2]، حيث أن الثورة الجزائرية قد واجهت منذ البداية أصعب مشكلة وهي نقص في السلاح، بل انعدامه في بعض المناطق[3].

[1]– مراد صديقي، المصدر السابق، ص99.

[2]– محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص542.

[3]– أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة الجزائرية 1954–1956، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص88.

حيث كانت في انطلاقتها تعتمد على بعض بنادق الصيد وبعض الأسلحة الأخرى إضافة إلى القنابل اليدوية التي سرقت من المخازن الفرنسية أو اشتريتوالمصدر كان من الداخل، وكان البارود يصنع محليا بالنسبة للبنادق الصيد وكذلك الرصاص[1].

حيث كانت في انطلاقتها تعتمد على بعض بنادق الصيد وبعض الأسلحة الأخرى إضافة إلى القنابل اليدوية التي سرقت من المخازن الفرنسية واشتريت والمصدر كان من داخل وكان البارود يصنع محليا بالنسبة للبنادق الصيد وكذلك الرصاص[2].

وهذا ما صرح به الكثير من المجاهدين حيث نجد عمار بن عودة عندما قال " لقد كنا نسمع على الخصوص أننا لا نستطيع أن نخرج فرنسا من الجزائر إلا إذا كان لدينا ماريشالات وغيرهم من القادة وأن علينا أن نتعلم جميعا حتى يصبح الشعب متعلما لكي يصبح لدينا ماريشالاتوكلوتيات وغيرها لكي تخرج فرنسا"[3].

- حيث السلطات الفرنسية عمدت سنة 1959بانجاز "خط شال" الذي هو خط دفاع وأكثرخطورة من خط موريس وأقرب منه إلى المناطق الحدودية وتمكن هذه الخطوط الدفاعية أساس في القوات الضخمة المجهزةبالسلاح[4].

– أصبحت الأوضاع أكثر تعقيدا بسبب سياسة الحصار والتطويق المضروب من طرف القوات الفرنسية بسبب خطين خط موريس، خط شال المكهرب على طول حدود الشرقية والغربية لعزل الثورة عن قواعدها الخلفية في هذا الإطار عملت القوات الفرنسية جاهدة على ملاحقة وحدات وفرق جيش التحرير الوطني على حدود الغربية كما بذلت قصارى جهدها من أجل وضع لحد شبكة تهريب السلاح سواء في الداخل أو الخارج، وذلك بتقوية أجهزة الاستخبارات ومنظماتها

[1]– سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954–1962)، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص31.

[2]–نفسه، ص32.

[3]– أحسن بومالي، المرجع السابق، ص88.

[4]– محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 542.

الإجرامية الأخرى مثل منظمة اليد الحمراء[1] التي تعد فرعا من المكتب الثاني الفرنسي التي كانت عناصرها تتبع حركات أعضاء شبكة التسليح في الجزائر وأوربا والوطن العربي من أجل التخلص منهم[2].

تلقت الجزائر المساعدات من الأشقاء في ليبيا وتونس ومصر وبعض الدول الأوربية المساندة للثورة الجزائرية ولعل من أهم صعوبة كانت تواجه مرور الأسلحة آنذاك هي الرقابة الفرنسية التي كانت تغطي المنطقة الحدودية الليبية التونسية، فكان نشاط تمرير الأسلحة صعبا رغم الاحتياطات التي أخذتها الدول المساعدة[3].

– إن السلطات الفرنسية ضربت مراقبة شديدة على طول السواحل الشمالية وكذا الحدود الشرقية ليبيا وحتى على سواحل بعض الدول المتوسطة بل ذهبت إلى أكثر من ذلك بحيث طلبت من حلفائها البريطانيين والأمريكان التدخل لدى السلطات المصرية، وكذا الليبية بغية عزل شبكات التموين بالأسلحة التي كانت توجه إلى الثورة الجزائرية إلى جانب ذلك فإن السلطات الفرنسية عملت كل ما في وسعها لحد من تهريب الأسلحة خاصة على خط طرابلس[4].

–لم تكن عمليات نقل الأسلحة سهلة رغم وجود خط بحري، يربط بين طرابلس وبن قردان بتونس والذي كان يبدو خطا مناسبا جدا لشحن الأسلحة لكن هذا الخط لم يعد مناسبا خاصة إذا علمنا أن الأسلحة سوف تعبر التراب التونسي[5].

---

[1]– منظمة اليد الحمراء: هي عبارة منظمة إجرامية خطيرة يتألف أعضاؤها من غلاة الاستعمار الذين فقدوا كل تبصر وأصبحوا يحقدون على الثورة الجزائرية وهي منظمة سرية في الظاهر ولكن تعمل مع السلطات الفرنسية مهمتها التجسس على عناصر الثورة(بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص300.)

[2]– طاهر جبلي، الدعم اللوجيستي للثورة التحريرية (1954–1962)، المرجع السابق، ص203.

[3]– عبد الله المقلاتي، دور بلدان المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ط1، ج2، د.د.ن، الجزائر، 2009، ص378.

[4]– محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1954–1962)، د.ط، منشورات درا قرطبة، الجزائر، 2012، ص306.

[5]– نفسه، ص308.

حيث تعتبر تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمئونة الحربية إليها حيث ارتكز الدعم المادي بالنسبة للحكومة التونسية على فتح حدودها للثورة الجزائرية إلى جانب مراكز تجميع الأسلحة، وقد كانت الحكومة التونسية دور كبير في نجاح مهام جيش التحرير رغم الصعوبات والخلافات والتطبيقات التي تلقتها وحداته في تونس أحيانا[1].

وكذلك بسبب السلطات الفرنسية فقد تمكنت بواسطة أجهزة مخابراتها الكشف عن أغلب طرق سير القوافل المحملة الأسلحة المشحونةحيث أن أجهزة المخابرات الفرنسية تستعملها في ذلك، ففي هذا المجال تمكنت من استدراج أحد تونسيين عمر حشاد واستعملته لتنفيذ مهمته[2].

2) بعض امدادت الثورة بالأسلحة : كثيرة ومن بينها.

– في سنة 1960 كانت ثلاث قوافل للسلاح مكونة من 06 شحنات حمولة الواحدة عشرة أطنان تقطع المسافة الطويلة بين مصر وليبيا ثم أصبحت عام 1961 أربعة قوافل تنتقل شهريا بين مرسى مطروح ومخازن الأسلحة بليبيا حاملة ما بين 300 إلى 400 طن ولعل المسافة التي اجتازها من خلال هذه السنوات تصل إلى 04 مليون كلم وتلقوا صعوبة في عبور هذه المسافة بين البعد وكذلك خوفا من السلطات الفرنسية في تمرير القوافل السلاح وقلة السائقين الشاحنات التي كانت لا تتجاوز 100 رجل ثم إلى 300 رجل عام 1962 ، وكانوا يتداولون على المهام من حيث الشحن والتفريغ والقيادة وقد كان السلاح الإمداد شهداؤه وضحاياه ووصل عددهم إلى حوالي نسبة آلاف شهيد على الأقل وقد سقط جل هؤلاء أثناء عمليات الإمداد الولايات بالسلاح بعد إقامة خطي شال وموريس[3].

– ومن الصعوبات التي واجهت الثورة الجزائرية عند تقديم السلاح من طرف الدول المساعدة تقديم سلاح فاسد، فقد أكد أن السلاح جيء به إلى ليبيا من أحدى الدول المساندة للجزائر

[1]– يعيش محمد، المالية الجزائرية بالمغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930–1962، دار الهدي، الجزائر، 2013، ص20.

[2]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص308.

[3]– أبو بكر الله، المرجع السابق، ص350.

لكن ظهر لرجال الشرطة الليبية اللذين يتولون إنزال السلاح من الشاحنات أن السلاح غير صالح للاستعمار فما كان للمسئولين في الجيش الليبي إلا أن يستبدلوا به سلاحا صالحا يليق بالثورة الجزائرية، وهذه المبادرة الهامة في التضامن المادي للثورة الجزائرية[1].

– وفي سنتي 1959و 1960 وصلت كميات هائلة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى الموانئ في مصر وليبيا دامت عملية إفراغها من السفن استنادا إلى بعض الروايات حوالي أربعة أشهر من طرف حوالي 710 مجاهدا جلهم من المعطوبين بعد أن هيئوا الموانئ والسكك الحديدية لتسهيل سير العملية وكانت هذه الأسلحة من الدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي وبشكل خاص الصين الشعبية التي أرسلت ثلاثة سفن محملة برشاشات ومدافع ثقيلة من مختلف العيارات، منها مضادة للطيران ومنها مضادة للدبابات ومدافع هاون عيار 50 مم إلى عيار 120مم ومدافع ميدان من عيار 85 مم إلى عيار 122مم، ومدافع ميدان ارتداد Sans Reals الأمر الذي انعكس على تطور سلاح جيش التحرير الوطني[2].

– حيث لم يتوقف إمداد الثورة التحريرية بالأسلحة والذخيرة التي تجلب من الخارج ثم يتم تخزينها في مخازن مرسى مطروح بمصر يوم 1959/06/15 ويتم تسليمها ليتم نقلها إلى الجزائر[3]، ولم تتم هذه العملية بسهولة لأن تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الحدود الجزائرية بسبب المخاطر المحيطة بها بالإضافة إلى طول المسافة نجد هناك القوات الأمريكية والبريطانية التي لا تزال في ليبيا وكذلك تونس لم تكن مستقلة تماما مع وجود القوات الفرنسية التي كانت مكلفة بمراقبة الحدود من شوشة بالحدود الليبية التونسية إلى الحدود الجزائرية، ففي شوشة مركز عسكري لمراقبة حركة[4] الأشخاص على الحدود وفي بن قردان ثكنة بكامل عدتها وعتادها بالإضافة إلى قاعدة جوية في قابس وبذلك

[1]– عبد الله المقلاتي، المرجع السابق، ص ص 382–383.

[2]– الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص257.

[3]– فتحي ديب، المصدر السابق، ص442.

[4]– الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص258.

شكلت هذه القوات عائقا كبيرا لحركة الثوار خلال عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الليبية التونسية بشكل خاص[1].

إن الغرض من هذه الأسلاك الشائكة هو صد عملية تمرير السلاح وتهريبه للجزائر خاصة وأن الجزائر في هذه الفترة تجلب السلاح من مصر والتي تحتل الصدارة إضافة إلى ليبيا التي تم إنشاء قواعدها، كذلك المغرب الأقصى وتونس.

كما كانت سوريا والعراق تزودان الثورة بالسلاح ولهذا العدو الفرنسي للقضاء على هذه المساعدات وعزل الثورة عن محيطها الخارجي.

– وباعتبار أن جيش التحرير الوطني يعتمد في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية والغربية باعتبارهما الشريان الحيوي والاستراتيجي الذي كانت تعبر منه قوافل محملة بالأسلحة والمئونة فلما تفطن العدو لهذا التسرب ولأجل اعتراضه والقضاء عليه أنشأ سنة 06 فرق من رجال المضلات ليسهل تنقلهم على متن طائرات الهليوكوبتر عبر المواقع الإستراتيجية للتصدي لها إلا أن هذه الكتائب نجحت إلى حد كبير في إيصال السلاح إلى الداخل عمدت بذلك فرنسا إلى إنشاء هذه الخطوط المكهربة حتى توقف قوافل السلاح وتعزل كل من القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية وأيضا عزلهم عن العالم الخارجي وضعهم من الإمداد والتموين والعلاج فصد حنق الثورة والقضاء عليها[2].

وقامت السلطات الفرنسية أما الأعمال التي قام بها الجيش التحرير الوطني في عمليات السلاح بزيادة عددها بشكل كبير حيث بلغ الجيش النظامي الفرنسي حوالي 600 جندي يساعده حوالي 400 ألف مسلح من المستوطنين وجنود احتياطيين وحراس إقليمين ما يصل العدد

[1]– الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص258.

[2]– أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين طموح والواقع، د.ط، ج1،منشورات مخبر والدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جماعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 14–15 فيفري 2018، ص338.

غلى مليون عسكري مدعمين بخطين كهربائيين على الحدود الشرقية والغربية حيث كبدت عملية اختراقها حوالي 07 آلاف جندي من جنود جيش التحرير الوطني[1].

– لقد كانت مصالح التجسس الفرنسية بالمرصاد كلما سمحت لها الظروف في إفشال صفقات الأسلحة أو احتجازها ومعاقبة أصحابها أثناء عمليات شحنها داخل أو خارج الجزائر وجندت الاستخبارات الفرنسية أعوانا مختلفة الجنسيات بقاعدة بيروت للشبكات الفرنسية الخاصة بالمؤسسة بهدف عرقلة كل تحرك له علاقة بجمع الأسلحة لصالح جبهة التحرير الوطني[2].

ولقد تمكنت المخابرات الفرنسية من إحباط العديد من شحنات الأسلحة المتوجهة إلى الجزائر من البحر المتوسط وفي الموانئ خاصة في الجهة الغربية المحاصرة من طرف القوات الفرنسية والتي كانت بحاجة ماسة إلى أسلحة حديثة حيث تقوم بحجر البواخر أو تلقي بها في عرض البحر وبهذا استطاعت المصالح الإستخبارية أن تحقق بعض النجاحات خاصة فيما تتعلق بإحباط صفقات الأسلحة[3].

3)صعوبة الإمداد بالسلاح بحرا :إن لجوء السلطات الفرنسية إلى تطويق الحدود الجزائرية شرقا وغربا بالأسلاك الشائكة، وهذا ما جعل على قيادة الثورة تبحث عن طرق جديدة من أجل تمرير السلاح واستمرار العمل الثوري، فكانت الوجهات البحرية خاصة حدود السواحل المغربية الجزائريةلاستقبال السفن المحملة بالسلاح، ولكن لم تكن معظم عمليات إمداد الثورة بالسلاح عبر البحر

ناجحة من العقبات خاصة بعد ما فرضت السلطات الفرنسية حظرا بحريا شاملا على السواحل المغاربة وحتى على الحدود الدولية من أجل تعقيب الإمداد من الأسلحة التي قد تصل إلى الثورة

[1]– عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص177.

[2]– مصطفى بن عمر، الطريق الشاق غلى الحرية، دار عوض، الجزائر، 2003، ص ص 205–208.

[3]Mohamed Guentori, Organisation Politico Administrative et Miliaire de la Révolution Algérienne 1954-1962, Office des publications Universitaires, Alger, 2002, p230.

الجزائرية من الدول الداعمة لها وذلك بتفتيش كل السفن التجارية المتوجهة إلى الجزائر والمغرب وتمكن الأسطول البحري الفرنسي بالتنسيق مع المخابرات من الكشف العديد من عمليات تهريب بالأسلحة على متن السفن القادمة من دول المشرق العربي وأروبا الشرقية وبعض دول أرويا الغربية باتجاه الثورة الجزائرية[1].

4)احتجاز البحرية الفرنسية لبعض السفن الناقلة للأسلحة :الموجهة إلى الثورة الجزائرية ، ومنها.

- **جدول يوضح بيان السفن المحتجزة من قبل السلطات الفرنسية**

السفن	تاريخ الحجز	مكان الانطلاق	مكان الحجر
الليدسlidice	1959/04/07	تشكو سلوفاكيا	مرفأ كبدانة
مونت كاسيتوMontecessio	جويلية1959	بولونيا	سعيدية
بيلياقBiliage	1959	ألمانيا	سواحل الريف المغربي
بجيش بوشBegichBouch	1960/12/12	هولندا	نواحي الناظور
سلوفينجا[2]Slovenys	1960/03/02	يوغسلافيا	الدار البيضاء
لاس بالماسLasflmase	09/06/1960	ألمانيا	سواحل الريف المغربي
سربيجاSrbiga	1960/06/05	يوغسلافيا	دار البيضاء

المصدر: برشان محمد، المرجع السابق، ص18.

وقد أوقفت السلطات الفرنسية سفينة الشحن التشيكية ليديس في 07أفريل1959 والسفينة ابولونية، مونت كاسينو في جويلية1959 والمركب الألماني بيلياو في نوفمبر 1959 والمركب الهولندي الذي أوقف في ديسمبر 1959، ثم أوقفت الباخرة اليوغسلافية سلوفينيجا للمرة الثانية في

[1]– برشان محمد، المرجع السابق، ص17.

[2]– سلوفيجينيا: أنها باخرة يوغسلافية كانت تنتقل شحنة من السلاح من أوروبا مباشرة إلى مراكز إنزال الإمدادات في الريف المغربي ولكن البحرية الفرنسية اعترضتها بتاريخ 18 جانفي 1959 واقتدتها إلى مرفأ وهران، (مراد صديقي، المرجع السابق، ص45.)

02 مارس 1959، والباخرة ريجيبكا من الشركة ذاتها والتي أوقفت في 03 أفريل وسفينة الشحن الألمانية لاس بالماس التي أوقفت 09 جوان 1960 وسفينة الشحن اليوغسلافية سريبيجا في 05 جوان 1960.

– كما تم توقيف سبعة عشر مركب ألمانيا في ديسمبر 1960 مما أدى إلى إثارة أزمة العلاقات الألمانية الفرنسية وكانت معظم البواخر التي تم توقيفها في عرض البحر المتوسط وفي المياه الإقليمية بالمغرب الأقصى[1].

– حجز الباخرة الهولندية "بجيش بوش" بالسواحل الاسبانية المغربية قرب الناظور في 01 ديسمبر 1959.

وفي هذه الخصوص كذلك فقدتهم قرصنة سفينة تيغريتوTigritoوهي من جنسية يمنية من قبل قوات البحرية الفرنسية يوم 28 ديسمبر 1961 وقدرت حمولتها 300 بندقية رشاشة و 600 حامل ذخيرة و نحو ثلاثة ملايين خرطوشة عيار 09 ملم[2]

- حيث قامت فرنسا بحصار بحري خانق على السفن المارة عبر البحر الأبيض المتوسط وقامت بخرق القانون الدولي فيما يتعلق بالملاحة الدولية متجاوزة المياه الإقليمية الفرنسية وكذلك بفضل ما يمتلكه من حاملة طائرات وسفت وغواصات وأجهزة رادار وقد مدت من السواحل الليبية إلى غابة مضيق جبل طارق غربا ومن الملاحظ أن أغلب السفن التي تم إرسالها نحو الجزائر قد فشلت في مهمتها.

– وفي نفس السياق فلقد كثفت القوات الفرنسية من نشاطها في محاربة عمليات تهريب الأسلحة،واستطاعت هذه الأخيرة إلى حد بعيد من غزل الثورة عن مصادر تموينها بالسلاح فتم

[1]– بوبكر حفظ اله، المرجع السابق، ص285.

[2]– أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، ج1 ،مرجع سابق، ص304.

حجز العديدمن السفن وهي محملة بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وهي في طريقها إلى الجبهة الغربية[1].

-كما لعبت مصالح الاستخبارات والجوسسة الفرنسية دور كبيرا في إفشال العديد من العمليات بما في ذلك إثارة التغير الواضح في الموقف الاسباني الذي كان يظهر في بعض المرات التغاضي عن مسألة تمرير الأسلحة عبر الريف المغربي والمئونة في التعاطي مع هذه المسألة، غير أن بعض التقارير الاستخبارية التي حصلت عليها مدريد من السلطات الفرنسية أكدت لدى الأسبان المخاوف والشكوك في ما يخص عمل تنسيقي بين جيش التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي لضرب المصالح الفرنسية والاسبانية.[2]

إن قضية التسليح بالنسبة لفرنسا شكلت مشكلا كبيرا أجبرها على فرض حصار بحري محكم على المياه الإقليمية لدول المغرب العربي الثلاث لمنع أي إنزال بحري أو عبور قوارب عبر المياه الإقليمية أو حتى عبر أعالي البحار، فكانت كل سفن القوات البحرية الفرنسية تعترض كل سفينة أو قارب تحوم حوله الشبهة وبهذا تحول الأسطول الفرنسي إلى مهمة الدفاع والمراقبة الإقليمية لدول المغرب الثلاث حيث عرف التسليح خلال الثورة التحريرية صعوبات كثيرة[3].

رغم كل الصعوبات التي واجهت الثورة في عملية الإمداد بالسلاح إلا أن قادة الثورة استطاعوا تخطيها بحكمة وتوفير السلاح لكل الولايات.

---

[2]– أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، ج1 ،مرجع سابق ، ص ص 305–306.

[3]– عثمان مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعبة، دار الهدي، الجزائر، 2012، ص 359–360.

المبحث الثاني: مصادر تمويل وتموين لثورة الجزائرية، والصعوبات التي واجهتهم في ذلك:

إن حاجيات جيش التحرير الوطني لم تقتصر فحسب على إمداده بالسلاح ،بل كان بحاجة ماسة إلى عملية التمويل باعتبار إن المال هو العنصر الهام ومحور الأساسي في العملية العسكرية وقطب حي تدور في فكله كل الأنشطة العسكرية والسياسية وكذلك علمية التموين بمختلف المواد ، وهذه الأخيرة كانت تتطلب الكناية من طرف قيادة الثورة.

آ)**التمويل**:نعني بالتمويل تلك الأموال التي كانت تجمع أثناء الثورة الجزائرية وحتى قبل سنة 1954 لتصرف في عدة مجالات متعلقة بالعملية التحررية، ويعد المال أهم عوامل انتصار الثورة الجزائرية لأن كل الجوانب الأخرى متوقفة عليه، وكان الاهتمام بقضية الأموال من الأمور الأساسية التي ركزت عليها الثورة الجزائرية ولا سيما منذ اندلا ع الثورة الجزائرية واجهت مشكلة نقص المال.[1]

1)مصادر تمويل الثورة التحريرية :جل مصادر التمويل الداخلي للثورة الجزائرية كانت مستمدة من الدعم الشعبي ، وتتمثل فيما يلي.

– **الاشتراكات**: كانت الاشتراكات عبارة عن مساهمة تؤدي بانتظام وموزعة بطريقة متفاوتة حسب المناطق والولايات[2].

وتدفع الاشتراكات عن طواعية هو الحال بالنسبة للمحبين بمعنى المحب يدفع الاشتراك ويساعد بأية وسيلة ولكنه غير منخرط ضمن صفوف جيش التحرير الوطني والمناضلين الفدائيين والمسبلين وبغية أفراد الشعب كواجب تجاه الثورة وهي مبالغ بسيطة لذوي الدخل المحدود مقدارها ديناران إلى 200 فرنك قديم [3].

[1]– بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962م ،المرجع السابق ، ص28.

[2]– نفسه، ص35.

[3]– عمار قليل، المصدر السابق، ص334.

إن تسديد الاشتراكات لصالح الثورة يتم في اغلب الحالات بواسطة أشخاص معروفين، وهذا يعني المشتركين أصبحوا متخوفين وليسوا على استعداد لتسوية وضعيتهم إلا بواسطة شخصية شقة وهذا مايعرقل ولو قليلا المداخل المالية[1].

– **التبرعات والهبات:** كانت تقدم من طرف التجار والحرفين وميسوري الحال خاصة في المدن وهذه التبرعات تتم بشكل عفوي وتلقائي أو إجباري ، ويختلف مقدراها حسب الظروف المادية وأحيانا يتم الحصول عليها بناء على توصية مقدمة من طرف مسئول.[2]

وكان المعمرون اللذين يقدمون إعانات مالية للثورة نتيجة عدة ظروف وأسباب فقد ورد في إحدى الصحف الفرنسية مقالا حرره الصحفي الفرنسي جان دانيال تضمن مايلي:"المعمرون يعينون جيش التحرير إذ كان سكان بعض المدن للجزائرية صار يهمهم من حرب الجزائر إلا مبلغ الأرباح،فإن هناك فرنسيين كثيرين أصبحوا يتساءلون عن إمكانية العيش تحت السيادة العربية، أما في الأرياف فإن تواجد المعمرين الأوربيين وقوات جيش التحرير صار شيئا عاديا، فالمصادر العسكرية نفسها تعتبر أن 80٪ من المعمرين الفرنسيين يقدمون إعانات شهرية إلى جيش التحرير، والدليل على ذلك أن جميع القوائم التي عثر عليها مع جثث الثوار تحمل هذه العبارة معمر صديق، عشرة آلاف فرنك، وقد أكد لي جنديا أنه كلما رأيت ضيعة أوروبية لا يحرسها الجيش الفرنسي فإن دليل ذلك على أن صاحبها يدفع إعانات للثوار، وتحادثت مع عدة معمرين يعتبرون أن قيام جمهورية جزائرية أمر ممكن الوقوع، وكل ما يحيرهم في الوقت الحاضر هو معرفة إذا كانت حكومة هذه الجمهورية ستترك لهم أراضيهم[3].

– **الغرامات:** حسب النظام الداخلي لجيش لتحرير وللجبهة كانت تفرض غرامات مالية على المخالفين لنظام الثورة، وعلى المجرمين حسب درجة المخالفة أو الجرم وكانت المحاكم أو المجالس

[1]– علي كافي، المصدر السابق، ص199.

[2]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص38.

[3]– جريدة المجاهد، العدد 23، الأربعاء 07 ماي 1958، ص13.

الشعبية هي التي تحدد القيمة المالية لهذه الغرامات، إلى جانب الجزاءات التي تفرض على المدنيينويتم تحرير محضر الخطيئة من طرف مكتب الإصلاح وتدفع مقابل وصل رسمي صادر عن السلطة الحاكمة، وفي فرنسا والجزائر تم إنشاء نظاما خاصا يفرض غرامات على مرتكبي الأخطاء، وتفرض هذه الغرامات على المدخنين ورواد المقاهي الفرنسية والحانات ومناطق لعب القمار وبيوت الفساد وانتهاك حرمة شهر رمضان، والذين يقيمون حفلات زفاف دون ترخيص[1].

– **الزكاة:** كانت تؤخذ طبقا لقواعد الشريعة والفقه الإسلامي عن المواشي والأموال المنقولة والعقارية ويتم تسلمها مقابل وصل رسمي خاص مقرر من قيادة الولاية[2].

كما تعطى على حساب بلوغ النصاب وتفرض على الأثاث والمحاصيل الزراعية وتقدم الزكاة في شكل حبوب بالنسبة للمحاصيل.

هناك مصادر أخرى تتمثل في الغنائم من العدو الفرنسي والموالين له، وكان يمنع على أي قائد الاحتفاظ بأي مبلغ مالي من هذه الغنائم لصالحه[3].

– **الضرائب:** كانت الضرائب شبه إلزامية على كل الجزائريين في الداخل أو الخارج، وهذه الضرائب تكون على الأموال والعقارات وممارسة التجارية وفق جداول وحسابات مدروسة من قبل مجلس قيادة المنطقة، وتعد مصدرا أساسيا للأموال وتفرض على أصحاب المواشي والمحاصيل الزراعية، وقد تم تدعيمها بعدة ضرائب أخرى تفرض على أصحاب السيارات والاستهلاك في المقاهي، والمبادلات التجارية وعلى الجزائريين العائدين من فرنسا، وبالرغم من هذه المساهمات تبقى العائدات المالية قليلةخاصة أن معظم الشعب الجزائري يعاني من الفقر إذ لا يتحمل الاشتراكات ناهيك عن الضرائب التي كانت تفرضها القوات الفرنسية، فالكثير من الجزائريين كانوا يتهربون من

[1]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص39،40

[2]– لخميسي فريح، العقيد سي حواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923–1959، ط .خ ،دار جسور،الجزائر ،2013 ، ص207.

[3]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص41.

دفع الضرائب لجبهة التحرير الوطني، وكانت قيمة الاشتراكات بفرنسا أكثر مما كانت عليه في الجزائر[1]، فمثلا عند استجواب الفلاحين أو الأشخاص المقبوض عليهم يسألون "هل دفعت الضريبة" " لمن دفعتها"، وإن لم تكن إجابة يتعرض إلى كل أنواع التعذيب، وبالرغم من كل هذه الإجراءات فإن الجزائريين كانوا يدفعون الأموال بمحض إرادتهم[2].

ب)التموين : يعد التموين أساس نجاح الثورة الجزائرية من حيث جوانبها المادية والاستهلاكية سواء تعلق الأمر بالسلاح و الذخيرة أو مختلف المؤن الأخرى من أغذية و ألبسة وأدوية ومعدات الكتابة وغيرها، يمثل هذا الجانب في الثورة حلقة مترابطة في العملية التحريرية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان التموين الدور الفعال في تواصل الثورة الجزائرية بل من خلاله تمكن الجيش التحرير من مواجهة الاستعمارية الفرنسية وفرض إستراتيجية عسكرية ساعدته في تحقيق أهدافه المسطرة[3].

1)التموين الداخلي للثورة الجزائرية: يعتبر التموين نشاطا استراتيجيا خلال الثورة التحريرية هو

الركيزة التي اعتمد عليها جيش التحرير الوطني لمواصلة نشاطه العسكري وإذ لا يمكن أن يستمر العمل العسكري ويتواصل دون توفر المؤن من ألبسة وأدوية لجنود جيش التحرير لذلك أعطيت عناية كبيرة للتموين من قبل قادة الثورة وحاولوا تنظيمه ورصد الأحوال اللازمة لتوفير كل ما يحتاجه جيش التحرير، وكان هذا العمل شاملا لكل القطر الجزائري وقد واجهت الثورة الجزائرية مشاكل وصعوبات كبيرة في التموين للثورة.

[1]– نفسه، ص ص 39-40.

[2]– ايفهبريستير، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كجيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص ص 244-243.

[3]– بو بكر حفظ الله، المرجع السابق، ص51.

وهناك متخصصين في التموين فهم مكلفون بتحضير ما يلزم من مئونة وفي مقدورهم جلبها إما بطريق الشراء أو التبرعات وتوزيعها بصفة عادلة على المناطق المستحقة لها، ويعدلها مخزنا توضع فيه ويتم إعطاء الأوامر من قيادة الجيش إما بشأن الشراء والتوزيع[1].

حيث تقوم اللجنة المكلفة بالتموين، بتنظيم عملية التموين بالمواد الغذائية والملابس والأحذية وغيرها من الملتزمات الخاصة بالمجاهدين من شراء ونقل وتخزين و توفير محلات التخزين وفي البيوت العادية أو مراعاة الشروط اللازمة لذلك[2]، والمكلف بالإمداد والتموين يتمثل دوره الأساسي في إمداد المجاهدين بما يحتاجون إليه من[3] تموين لباس و أدوية وسلاح وذخيرة وكان دور الممون كذلك هو توفير المخابئ والملاجئ وإمداد والمراكز التي يزودها بما تتطلبه المهمة التي يقوم بها كل واحد منها وتكون هذه الأماكن في الغالب محصنة[4]، وقد كان تموين المجاهدين يعتمد على المواطنين حسب طاقتهم وإمكانياتهم المتوفرة وحسب نشاط المكلفين بجمع المؤن، فإن مسئول التموين يقوم مثلا بعملية الإحصاء لعدد المزارعين حيث يتم تسجيلهم في سجل خاص وعند موسم الحصاد يأتي موعد الزكاة وتؤكد التبرعات من الإنتاج الزراعي[5].

يعمل مسئول التموين تحت إشراف لجنة ويتبعها يوميا من القسمة إلى الولاية واللجنة ويتم تخصص له الاعتماد اللازمة للقيام بمهمته وتحدد له مختلف الطلبات ونظرا لدوره الرئيسي في التموين فقد أعطيت له صلاحية مختلفة.

2) اللجان المكلفة بالتموين: هناك عدة لجنان مكلفة بعمليات التموين ، ورغم اختلاف مهامها لكنها تؤدي في مجملها عملا منسقا ومتكاملا ، ومنها.

[1]– الرائد عمار صلاح، محطات حاسمة في الثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص179.

[2]– نفسه، ص176.

[3]– محمد زروال، اللمامشة في الثورة دراسة ويليها، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2003، ص87.

[4]– نفسه، ص88.

[5]– عبد الواحد بو جابر، المصدر السابق، ص161.

– **لجنة الشراء:** وتهتم بتنظيم الشراء في المدن والقرى وإقامة التنظيم في المحتشدات لإرسال المؤن بواسطة النساء والأطفال وكذلك مراقبة الطرق والمسالك التي تمر بها قوافل التموين والسهر على حمايتها

– **لجنة التوزيع:** مهمتها تزويد المراكز الموجودة في حيزها الجغرافي بمختلف المؤن من ألبسة وأدوية وغيرها.

– **لجنة النقل والتخزين:** التي تتولى تحضير وإقامة المخازن الضرورية والوسائل لحفظ وصيانة أمن مخازن التموين،وكذلك الإشراف على حماية الحيوانات التي تستخدم في نقل المؤن كما أن مسئول التموين مطالب بإعداد سجلات وتقارير حول العملية التموينية.[1]

3)مصادر التموين: في بداية الثورة كانت عملية التموين تتم بطريقة غير منظمة وغير مختصة ، ولكن مع مرور الوقت نجحت في تنظيمها وتخصيص و تدقيق مصادرها وهذا بتعين مسئول للنقل والتوزيع مستمرة وهذا راجع إلى اختلاف مصادر التموين التي نذكر كل منها:

– **الهبات الحرة التي يقدمها المواطنون:**كانت تقدم دون تحديد الكمية والكيفية أو المدة الزمنية فهذا يترك للتقدير الشخصي ، ولقدرة كل شخص وغالبا ما تكون المؤن في شكل مواد أولية أو منتجات زراعية أو في شكل ألبسة ومواشي وأشياء أخرى وهذه الهبات التي يستفاد منها الثورة كانت توضع عند مسئول معين مقابل وصل يحمل المواد و قيمة النقود وممضى من قبل السلطات المعينةوكانت هذه الهبات والتبرعات يتم استلامها بطريقة طوعية من طرف المواطنين وهي مختلفة ومتنوعة والتي تشمل الأغذية والألبسة[2]، وكانت النساء تتبرعن بكل ما تملكن من

[1]– علي كافي، المصدر السابق، ص ص 113–114.

[2]– بو بكر حفظ الله، المرجع السابق، ص60.

حلي وملابس ومدخرات أخرى طالما حافظن عليهن في بيوتهن أما التجار فكانوا يتبرعون بجزء من السلعة التي تم بيعها أو مبالغ مالية[1]

– **الغنائم:** وهي كل ما يؤخذ من العدو وأعوانه من أموال نقدية وعينة وأشياء ثمينة وهي بدورها تخضع للنفس قواعد الحساب المعمول بها في المصادر الأخرى[2]، وتعد مصدر تموين أساسي[3].

– **الشراء:** هناك مواد تموينية كان يتحصل عليها عن طريق التجار[4]،وطبقة الفلاحين التي تقوم بدور كبير وحاسم في الثورة[5].

وذلك بتقديم المال من أجل اقتنائها وكان مصدر هذه الأموال المخصصة للتموين والاشتراكات وتعتبر فرض عين على كل مواطن ينتمي لجبهة التحرير الوطني، وكانت الاشتراكات شهرية وقيمتها تحدد حسب الدخل الفردي وتمنح مقابل وصل ويكون موقعا من طرف جبهة التحرير الوطني، وتجمع هذه الاشتراكات على مستوى خلايا جبهة التحرير الوطني من طرف المجاهدين في سجل خاص لتحفظ من أجل المراقبة والمحاسبة عند الضرورة[6].

ج)عراقيل التمويل و التموين للثورة الجزائرية:وهي كثيرة ومن بينها.

1)مشكلة التمويل خلال الثورة : منذ بداية الثورة طلب من الولايات أن تمول نفسها تمويلا ذاتيا وطبقت الولايات هذا المبدأ فمولت نفسها باشتراكات المواطنين وهبات الأغنياء منهم والغرامات المالية القليلة وقد خففت هذه الموارد من المشكل عند ما كان السكان في أماكن تواجد الجيش ولكن بعد ترحيل السكان أصبح الجيش محروما من معظم مظاهر التمويل والتموين، ولذلك

[1]– علي كافي، المصدر السابق، ص199.

[2]– لخميسي فريح، المرجع السابق، ص207.

[3]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق ، ص67.

[4]– نفسه، ص67.

[5]– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص384.

[6]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص67.

نددت الولايات بتقصير الحكومة المؤقتة في هذا الميدان وذلك بداية من سنة 1959، فقامت القاعدة الشرقية بمبادرة تسد نصيبا من حاجياتها وذلك بتنظيم بيع الفلين المهمل في الغابات وقطعان البقر المأخوذة من مزارع المعمرين[1].

– دفع الاشتراكات للثورة وحددت أدناها بـ200 فرنك فرنسي قديم.

– غرامات يدفعها الميسورون من الجزائريين.

– غرامات يدفعها مخالفو إحكام الثورة وأوامره[2].

بالإضافة إلى نقص الأموال وكذا صعوبة في إيجاد الإطارات، وذلك وما يشكل الشغل الشاغل للولايات هو عملية إمدادها بالسلاح والتموين وربط العلاقات مع القيادة في الخارج بل إن مشكل الإطارات التي ظلت تعاني وحدات جيش تحرير الوطني من تفتيش مختصين في البحث عن الأسلحة الأطباء أو خلايا جبهة التحرير الوطني من محافظين سياسيين كل ذلك لم يرد إلا في تعقيد الأوضاع بالداخل وإضعاف فاعلية الثورة وهو ما تفطنت له قيادة الثورة بالخارج لكنها إلى غاية أوت1961 لم تستطع إن تلبي مطلب الولايات بخصوص قضية الإطارات بل كل ما في الأمر هي أنها دعتها إلى ضرورة تسجيل كل إمكانياتها لأجل الاستفادة من جمع الطاقات[3].

ويبدو إن هذا المشكل بالنسبة للولايات يعتبر كباقي المشاكل التي ظلت تعاني منها مع الاستمرار بل حتى من طرف الجارتين تونس والمغرب ذلك إن قضية الإطارات لم تكن بالأمر الهين لقيادة الثورة أن تلبي حاجة الولايات مع الرفض التام للجارتين لجلب تقنيين تحت تصرف الثورة

[1]–بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص324.

[2]– لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص81.

[3]– محمد العربي الزبيري، عامر رخيلة وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962، ط.خ، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007، ص261.

الجزائرية، لكن تونس ومغرب رفضتا هذا الاقتراح خوفا من سياسة التدويل العسكري للصراع الجزائري الفرنسي[1].

2)مشكلة التموين خلال الثورة: إن الشعب الجزائري قام بالتموين بالأغذية والألبسة لصالح جيش التحرير الوطني، وهذا ما دفع السلطات الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات مهينة ومذلة للمدنيين خاصة بعد التطور الملحوظ الذي شاهدته الثورة على أكثر من صعيد فإنه كانت خلالها تمنح السكان رخصة خاصة بالمرور يمكن لهم من خلالها الالتحاق بأراضيهم وأملاكهم تحت مراقبة جنود جيش الاحتلال وإضافة إلى عملية التفتيش التي تم إجراؤها مع كل الشعب الجزائري[2].

لقد عان جيش التحرير الوطني من مشكلة توفير الأدوية التي غالبا ما تكون خاصة بالجروح والكسور والصداع، وهي قليلة وفي بعض المناطق تكون نادرة، لكن التموين بالأدوية كان من بين المشاكل التي ظلت تجابه الثورة بسبب الرقابة الصارمة التي يمارسها العدو، ولا سيما الأدوات المتعلقة بإجراء العمليات الجراحية ولا يمكن إحضارها إلا بعد خضوعها للرقابة الصارمة، ورغم ذلك فإن جمع الأدوية وجلبها على مراكز جيش التحرير عن طريق مواطنين معينين، حيث كان على مستوى المنطقة مخزن للأدوية تسند مهمة الإشراف عليه إلى ممرض المنطقة من أجل التخزين والتوزيع، مما يدل على أن الثورة التحريرية قد اهتمت بالقطاع الصحي لا سيما في مجال الأدوية ، فإنها أقامت شبه مستشفيات للعلاج ولتكوين الممرضين، وكانت المستشفيات تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة التضاريس كانت مقراتها عبار عن مخابئ أو مغارات أو كهوف أو في شكل خيم وكانت معظم الأدوية التي توجد بها عشبية تقليدية[3].

[1]–محمد العربي الزبيري، عامر رخيلة وآخرون، المرجع السابق ، ص262.

[2]– أعمال الملتقى حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع ،ج1، المرجع السابق، ص340.

[3]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص ص 45-46.

وفي 1959 في بعض الأماكن من الأوراس لجأ الفرنسيون إلى استعمال فخاخ سواء في الألبسة الأجهزة العسكرية وبعض أدوات الطبخ وكان هدف سلطات الفرنسية من وضع الألغام وفخاخ من منع تموين الشعب لجيش التحرير الوطني[1].

بتزايد عدد المجندين وتزايد عدد جنود جيش التحرير بحسب المناطق إذا لم يعد الشعب قادرا على إيواء أعداد كبيرة من المجاهدين لذلك فكرت الثورة في إنشاء بعض المعسكرات الخاصة بالتموين لأصحاب البيوت ،حسب الظروف والإمكانات المتاحة وقد شارك سكان الجبال والمناطق الريفية في عمليات التموين[2]، وبعد سنة 1959 ازدادت أعداد جيش التحرير الوطني أكثر بالمقابل شددت فرنسا مراقبتها على معظم القطر الجزائري وبدأت بملاحقة جنود جيش التحرير الوطني في المناطق المكشوفة أو الحصول على الغذاء مباشرة من الأهالي حتى يتجنب تعريضهم للبطش والتنكيل من طرف القوات الفرنسية، وقد شددت فرنسا رقابتها على المسالك والطرقات لقطع التموين على جيش التحرير لاسيما وإن بعض المناطق كانت تقوم بنقل المؤن ليلا على الحيوانات إلى الجبال أو المناطق النائية، وأصبحت السلطات الفرنسية خلال فترة 1959 تعتمد على نظام لمحتشدات لعزل الشعب عن جيش التحرير وقد كانت تقوم بقنبلة السكان الذين لا يأوون تلك المحتشدات[3].

رغم قلة المال والمواد اللازمة لحاجيات الثورة إلا أن قادة الثورة استطاعوا تجاوز العراقيل التي واجهتهم، واستمرار كفاحهم لطرد العدو الفرنسي.

[1]– عمار بوجلال، المرجع السابق، ص315.

[2]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص69.

[3]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، ج3،قسنطينة، 1999، ص ص 334-340.

المبحث الثالث : أزمة الحدود الجزائرية التونسية المغربية:

رغم الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته كل من تونس والمغرب إلى الثورة الجزائرية ،فان ذلك لم يمنع من اتخاذ مواقف غامضة وسلبية وظهور مشاكل حول الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وهذا ما أدي إلى توتر في العلاقات بينهم.

آ)أزمة الحدود الجزائرية التونسية:

1)أصل الأزمة بينهما:بحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس والخلاف السياسي المستفحل مع بورقيبة لم تستقر أحوال العلاقات الجزائرية التونسية على صفاء تام، بسب فشل مؤتمر المهدية والتراجع عن مقررات مؤتمر طنجة[1]، بالمغرب وهذا ما أدي لتوتر العلاقات بين الثورة التحريرية وتونس خاصة بعدما وقعت تونس على اتفاقية تمرير بترول ايجلي ، دخول العلاقات في المتصادمة بسبب توقيع الاتفاقية التي اعتبرتها جبهة التحرير الوطني طعنة في الظهر وهذا ما استغلته الحكومة الفرنسة على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغربي[2].

[1]– مؤتمر طنجة: انعقد مؤتمر طنجة ما بين السابع والعشرين و الثلاثين أفريل 1958 يقصر مارشال بمدينة طنجة المغربية برئاسة علال الفاسي جمع هذا المؤتمرين ممثلي الأحزاب السياسة الثلاثة للشمال الإفريقي وهي حزب الاستقلال المغربي، الدستور الجديد التونسي، جبهة التحرير الوطني في الجزائر ، بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضو، حيث تمثل الوفد الجزائري في فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، مولود قايد، أما الوفد التونسي تمثل في: الباهي الأدغم، الطيب مهري، أما الوفد المغربي: علال الفاسي، أحمد بلفريج، (إيماندهشار، مروة فار، دعم المغرب الأقصى للثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماستر في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص ص 46-47.)

[2]– جزيدة العمل، العدد يوم 28 جوان 1958.

2)أزمة ايجلي وتداعياتها:هي اتفاقية بين تونس وفرنسا في 03 جوان 1958 التي تسمح للشركة فرنسية سترابساSTRAPSA بتمرير غاز ايجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس[1].[2]لقد كان الإعلان عنها مفاجئا لجبهة التحرير الوطني وكانت سببا لتأزم علاقات تونس والجزائر ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين وهو انتهاك صريح لقرارات طنجة، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية[3].

3)الانعكاسات التي نتجت على توقيع اتفاقية إيجلي:ومنها.

– إن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.

– إن الشعب الجزائري لا يقبل إن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، فمقابل استثمار البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذي يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف[(4)] صورة مصغرة عنهم.

– إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الإستراتيجية.

–إن استغلال بترول إيجلي يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بما يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل أمد الحرب.

---

[1]– قابس: مركز لحدائق النخيل ويبلغ عدد سكانها نحو 25 ألف نسمة، مشهورة ببساتينها وبحدائقها الكثيرة التي قيل أنها تبلغ سبعة آلاف حديقة أو تزيد، ولد برع أهلها في زراعة الحدائق والبساتين حتى قيل إن كل بستاني (حسين محمد جوهر، شعوب العالم تونس، د.ط، دار المعارف، مصر ، 1961، ص103.)

[2]– جريدة العمل، عدد يوم 28 جوان 1958.

[3]– جريدة المجاهد، ع27، 22 جويلية 1958، ص03.

[4]– ساقية سيدي يوسف: تبعد عن الحدود بحوالي 20 كم وكان يقام غي هذا اليوم السوق الأسبوعي يؤمه حشر من الناس فقامت أكثر من عشر طائرات حربية بقنبلة القرية لمدة تفوق ساعة من الزمن ألقيت فيها بأطنان من القنابل، ثم أصدرت قيادة الجيش الفرنسي بلاغا تقول فيه أن الطائرات الفرنسية دمرت مراكز الثوار الجزائريين على بعد كيلوا متر ونصف من قرية ساقية سيدي يوسف وأنها دمرتها بنسبة 50٪فأسرع الصحافيون غلى عين مكان ووجود ما أذهلهم قرية كلها دمرت وأهلها بمن جاء إلى السوق قتلوا تحت الأنقاض ودمرت القرية والأطفال الذي كانوا فيها أموات وأشلاء وليس هناك لمراكز الثوار ولا لجثثهم وسلاحهم (زهير احدادن، المرجع السابق، ص54.)

4)رد الفعل الجزائري على اتفاقية إيجلي: ويتمثل فيما يلي.

–رد فعل لجنة التنسيق والتنفيذ:دعتإلى اجتماع عاجل للمكتب الدائم للمغرب العربي لدراسة الأزمة، وطالبت بتدخل المغرب وليبيا للتحكم في النزاع[1] وقدرت جبهة التحرير الوطني على المواقف التونسية بالإدانة المعلنة في بيان صادر في 10 جويلية1958، وأوضحت في رسالتها إلى بورقيبة انزعاجها من هذا السلوك التونسي رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا المتواطئ المفضوح مع فرنسا، واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب البترول المار عبر الأراضي الجزائرية، وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري مادامت الحرب قائمة[2].

–رد فعل صحافة الجزائرية: بإدعاء تونس أن سبب توقيع الاتفاقية هو توفر مناصب شغل، و التحسن الاقتصادي لتونس يؤمن الخبر اليومي للشعب التونسي، ويعود بالنفع على كامل سكان الشمال الإفريقي[3].

وردت صحيفة المجاهدين على هذه التبريرات بمقال افتتاحي عنوانه "الخبر المسموم" وأوضحت فيه أن الحجة الاقتصادية للاتفاقية لا تحصى بالتقدير أمام مشروع الجزائرية هو تحقيق الحرية والأمن قبل تأمين الخبر اليومي، مؤكدة بأمثلة واقعية أن سلامة بلد شقيق أهم من عائدات الشركات البترولية[4]، وأيضا شمل العدد السابع والعشرون من جريدة المجاهد مقالا بعنوان" الزحف العربي المقدس" تعليقا على نجاح ثورة 04 جوان 1958 في العراق، والتي تلوح بآفاق ثورية ناصعة وكان هذا الخط الإعلامي المناصر للأفكار القومية والناصرية مثيرا لحفيظة النظام التونسي، واعتبر

[1]– محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص218

[2]-وجهت مذكرة للحكومتين المغربية والليبية، وأبلغت علال القاسي بحيثيات الأزمة ، وقد وحي في جويلية 1958 نداء إلى الرئيس بورقيبة التمس منه التدخل لدى المسئولين التونسيين حتى لا يتورطون في مثل هذا الاتفاق مع دولة لاحق لها في شؤون الجزائر، ولا في خبراتها. (علال الفاسي، كيف لا ننسى، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973، ص136.)

[3]– محمد حربي، المصدر السابق، ص127.

[4]– جريدة المجاهد، ع27، 22 جويلية 1958، ص 51.

هذا الإعلام عنصر تشويش يخاطب السلطات التونسية بعد اطلاعها على محتويات العدد الثامن والعشرون في المطبعة حجز العدد قبل نزوله إلى السوق[1].

كرد فعل السلطة التونسية ، فطالت بمضايقات للثورة الجزائرية إذ تم منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طول شهر جويلية1958، وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية 2037 بندقية رشاشة ومدافع وذخيرة ، وخلقت صعوبات لجيش التحرير الوطني[2].

4) حل الأزمة:وفي بداية أوت 1958 اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة التونسية في تونس لفض الخلاف والنظر في المسائل المتعلقة بين بينهما، واتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم والتعاون بينهما وأصدرا بلاغا مشتركا جاء فيه أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية بخصوص أنبوب ايجلي، وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر، وأن الطرفين يجددان العمل بالمبادئ الأساسية لوحدة المغرب العربي[3].

وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ أنها قضت أسبوعا في تونس عقدت خلاله عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية وأنها عالجت موضوع الخلاف الرئيسي، هو أنبوب ايجلي ولقد توصلت إلى مفاهمة مع تونس، التي تؤكد مساندتها الدائمة للقضية الجزائرية في إطار مبادئ وحدة المغربية وأضافت بأن المكتب الدائم للمغرب العربي سيجتمع قريبا لضبط شروط التضامن الفعال والتعامل[4].

حرص الثورة التحريرية الجزائرية على التصدي لسياسة ديغول المغاربية دفعتها لتجاوز الخلاف مع تونس، وإظهار المغرب العربي كتلة متماسكة، وفي هذا الإطار تمت الدعوة لاجتماع

[1]– محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص 218–219.

[2]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة، مرجع سابق، ص ص 178–179.

[3]– جريدة المجاهد، ع28،28 جويلية1958، ص02.

[4]– جريدة المجاهد، ع26، 22 أوت 1958، ص556.

الأمانة الدائمة للمغرب العربي من أجل فض الخلاف مع تونس، من أجل التضامن التونسي للجزائر ورفضت الاستفتاء وسياسة الإدماج التي يصر ديغول على تنفيذها في الجزائر[1].

5)مطالب تونس الحدودية: لقد انساق بورقيبة وراء إغراءات ديغول ضمن القبول بتمرير أنبوب نفط ايجلي ها هو ذا يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، وقد فاتح علال فاسي في أمر هذه المطالب منذ مارس 1957، وكان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بخيراتها ليس لها امتداد صحراوي.(2) ولكنه لم يجاهر بمطالبه إلا في وقت محرج، ولكن في نظر جبهة التحرير الوطني انسياق وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا ففي ديسمبر 1958 أعلن بورقيبة في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود ذلك حسب الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910.

وكان بورقيبة من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز عشرين كلم إلى فتح ثغرة بوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية، وجعل المنطقة الخلفية بما في ذلك حقل إيجلي داخليا بحرا داخليا لتونس، وفي هذا الدعم للمخطط الفرنسي، وإنكار الطابع الجزائري للصحراء التي تدافع عنهاالحكومة الجزائرية المعترف بشرعيتها وقد رفض المسئولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا تقل فضاعته عن أزمة ايجلي ، مؤكدين أن هذا الموقف وفي الوقت إي يسقط فيه آلاف الجزائريين يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات في الظهر[3]، وألقى بورقيبة خطابا في 05 فيفري 1959 دعا الحكومة الفرنسية لحل المشكلة شارحا بتفصيل حدود المطالب التونسية وطالب بضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة

[1]– علال الفاسي، المصدر السابق، ص148.

[2]–نفسه، ص149.

[3]– محمد حربي، المصدر السابق، ص453.

تونس، أو جعل الصحراء مرفقا شرعا بين كل الدول المطلة عليها وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإنصاف تونس[1].

وهكذا يكون ديغول قد كسب لمخططه مدافعا متحمسا مبشرا لمشروع الصحراء بحر داخلي، وكان المخطط الفرنسي يدعو للاستقلال المشترك لخيرات الصحراء وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائريةوكسب معركة البترول الدولية[2].

ب) أزمة الحدود الجزائرية المغربية:وتتمثل فيما يلي.

1) الأزمة الجزائرية المغربية في عهد محمد الخامس :وتتمثل مظاهرها فيما يلي.

–المطامع القطرية المغربية وتأزم العلاقات الجزائرية المغربية:إن أطماع المغرب جعلتها تجسد مخططات سرية سياسية وعسكرية مضرة بنشاط الثورة، أدى إلى التسبب في كثير من المشكلات التي عكرت العلاقات الجزائرية المغربية، وأصبحت المغرب معادية للثورة الجزائرية ، فإدعاء المغرب بأن أقاليم بشار وتندوف وتوات هي ممتلكاتها،ولكن رد فعل جبهة التحرير الوطني أن أقاليم التي تدعي مغربيتهاكانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت الكفاح المسلح[3]، والحق التاريخي كان حلم ماضي لأساس له من الواقع وإنما بحركة طموح التوسيع القطري لأهداف سياسية واقتصادية بحتة ذلك أن تلك المناطق تبعت شكليا العرش المغربي منذ أن أخضعها المنصور الذهبي بقوة السيف في القرن السادس عشر الميلادي، ثم استقلت وقد احتلها الفرنسيون في بداية القرن

[1]– جريدة العمل، ع6، فيفري 1959.

[2]– محمد حربي، المرجعالسابق، ص452.

[3]– عندما أخضعت فرنسا هذه المناطق عقدت اتفاقية 1901، حيث رسمت الحدود عند الجنات الدار إلى وادي قير مرورا بالجبهة الشرقية بجبل بشار، وامتدت اتفاقية أخرى في سنة 1902 رسمت حدود إدارية في الشمال فوق خط فارني تبدأ من ثنية الساسي ، وبذلك فإن مناطق عين الصفراء، ويشار والساورة وتوات تقع في التراب الجزائري وإشراف مغربي رسمي(بو صفصاف عبد الكريم، مشكلات الحدود وأثرها في العلاقات الدولية في المغرب العربي الحديث، فعاليات الأسبوع الثقافي الثالث لقسم التاريخ، جماعة دمشق، 6-20 مارس 1999، ص ص 224- 225).

العشرين[1]، دون أن يحرك المغرب ساكنا بل اعترف بجزئيتها عندما عادت المقاومة الشعبية التي تضمنها الأمير عبد القادر، وأولاد سيدي الشيخ وسكان الغرب الجزائري، واندمج سكان هذه المناطق وفي نضال في الحركة الوطنية الجزائرية لعقود دون أن يكون لحزب الاستقلال أو العرش أي نفوذ، وحصل انخراطهم في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955، وخاضوا باسم جيش التحرير الوطني عدة معارك في الساورة منذ لاندلا ع الثورة التحريرية، وبشكل منتظم وفعال في قوراراة وتوات 1957[2].

-مظاهر تدهور العلاقة بين المغرب والجزائر: عرض العلاقات الجزائرية المغربية الكثير من المحن والأزمات نجد أزمة الزوكيت[3].

– أزمة الزوكيت: اكتسى الموقع الجغرافي لممر فقيق، بشار والمناطق الشرقية للمغرب أهمية للمغرب بسبب الموقع الجغرافي، فمعبر فقيق لعب دورا مهما كقاعدة خلفية للثورة الجزائرية خاصة في تغذية الولايات الرابعة،الخامسة والسادسة بالسلاح والمئونة والرجال كما وجد معبر ثانوي يقع جنوب بوذيب الذي يسمح بدخول الأفواج المسلحة إلى الأطلس الصحراوي عبر جبل عنتر،حيث إن العدو لم يتمكن من إقامة الأسلاك الشائكة في وجه هاذين المعبرين، وبحكم أهمية المعبرين كانت آية عرقلة لنشاطها تخلف منعكسا خطيرا على الثورة الجزائرية[4].

---

[1]–عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغربية إبانة الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)، رسالة دكتوراه، جامعة قسطينة،2007–2008،ص224.

[2]– عبد اله مقلاتي، تواتي دحمان، وآخرون، دور إقليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956–1962، د.ط، دار الشروق، الجزائر، 2008، ص28.

[3]– الزوكيت: المصطلح مشتق من كلمة زكت المحلي، وتعني تحول الجندي إلى صف العدو وهو يتطبق على انضمام جنود وبنى منبع لجيش التحرير المغربي، ومعادلتهم للثورة الجزائرية وقد أطلق على هذه الحركة مصطلح اليد الحمراء تشبيها بها بإجرام اليد الحمراء الفرنسية.(مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية أبان الثورة الجزائرية، ط1، ج2، دار النبيل، الجزائر، 2009، ص306).

[4]– عبدالله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغربية إبانة الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)، المرجع السابق،ص308.

لم تقتصر على الصدمات العسكرية بل اقتحمت فيها القبائل الحدود التي كانت مقسمة إلى فروع جزائرية وأخرى مغربية خاصة منها قبائل ذو منبع وبني جرير و ولاد سيدي الشيخ التي جرت بينهم صراعات وأصبح لمغاربة يقيمون بتحرشات على للاجئين الجزائريين وإخضاعهم للتعذيب ونتيجة لهذه التجاوزات قامت جبهة التحرير برفع شكوى إلى الملك الخامس وقرر في 08أفريل 195إنشاء لجنة مختلطة جزائرية ومغربية برئاسة مسعود شيقر وقررت في اجتماعها:توقيف جميع التجاوزات ضد اللاجئين الجزائريين وتوقيف الحواجز التي تعيق مهام جيش التحرير وكذلك التزام وزير الداخلية وزير الدفاع المغربيين بالقيام بجولات استطلاعية في كل المناطق الحدودية الجنوبية[1].

3)حل الأزمة :أن الخلافات مازلت قائمة وأن قرارات اللجنة لم تحترم العلاقات الجزائرية، قام بتعين عامل جديد على عمالة تافيلات في نهاية 1959 يتولى علاج، مشاكل الإقليم وذكر العامل الجديدمحمد العربي الفحصي " أن الملك كان حريصا توصية بأمرين: إعانة الثورة الجزائرية من جهة وضع حدا لانتهاك الجزائريين السياسة المغربية.

وبطبيعة الحال قد انتهزت السلطات الفرنسية تدهور العلاقات بين البلدين فقامت بملاحقة المجاهدين الجزائريين المتواجدين داخل الأراضي المغربية، وقامت بعملية توزيع مناشير من الطائرات تدعو من خلالها المجاهدين للالتحاق بالجيش الفرنسي[2].

وفي صيف 1960 طالبت هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة من الملك محمد الخامس التدخل شخصيا لإنهاء هذه الأزمة، فأصر محمد الخامس بمعالجة القضية وتدخل القوات الملكية لوضع حد لنشاط جيش التحرير المغربي المسلح ثم قرر أخيرا حل بهذه ووضع أفراده إلى القوات الملكية.[(3)]

[1]–عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبانة الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)، المرجع السابق،ص308.

[2]– غلاني السبتي، علاقات جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، رسالة دكتوراه،جامعة لخضر باتنة،2009–2010 ،ص217.

[3]– نفسه،ص217.

وعليه فإن مشكلة الزوكيت كان قد تسبب فيها جيش التحرير المغربي مستهدفا مغربة القبائل الحدودية وانتزاع المناطق الحدودية من الأراضي الجزائرية مما جعل العلاقات بين الطرفين يسودها عدم الثقة والتدهور بفعل إشكاليات مشكلة الزوكيت.

لا يمكن أن ننكر المساعي التي قام بها الملك محمد الخامس بحيث لم يبخل بدعم مساندته الثورة الجزائرية بحيث لم يتوقف الملك المغربي من محاولاته المتكررة أثناء لقائه بالمسئولين الفرنسيين عن تذكيرهم بفتح باب المفاوضات بينهم وبين الجزائريين حيث فصل بين مشكلة الحدود ومساندة القضية الجزائرية[1].

2)الخلاف في عهد الحسن الثاني: وتتمثل مظاهره فيما يلي.

– تأزمت العلاقة بين الجزائر والمغرب في عهد الحسن الثاني بسب تحريض حزب الاستقلال على الجزائر، وهذا ما ازداد الضغط على الحكومة الجزائرية في فترة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية فكلما ازدادت الضغوط بسب الجوار،حيث أتفق فرحات عباس خلال زياراته للمغرب سنة1960مع محمد خامس أن الحسن الثاني قام بحل الخلاف الحدودي بين البلدين[2]،تم التوصل إلى توقيع بروتوكول سري بين الطرفين ويتضمن هذا البروتوكول أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية على أن يتم تأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود إلى غاية الاستقلال الجزائري[3].

3)الاتفاق بين الحكومتين: والذي نص على ما يلي.

[1]– غلاني السبتي، المرجع السابق،ص218.

[2]– عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص37.

[3]– نصيب عتيقة، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص ص 78-79.

– تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية.

–تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلافي المفاوضات بين الحكومة المملكة المغربية والحكومة الجزائر المستقلة.

4)ردفعل المسؤولين الجزائريين على بروتوكول:اعتبر المسؤولين الجزائريين أن بروتوكول 1961 لا يكتسب أي قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي

ولا يعدو أن يكون سوى بلاغ عكس اقتراحات جانبين لا يتوفر أحداهما على كل الصلاحيات التي تحول له مراجعة حدود البلاد.[1]

كما أن المسؤولين الموقعين على الاتفاق لم يبقوا في السلطة بعد حصول الجزائر على استقلالها ولأن المسئولينالجزائريين غير ملزمين باتفاقية وقعت ما قبل الاستقلال[2].

5) مطالب الحدودية:زيارة الرئيس بن خدة المغرب بتاريخ02جانفي1962 جرت محادثات مع الملك الحسن الثاني وكان جدول الأعمال يتضمن مسألة الحدود والتعاون في الصحراء وفي هذه الأثناء اعتبرت يومية العالم وهي جريدة حزب الاستقلال أنه لا يمكن التخلي عن اتفاقية07جويلية1961 بين الحسن الثاني وفرحات عباس المتعلقة بسلامة الأراضي الجزائرية حيث

[1] – محمد رضوان، منزعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية الجزائر، إفريقيا الشرق، د.ط، د.ن، د.ب، 1999، ص178.

[2] – نوري مرزة جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص56.

عالج أن مسألة الحدود بما فيها الحدود الغربية المرتبطة بالجزائر من قبل فرنسا يجب أن تحل فقط ومباشرة بين الدولتين[1].

ولعل أولى المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والمغرب حول موضوع الصحراء كانت تلك التي بدأت بتاريخ 07جانفي1962 بين وزيري الإعلام البلدين كريم بلقاسم، بن طوبال، محمد يزيد ومن الجانب المغربي وزير الإعلام المغربي مولاي أحمد العلوي، وخلال صدور البيان المشترك لم يشر إلى الزيارة التي قام بها بن خدة للمغرب لتوديع الحسن الثاني في الفاتح من نوفمبر 1962 لقضية الصحراء واكتفى بالتأكيد على التضامن الوثيق بين الحكومتين وعلى تشيد المغرب العربي الموحد، وأن سفر كل من السيد غدير وزير الداخلية ومحمد العزاوي ممثل الشخصي يوم 10 جانفي1962 إلى فرنسا للالتقاء بالوزارة الجزائريين المعتقلين وتلاه سفراء آخرون يوم 10 و24 من شهر فيفري، مما شك فيه أن هذه الزيارات علاقة وثيقة بموضوع الصحراء[2].

في هذه الأجواء تقرر تنظيم استفتاء تقرير المصير في الجزائر فأثار ذلك حفيظة الملك الحسن الثاني الذي سعى من أجل أن لا يشمل هذا الاستفتاء المناطق التي يدعى أنها مغربية، فبدأ أولا بمراسلة عبد الرحمن فارس[3]، يحتج بما تنظيم الاستفتاء في تندوف ثم راسل رئيس الحكومة المؤقتة في نفس الموضوع فكان موقف هذه الأخيرة لا يتغير بالنسبة لتراب الجزائري.

وبالرغم من مشاركة سكان منطقة تندوف وبشار في استفتاء الاستقلال مصيرين عن انتمائهم للجزائر وعن جنسيتهم الجزائرية، إلا أن المغرب قد أرسل وفدين أحدها برئاسة مولاي

[1]– عسال نور الدين، الثورة الجزائرية والمسألة البترولية 1952–1971، رسالة دكتوراه ، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، 2011–2012، ص239.

[2]–عبد الحمدي زوزو، المرجع السابق، ص ص 37–38.

[3]– عبد الرحمن فارس: رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة في 19 جوان 1962، كان مرشحا أن يتزعم القوة الثالثة لأنه خيب أمال الفرنسيين بعد أن اكتشفوا اتصالات مع جبهة التحرير الوطني.(غيلاتي السبتي، المرجع السابق، ص240.)

أحمد العلوي وزير الإعلام لملقاة رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بتونس وآخر إلى جزائر برئاسة محمد بوسنة وزير العدالة للقاء بن عبد الرحمن فارس الذي كان رئيس للمكتب[1].

ظلت الأجواء متوترة بين البلدين ليقوم الحسن الثاني ومن خلال زياراته للجزائر في الفترة الممتدة بين 13-15 مارس 1963 فتح ملف الحدود إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى أي نتيجة ومن جانبها تحركات الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الإفريقي حيث في تاريخ 28 جوان 1963 صادقت على منظمة الوحدة الأفريقية الذي يقر على المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار طبقا للمبدأ القانوني **UTILOSSIDETIS** الذي ينص على قداسة الحدود وثباتها.

[1]- غيلاتي السبتي، المرجع السابق، ص240.

الفصل الثالث

موقف الثورة من الصعوبات

المبحث الأول: مرحلة الاتصالات الشبيهة بالرسمية

المبحث الثاني: المرحلة الاولى والثانية من المفاوضات الجزائرية الفرنسية

بعدما أصمت فرنسا أذنيها عن سماع صوت الجزائريين، ورفضت فكرة إعطاء الجزائريين حقوقهم السياسية التي كانوا يطالبون بها عن طريق الأحزاب والجمعيات الوطنية لم يجد الجزائريون أمامهم سوى استعمال الثورة المسلحة، التي توجت بالمفاوضات السياسية.

المبحث الأول: مرحلة الاتصالات الرسمية:

نظرا لنشاط الثورة الجزائريةفي الميدان الدبلوماسي، وكذا العمل العسكري الميداني ، دفع بالجنرال ديغول إلى الرضوخ للمفاوضات السياسية مع جبهة التحرير الوطني.

آ)**تعريف المفاوضات**:هي مرحلة انتقالية بين الحرب والسلام فهي المخرج الضروري من مأزق طرفي النزاع، لما يعجز السلاح عن تحقيق النصر الكامل لهذا الطرف أو ذاكحيث تنتهي المفاوضات بتسوية بعد تقديم تنازلات على ضوء موازين القوى السائدة على أرض المعركة وأن القبول بالمفاوضات مع الخصم من أجل حل النزاع[1].

وأكدت جبهة التحرير الوطني منذ ندائها الأول على إرادتها بالتفاوض من أجل تجنب التفسيرات الخاطئة والأعذار ومن أجل إظهار نيتها بالسلام والحد من الخسائر البشرية. فاللجوء إلى السلاح لم يكن يوما قرارا يتخذه الإنسان خاصة عندما تكون القدرة على الانتفاضة[2].

ب)**مراحل المفاوضات**: وتتمثل فيما يلي.

محادثات مولان: جاءت المفاوضات الأولى في مدينة مولان في الفترة الممتدة من 15-19 جوان 1960، والتي لم تؤرق إلى مستوى المفاوضات الرسمية وجاءت هذه المفاوضات في ظروف صعبة مرت بها الثورة بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

[1]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص ص 407-408.

[2]- رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، تر: فارس غصوب، ط1، دار الغرابي، لبنان، 2003، ص25.

-المشاركون في المحادثات: عن الطرف الجزائري ،أحمد بومنجل، محمد صديق بن يحي[1] و اللذان عوملا من قبل طرف الإدارة الفرنسية كمتمردين وخارجين عن القانون وليس كمفاوضين، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي من جهة .ترأس الطرف الوفد الفرنسي روجي موريس الأمين العام للشؤون الجزائرية في مكتب الجنرال ديغول والعقيد ماتون.

-وفشلت المحدثات:بسبب محاولة الفرنسيين فرض شروطهم التعجيزية على الجزائريين لا سيما ما يتعلق بفصل الصحراء عن الشمال وجعلها تحت السيادة الفرنسية لكن المفاوض الجزائري رفض هذه المقترحات الفرنسية.

وعن ذلك الفشل قال الجنرال ديغول أن شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنظيم محادثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول واطلاق سراح بن بلة ورفاقه[2].

إن سلسة اللقاءات التي تمت بين الوفدين الجزائري والفرنسي لم تعبر عن نية الإدارة الفرنسية للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، بقدر ما جسدت محاولتها في جس نبض الطرف الجزائريين والتعرف عليهم من جهة، ومحاولة تبيض صورتها في الخارج من جهة أخرى[3].

جرى بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية لقاءات شبيهة بالرسمية ذلك رغبة منهم لوضع حد النزاع وفي تسوية نهائيا للمشكلة بينهم، وهذا ما أدى إلى لقاء شبه رسمي كان

[1]- محمد الصديق بن يحي: ولد المناضل محمد بن صديق بن يحي بجيجل سنة 1932، وهناك زاول دراسته الابتدائية والثانوية وتخرج بشهادة ليسانس حقوق من جامعة الجزائر العاصمة، بدأ نشاطه السياسي ضمن الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين، وفي سنة 1956 اكتشف المستعمر حقيقة نشاطه فأصبح في قائمة المطلوبين للسجن، (بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، المرجع السابق، ص384.)

[2]- عموره عمار، المرجع السابق، ص207.

[3]- سيد علي مسعود، المرجع السابق، ص185.

الأول من نوعه بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية منذ اندلاع الحرب هو اللقاء الذي جرى بين 25 و 29 جوان1961 وسمي بمحادثات مولان[1].

وبعد توقف المحادثات بين الطرفين بسبب تعنت المفاوض الفرنسي ، تم اللقاء مجددا عن طريق الوساطة التونسية ، التي خصصت طائرة عسكرية لنقل الوفد الجزائري ، وذلك بطلب من جبهة التحرير ، فاستعمل الوفد الجزائري طائرة تابعة للخطوط الجوية التونسية [2]ولم تعامل الحكومة الفرنسية كل من أحمد بومنجل ومحمد بن يحي على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس متمردين وعزلتهم في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960 حيث حرما من كل الحريات الفردية[3].

والحكومة المؤقتة لا تدري شيئا عن ذلك ولا عن المناورات التي يقوم بها ديغول الذي رفض التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لوقف إطلاق النار في كامل التراب الوطني وتعني شروطه هذه بكل بساطة استلام جيش التحرير الوطني.

كما دعم الخطوط الموضوعة على كامل الحدود وعن طريق وسائله الإعلامية شرع يحمل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات مولان، وقام ضباط الفروع الإدارية الخاصة بنشر الدعاية من القرى زاعمين أن فرنسا تدعو للسلام والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ولقد أظهرت هذه الانتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي العسكري فأقنعت بالتالي ديغول بأن كل محاولة ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى كما كانت هذه الانتفاضات عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات[4].

---

[1]–سيد علي مسعود، المرجع السابق ، ص191.

[2]– رضا مالك، المصدر السابق، ص28.

[3]–بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص19.

[4]– نفسه، ص20.

واستمرت المحدثات خمسة أيام كل واحدة كانت نسخة من الأيام الأخرى، يأتي الوفد الفرنسي صباحا من باريس تعقد جلسة في اليوم الواحد صباحا وأخرى بعد زوال، يكرر فيها الوفد الفرنسي التعليمات التي جاء بها في باريس، ويقدم الوفد الجزائري التي جاء بها من تونس ثم يفترق المندوبون ويلتقون في اليوم الموالي دون جديد[1].

– **هدف ديغول من المفاوضات:** تقسيم الجزائريين وتشتيت قواهم وذلك عن طريق خلق انشقاق بين قادة الثورة في الداخل والخارج وإذا لم تنجح خطة التفاوض مع القوات المحاربة في داخل الجزائر فإن ديغول يستعمل ورقة التفاوض مع الأشخاص كوسيلة للضغط على الحكومة المؤقتة لكي تقبل بشروطه[2].

ونتيجة عدم اعترف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض وحيد بهدف ضرب وحدة الجزائر الشعبية والجغرافية حيث فرضت فرنسا من بين شروطها فصل الصحراء عن الجزائر وعن ذلك الفشل قال الجنرال ديغول أن شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنظيم محادثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول وإطلاق سراح بن بلة ورفاقه، وإن الجنرال ديغول لن يتحادث مع القائدة المتمردين ما دام الرصاص يطلق على جنوده في الجزائر[3]، وطبعا انتهت المحاولة التي قام بها ديغول بالفشل بأن قادة الثورة الجزائرية في الداخل والخارج توحدوا واتفقوا على اعتبار جبهة التحرير الوطني هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهي المؤهلة لإجراء أي تفاوض مع فرنسا والدفاع عن حقوق الشعب الجزائري[4].

[1]– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، د.ط، 2008، ص149.

[2]– عمارة بوحوش، المرجع السابق، ص520.

[3]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص458.

[4]– عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص521.

ورغم فشل محادثات مولان فإن الثورة الجزائرية قد حققت انتصارا كبيرا ذلك أن أسس المحدثات انطلقت من خطاب 14 جوان 1960 الذي بدوره قلب شرعية التواجد الفرنسي ذاته بدعوة ديغوللممثليجبهة التحرير الوطني[1].

ولإجراء محادثات معهم، وهم الذين ظلوا إلى هذا الوقت القريب خارجين عن القانون أضف إلى ذلك أن الرد الإيجابي للحكومة المؤقتة بتاريخ 20 جوان 1960 بإيفاد مبعوثين عنها إلى باريس كان في حقيقة الأمر دهاء سياسي من قادتها قصد تفويت الفرصة على ديغول للعدول عن فكرة تحقيق إطلاق النار[2].

– نتائج اتصالات مولان وتقيمها: بعد خمسة أيام من حوار الطرفان غضب ديغول وقال:" إنهم يريدون جذب اهتمام الصحافة الدولية كفانا من كل هذا حررت الحكومة الفرنسية البيان الختامي وحدها وقال الجنرال دوغاستين للجزائريين بلهجة عسكرية خشته لقد سئمنا عودوا إلى منازلكم وسننشر لكم بيانا يعلن نهاية المقابلات، أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا أعلنت فيه نهاية اللقاء ولم تتحدث عن القضية أو الفشل مكتفية بالقول أن الحكومة الفرنسية أطلعت مبعوث الجبهة على الشروط التي يمكن أن تتم ضمنها المحادثات وفي اليوم نفسه محادثات مولان في الأصل تندرج ضمن مسلسل المفوضات الذي قاد إلى نهاية حرب التحرير لأنه لا يحادث فيه أحد مل من الوفدين ظل يكرر شروطا كان يعلم مسبقا أن الطرف الأخر سيرفضها دون التطرق إلى أي نقطة تهم المستقبل السياسي للقضية، قال الجانب الجزائري في اخفاقها هو الطرف الفرنسي[3].

وقال الجانب الفرنسي أن الشروط التعجيزية للحكومة المؤقتة هي السبب في ذلك صحيح أن الشروط كانت من الجانبين، فرنسا جعلنا كل شيء متوقفا على وقف القتال وهي تعلم أن الجبهة

[1]– سيد علي مسعود، المرجع السابق، ص193.

[2]– نفسه، ص193.

[3]– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص127.

رافضة لذلك وهذه الأخيرة تقيد بمطالب لبدأ المحادثات لم تحقق حتى عشية التوقع على اتفاقيات ايفيان[1].

2)لقاء لوسارن29جوان 1960–20 فيفري 1961 : إن تسارع الأحداث واتساع صدى الثورة الجزائرية خصوصا من الميدان الدبلوماسي، وبداية اتساع دائرة المتطرفين من المعمرين وظهور المنظمة العسكرية السرية كل ذلك جعل الجنرال ديغول يراهن على إيجاد طريقة لتسوية القضية الجزائرية لتحقيق فيه فرنسا نهاية مشرفة.

وبعد مرور شهرين على اللقاءات الجدية الأولى بين الجزائريين والفرنسيين بلوسارن سويسرا 20فيفيري1961 بواسطة أوليفيلونق[2]، وأوكل ديغول جورج بوميدوا وذلك لاستمرار نوايا الجزائريين، أما في الجانب الجزائري وكان يمثله الطيب بولحروف وأحمد بومنجل وكان بومبيدوا آنذاك على رأس بنك خاص[3]، والأهداف البعيدة المدى فيما يخص العلاقات بين الجزائر المقبلة وفرنسا من ناحية أخرى كان "بوميبدوا"،من أجل ذلك أعطى ديغول لمندوبه تعليمات سرية مكتوبة تضمنت النقاط نفسها التي كشفت عنها الأوساط الجزائرية على أثر هذه الاتصالات تناولت هذه النقاط الملفات الكبرى[4]، التي كان لا بد من معالجتها لأنهاء الحرب، في هذا الصدد قال بومبيدوا وبومنجل وبولحروف نقلا عن رئيس الجمهورية الفرنسي فيما يخص الاستقلال وطبيعة العلاقات المقبلة بين البلدين.

"يمكن للجزائر إذا قرر ذلك تقرير المصير أن تتحول إلى دولة مستقلة وفرنسا ليس لها اعتراض على هذا الاستقلال لكنها حريصة على معرفة طبيعة العلاقات التي ستربط البلدين إذا اخترت أغلبية

[1]– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق ، ص168.

[2]– أوليفيلونق: الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر.(سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، 194).

[3]– سيد علي مسعود، المرجع السابق، ص194.

[4]– صالح بلحاج، المرجع السابق، ص28.

السكان الانفصال فإن فرنسا ستستخلص النتائج المترتبة على ذلك وسوف تنفذ التدابير الأزمة بما في ذلك أن يظلوا فرنسيين في مجال الدفاع، سنحتفظ مهما كان الأمر بقيادة مرسى الكبير[1].

وقد تم في هذا الاجتماع إعادة نقاش المسائل التي سبق أن عالجوها أملين أن يصلا إلى الحل النهائي، وخلال هذه المحادثات أقر الوفد الفرنسي ضمنيا شرعية الجبهة في تمثيل الشعب الجزائري وعرض وفد أحمد بومنجل أطروحة الحكومة المؤقتة:

في البدء استفتاء يجب أن يؤمن له الموضوعية بشكل كامل ويجري حول سؤال بسيط مع الاستقلال أو ضده.

بعد الاستفتاء فقط يجري بحث العلاقات مع البلدين وينتج عن ذلك عدة نقاط التالي:

– ضمانات تطبيق تقرير المصير، إطلاق النار وليس هدنة واعلان علني للاتفاق الشامل حول هذه المسألة المزدوجة[2].

– أما فيما يتعلق بتنظيم الاستفتاء فاشترط الوفد الجزائري أن يجري في كامل الجزائر، فالجزائريون ليسوا مشكلين من شعوب متراكبة، وانهم يشكلون شعبا متجانسا هو الشعب الجزائري ولذلك لا يمكن أن يطرح موضوع تقسيم أو تجميع[3].

واستمر الوفد الجزائري على موقفه فيما يخص هدنة أو وقف إطلاق النار، بحيث لن يحصل ذلك ما لم تجر الاستجابة للأسباب التي حمل من أجلها السلاح[4].

[1]– صالح بلحاج، المرجع السابق ،ص28.

[2]– رضا مالك، المصدر السابق، ص131.

[3]– نفسه، ص132.

[4]– نفسه، ص133.

حصل الوفد الجزائري على بعض التسهيلات من خلال هذه المحادثات مثل الإقامة في سويسرا وتمكينهم من مشاورة بن بلة ورفاقه وإدراجهم في عداد الوفد[1].

لكن الوفد الفرنسي دعا إلى ضرورة إرجاع قضية الصحراء بعد الفصل في قضية تقرير المصير، وهو الأمر الذي كان سيدفع الحكومة المؤقتة إلى فتح جبهة حقيقة بعد قيام الدولة الجزائرية مع جيرانها من جهة ومع فرنسا من جهة أخرى، وهو ما رفضته وفد جبهة التحرير الوطني[2].

وهكذا افترق الوفدان دون أيجاد حلول حول مسألتين الهدنة والصحراء بقيت ثابتة وتم الاتفاق بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية من أجل الوصول إلى تفاوض رسمي علني[3].

وكان من أهم نقاط الخلاف قضية الصحراء واعتبار المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية، بحيث أكد ديغول باحتفاظ فرنسا بالصحراء وكل المنشآت النفطية، ويتجلى المفهوم الديغولي للجزائر المبتورة من صحراءها مع حضور عسكري فرنسي يحمي الامتيازات الاقتصادية ولذلك شرع في الترتيب لحرب طويلة وذلك بتشكيل جيش من "الحركة" وإعادة هيكلته بالصحراء، وتعديل سياستها الأمنية التي اسندت إلى القائد الأعلى في الصحراء الذي يتعامل مباشرة مع الوزير الحربية في باريس بتاريخ ديسمبر 1961، بحضور الآلة العسكرية الفرنسية بقوة تعداد الجيش المشاة في بداية 1958 كان 19 ألف رجل ليرتفع إلى 25 ألف سنة 1959 ليصل إلى 30 ألف في مستهل1962[4].

[1]- رضا مالك، المصدر السابق، ص134.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص 196-197.

[3]- رضا مالك، المصدر السابق، ص135.

[4]- صليحة صالحي، قراءة نقدية للجانب العسكري لاتفاقية إيفيان ، جامعة الجزائر، ص414.

المبحث الثاني:مرحلة المفاوضات:

بعد انتهاء تلك المحادثات بين الطرفين من دون تطور ملموس، سارعت الحكومة الفرنسية للتفاوض من جديد مع الحكومة الجزائرية للوصول لحل مشكلة القضية الجزائرية.

آ) المرحلة الأولى من المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

1) المفهوم الديغولي للتفاوض: كانديغول يريد أن يكون التفاوض يشمل كل التيارات السياسية وهذا يعني الرجوع إلى فكرة الطاولة المستديرة وعدم الاعتراف بمبدأ جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للمقاومة الجزائرية[1].

كانت فرنسا تريد عدم تمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري على أمل إيجاد قوة ثالثة تضاهيها وهي بذلك أعطت دفعا حقيقيا للمسار تسوية القضية الجزائرية كما ترديها الحكومة المؤقتة وليس كما كانت ضمن استراتيجية ديغول[2].

حيث صرح لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالجزائر أثناء الندوة الصحفية في وهران أن المفاوضات ستجري أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية[3]،وردت الحكومة المؤقتة في الحين بأنها لا توافق على هذه المفاوضات ولن تحضر مفاوضات إيفيان يوم07أفريل[4].

أرادت الحكومة الفرنسية أن تصيب هدفين بحجر واحد من جهة إتمام القضاء سياسيا عن مصالي أمام آخر مجموعة من المناضلين القدامى الذين لم يقطعوا الأمل عن طاعتها المصالية المطلقة، ومن جهة أخرى وضع جبهة التحرير الوطني في سخرية.

---

[1]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص18.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي للثورة الجزائرية 1960-1961، المرجع السابق، ص164.

[3]- الحركة الوطنية: تأسست في شهر ديسمبر 1954 من طرف مصالي بعد الانشقاق في حزب الشعب الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديموقراطية (بن يوسف بن خدة، نفسه، ص23).

[4]- رضا مالك، المصدر السابق، ص139.

وفي 31 مارس 1961 أعلنت الحكومة على رفضها للقاء الحكومة الفرنسية طالما لم تعرف هذه الجبهة التحرير الوطني بأنها المخاطب الوحيد المقبول[1].

ب)إيفيان الأولى 20 ماي –13 جوان 1961:

1)التعريف بها : بتاريخ 20 ماي 1961 وعلى الساعة الحادية عشر انطلقت المفاوضات رسميا بين الطرفين واستمرت مدة 03 أسابيع إلى 13 جوان 1961[2].

عرفت جلسات ايفيان عقد 13 جلسة انطلاقا من 20 ماي 1961 إلى غاية 13 جوان 1961 في شكل اجتماعات متواصلة بصورة منتظمة من حيث المواقف طرفيها، ولكن بدون انتظام من حيث محتواها، إذ لم يكن للمتفاوضين جدول أعمال مضبوط يسيرون عليه[3].

2)أعضاء الوفدين الجزائري والفرنسي:عينت الحكومة المؤقتة في أفريل1961 بعثة جبهة التحرير الوطني لمفاوضات إيفيان وذلك بعد استشارة المساجين الخمسة، وعلى هذا الأساس تم تعيين كريم بلقاسم رئيس للبعثة التي تضمنت:

- أحمد فرنسيس: وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.
- أحمد بومنجل: مدير القضايا السياسية بوزارة الاعلام
- الطيب بولحروف: ممثل جبهة التحرير الوطني بروما
- محمد بن يحي: مدير الديوان لرئاسة الحكومة المؤقتة
- الرائد القائد أحمد "سليمان" وعلي منجلي عن هيئة الأركان العامة.
- رضا مالك: مكلف بالعلاقات مع الصحافة "الناطق الرسمي للوفد"

[1]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص125.

[2]– أحمد مسعود السيد علي، ص119.

[3]– جريدة المجاهد، العدد 98، 5 جوان 1961، ص04.

إنطلاق المفاوضات18 ماي 1961 انطلقت البعثة الجزائرية من مطار عوينات بتونس متجهة نحو سويسرا لتصل بتاريخ 20 ماي 1961 إلى مدينة إيفيان على الحدود السويسرية الفرنسية بفندق لوبارك[1]hôtel Duparcحيث التقى **بالوفد الفرنسي المكون من:**

- لوي جوكس: رئيس البعثة الفرنسية .
- رولاند كادي: مستشار دولة.
- الجنرال جان فكتور سيمون: قائد المنطقة العسكرية لتيزيوزو
- كلود شايان
- فانسان لامبور: رئيس ديوان لوي جوكس.
- برونو دولوس
- العقيد دوسيغان
- رولاند بيلغيار: مفتش مالي.[2]

3)المسائل التي عولجت في اتفاقية ايفيان الأولى 20 ماي 1961:

– الهدنة من طرف واحد: لقد قررت الحكومة الفرنسية هدنة من طرف واحد [3]، حيث تهدف فرنسا من وراء اعلان الهدنة من جانب واحد إجبار حكومة المؤقتة لبحث مسألة اقاف القتال كما يطالب بذلك الجانب الفرنسي أن تحقيق ايقاف القتال قبل الوصول إلى حل سياسي، أو على الأقل جعل الحكومة المؤقتة على إصدار الأمر يوقف العمليات الفدائية التي لا يكون ديغول قد تراجع في موقفه الذي أكده مرارا والذي أعلن أنه "لن يتفاوض إلا بعد وضع السكين"[4].

[1]– أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص118.

[2]– موريس قايس، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961–29 جوان 1962، تر: صادق سلام، د.ط، عالم الأفكار، ص97.

[3]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص130.

[4]–جريدة المجاهد، العدد 97 ، 5 جوان 1961، ص09.

قررت نقل بن بلة ورفاقه من أبل ديكسIledaix إلى قصر تيركوTuruantأين يسهل الاتصال بهم[1]

أرادت الحكومة الفرنسية أن تعطى ضمانات الانفراج فحسمت جزء من 2500.000 من المعتقلين من المحتشدات أن يخرجوا من المحتشدات الموضوعة تحت مراقبة الجيش الفرنسي واطلاق سراح 6.000 معتقلا، كما حسنت وضعية الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعتقلين في فرنسا واعلنت وصع حد للعمليات الهجومية وحاولت أن تحصل من جبهة التحرير على ايقاف المعارك التي كانت تسميها بالإرهاب للوصول الهدنة طبقا لنظريتها[2]، وتوقيف العمليات العسكرية بداية من 20 ماي 1961.

وخلال المحادثات طلب لوي جوكس من كريم بلقاسم أن يتخذ موقفا مماثلا وهو ما جعل بعثة الحكومة المؤقتة في حرج وقيادة الثورة ذاتها خصوصا بعد تصريح بورقيبة بعد عودته من لندن الذي دعا جبهة التحرير الوطني إلى الاعلان عن نفس الموقف الذي اتخذه الجنرال ديغول، ولكن بعثة الحكومة المؤقتة فصلت في القضية وربطت مسألة وقف اطلاق النار بضرورة الاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية بخصوص هذا الإجراء، وأكدت على مبدأ حق تقرير المصير يلزم فرنسا بإزالة سيادتها عن الجزائر وهو سوف يقود حتما إلى وقف إطلاق النار[3].

ورغم إلحاح الوفد الفرنسي فقد رفضت من جهتها إعلان الهدنة، قد عاتبنا على ذلك الفرنسيون مرارا،وجهة لم تكن تثق في دوقل وبالتالي لم نكن نستطيع التخلي عن الورقة الرابحة الوحيدة التي أدت بفرنسا إلى مفاوضتها، من جهة أخرى تظاهر مفاوضات الفرنسيون بتجاهل أمر المنظمة السرية المسلحة OSAالتي كانت تشن علينا حربا ضاربة، حيث قال سعد دحلب على

[1]- سعد دحلب، نفسه، ص130.

[2]- يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص24.

[3]- أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص120.

أيه حال فنحن كنا نقاتل حماة الاحتلال فماذا كانت تعني "العمليات الهجومية التي قام بها الجيش الفرنسي غير الدفاع عن نفس حماة الاحتلال[1].

– **قضية القادة الخمس المحتجزين:** في جلسة 23 ماي المنعقدة في قصر Turkna طرح الوفد الجزائري مسألة القادة المحتجزين، كان المطلب المتعلق بتحرير القادة المحتجزين على جدول الأعمال دائما بهدف تحصين الجبهة الداخلية، ودون أن يطرح كشرط مسبق لافتتاح المفاوضات فإن معظم القادة كانوا يقدرون أهميته بحيث أنه بالنسبة الحكومة المؤقتة[2] كانت تذكر بوضوح، ولم تنس في اللحظة التي كانت ستدخل فيها في محادثات مع فرنسا، خمسة من أعضاءها[3] وعرض نظام الإقامة الجبرية التي يخضع لها هؤلاء ضمن مخطط يسهل مايلي:

– لا حراس في الداخل بل في الخارج وفقط

– التمتع بكامل الحرية داخل المنزل والحديقة.

– امكانية الاتصال مع الخارج وفق للشروط التالية: حرية التواصل مع المحامين،حرية التواصل مع المحامين، تلقي الزيارات والهاتف بعد موفقة وزير العدل، حرية المراسلات[4].

– **قضية تقرير المصير:** أخذ موضوع تقرير المصير والمشاكل المتعلقة به الحيز الأكبر في هذه المحادثات فمنذ الجلسة الاولى أعلن الوفد الجزائري أن الحكومة المؤقتة وافقت على تقرير المصير لأنها مقتنعة أنه الحل الوحيد الذي يقودها إلى الاستقلال[5].

وبعد تبادل الرؤى والمناقشات المطلوبة اتفق الوفدان أن تتم المناقشة في توفير الشروط التي تمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره أو هذه الشروط هي تعريف ارضية التي يطبق عليها تقرير

[1]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص 130–131.

[2]– رضا مالك، المصدر السابق، ص149.

[3]– رضا مالك، المصدر السابق، ص149.

[4]– صليحة صالحي، المرجع السابق، ص414.

[5]– رضا مالك، المصدر السابق، ص167.

المصير[1] ان تكون الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي وبالتالي سترتبط معها اقتصاديا وعسكريا وماليا وثقافيا وهو الأمر الذي اعتبره الوفد الجبهة لا يتماشى مبدئيا مع الرد الذي قدمته الحكومة المؤقتة بتاريخ 28 سبتمبر 1959 على اعلان ديغول بتاريخ 16 سبتمبر 1959 وأكد على حق تقرير المصير وهو المبدأ الأساسي وتساءلت أمام لويس جوكس على أي منطقة سيطبق هذا الحق، وهذا أثناء عملية تطبيقية وفق طرح فرنسي يستدعي التمييز بين فئة وأخرى واشارة إلى المعمرين، وفي الأخير اقترح كريم بلقاسم صيغة الاستفتاء واجب العمل بها لأجل تطبيق حق تقرير المصير[2].

– قضية المعمرين: ركز الوفد الفرنسي على ضبط الضمانات الخاصة بهذه الفئة في حالة استقلال الجزائر وقترح ما يلي:

- حق الجنسية المزدوجة والمشاركة في القضايا العامة.

بعده الاستعماري ، اقترح برنار تريكو لا مركزية التسيير الإداري في المناطق الأهلة بالمعمرين.

وفي هذا الصدد ظهر وفد الحكومة المؤقتة متعقلا وحكيما، حيث عبر عن اقتراحاته بخصوص قضية المعمرين.

– حق الجنسية الجزائرية لمن أرادها وبالتالي من المشاركة الفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3].

– كما تمسك وفد جبهة التحرير الوطني بوثيقة مؤتمر الصومام20 أوت 1956 كقاعد أساسية حددت وضع الأقليات الموجودة بالجزائر ليس فحسب الفرنسية بل وحتى اليهودية، لكن برنار

[1]– رضا مالك، المصدر السابق ، ص173.

[2]– أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص119.

[3]– نفسه، ص121.

تريكو اعتبر هذه الأخيرة جزءا من المجتمع الفرنسي بعد حصولها على حق المواطنية ضد صدور قانون كريمو 1870، كما أكد على حق الملكية العقارية للمعمرين.

– خصوص القواعد العسكرية: أكد لويس جوكس على قاعدتي المرسى الكبير ورقان بالإضافة إلى البقاء على قوات من الجيش الفرنسي فضلا عن بعض المطارات العسكرية[1].

4)أهم مراكز تطوير ترسانة الجيش الفرنسي في المجال العسكري نذكر منها:

– مركز مختلف الأسلحة لتجارب الآليات بحماقير: هي قاعدة عسكرية للتجارب الصاروخية الخاصة فهي لوحدها كانت تضم أزيد من 20 ثكنة عسكرية[2]، وهي أول مركز عسكري في المجال الصاروخي الفرنسي، وهو يؤهل فرنسا لدخول هذا المجال العلمي العسكري المتطور عالميا.

–**مركز التجارب الكيميائية بواد الناموس:** وهو أهم ثاني مركز عسكري استراتيجي والأول للتجارب الخاصة بغاز الحرب الحروب الكيمياوية، كما يعد من أكبر مراكز التجارب الكيمياوية في العالم، إذا يتربع على مساحة 100 كلم طولا و 60 كلم عرض.

–**المراكز العسكرية النووية برقان واينكر:** وعرفت هذه المنطقة بثالث أهم المراكز الاستراتيجية الفرنسية والذي ركز على جانب النووي[3].

–قضية الصحراء: بدأت صحراء الجزائر تدخل كطرف في الصراع الجزائري الفرنسي[4]هذه القضية اعتبرتها مقاطعة خاصة ذات قانون وميزانية مستقلةبداية من قانون 1902، وأن فرنسا انفقت بداية من 1960 ما قيمتها 512 مليار فنك من أجل التنقيب عن البترول ولكي يظهر الوفد الحكومة

[1]– أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق ، ص121.

[2]– صليحة صالحي، المرجع السابق، ص415.

[3]– نفسه، ص415.

[4]– أوليفي لونغ: الملف السري اتفاقيات إيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تق: ماكس بوتينير، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص89.

الفرنسية لدى امتنان فرنسا بجيرانها فأنها قدمت لهم فوائد لعملية الاستغلال نيجر، تشاد، تونس في إطار المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[1] O.C.R.S واعتبرتها بحرا داخليا ملكا للجزائر وفرنسا وبالتالي فهي تشكل القضية المنفصلة تستوجب دراستها بعد الاستقلال[2].

فبدأن فرنسا أولى محادثاتها في فصل الصحراء عن الجزائر بإنشاء وزارة خاصة للصحراء وإلحاقها مباشرة بفرنسا بعدما كانت الصحراء تتبع عملات الجزائر وهران وقسنطينة وقد ترأس الوزير الفرنسي ماكس لوجون وزارة الصحراء لثلاث حكومات متتالية وكانت قد أعدت وثيقة رفعتها إلى الرئيس ديغول الذي يحاول أن يثبت فيها بأن الصحراء الجزائرية فرنسية وهم الذين اكتشفوها[3].

أما المحاولة الثانية التي قامت بها فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر حول ما يسمى بالمنظمة المشتركة للمناطق المجاورة للصحراء، وتقضي بإشراك الدول التي تلتقي حدودها مع حدود الصحراء الجزائرية وهي مالي وموريتانيا، والمغرب وليبيا في استغلال الصحراء على اعتبارها بحرا داخليا لهذه الدول.

وفيما يخص أحلام الفرنسية بخصوص الصحراء ستتبخر في الهواء إذ كشفت الأوطان المتاحة للصحراء استطاعتها تبني جهاز اقتصادي مشترك لاستغلال الصحراء من أجل خدمة مصالح الإفريقية ولا يسير في ركب الاقتصاد الفرنسي.

أما المحاولة الثالثة: فهي عندما أصدرت فرنسا قانون البترول الذي بمنح الشركات الأجنبية تسهيلات ضخمة للمساهمة في استخراج واستثمار ثروات الصحراء وأولها البترول والغاز الطبيعي.

---

[1]- O.C.R.S: انشئت هذه المنظمة بعد اصدار البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء وذلك بتاريخ 10 جانفي 1957، ويري واضعو هذا القانون الذي جاء في 13 مادة أن الهدف المتوخي من اصدار هذه الهيئة هو العمل على تطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق جمهورية الفرنسية ، الجزائر، موريتانيا، السودان، تشاد، نيجر، فيما بعد تونس والمغرب(أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص120).

[2]- نفسه، ص120.

[3]- أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص89.

5)هدففرنسا في تحقيق أمرين:

– إشراك حلفائها الغربين في استثمار خيرات الصحراء وذلك كي تضمن تأييد الغرب لسياستها الاستعمارية في الجزائر.

– اخضاع ثروات الصحراء لقوانين تلك الشركات مما يترتب عليه أضرار كثيرة بالنسبة لمستقبل الجزائر التي تريد فرنسا أن تثقله باتفاقيات ظالمة والتي اعتبرها الشعب الجزائري وحكومته يعتبران كل اتفاقية تبرمها الحكومة الفرنسية مع شركات البترول في الصحراء الجزائرية اتفاقية غير شرعية[1].

ستصبح الجزائر بلدا متاخما للصحراء اقليم فرنسي مثلها في ذلك كمثل موريتانيا ، مالي ، وكل البلدان المتاحة الأخرى، وكانت فرنسا تعرض علينا إمكانية المشاركة في استغلال خيرات الصحراوية وعلى وجه الخصوص البترول وكانت موقفا متناقضة كليا[2].

فكان رد بعثة جبهة التحرير حاسما بخصوص هذه القضية وتعرض إلى مقاومات شبيعة التي شهدتها مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر[3].

فقد طلب من جبهة التحرير الاعتماد والضمان كل ما تمكن الاحتلال من انجازه لصالحه، لم يكن الجنرال ديغول يشك في أي شيء، فقد كان يطلب منا بكل بساطة أن نقر نحن أنفسنا عن طيب خاطر الهيئة الفرنسية بقوة، وفي مقابل ذلك سوف يكون جزائري الشمال علم يرفرف على خمس التراب الوطني وزيادة على ذلك خاضع للقضية الفرنسية وقد بدأ الاتفاق مستحيلا، فإذا ما كنا نستطيع ورغم كل شيء التحدث عن أصعب المسائل وتأمل في العثور على الصيغ المقبولة لها فإننا لم تكن تقبل أي مساس بوحدة التراب الوطني فهذا المبدأ مقدس وقد تسببت هذه

[1]– صالح بن نيلي فركوس، المرجع السابق، ص ص 488-489.

[2]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص131.

[3]– أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص120.

القضية في فشل مفاوضات ايفيان الأولى[1]، ومهما يكن فإن وفد جبهة التحرير الوطني في مفاوضات ايفيان تفادي تعليق المحادثات حول القضايا الثانوية بل ركز على القضايا الرئيسة.

إن مفاوضات ايفيان وبالرغم المناورات الفرنسية لأجل فصل الصحراء الجزائرية فإنها فتحت الطريق الصحيح في مسار تسوية القضية الجزائرية وذلك بالنظر إلى: أنها كانت مفاوضات رسمية وجدية وضعت حدا للمحادثات السرية ، وصحت أكثر نقاط الخلاف بين الوفدين وصحت أكثر نقاط الخلاف بين الوفدين وأكدت شرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني[2].

- بعد فشل مفاوضاتإيفيانالأولى، تواصلت اللقاءات العلنية بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية وذلك طلب من ديغول على استمرار وأهمية التسريع في المفاوضات[3]،ومن بين هذه اللقاءات:

ج) لقاء لوغران Lugron 20جويلية1961: لم تتوقف الاتصالات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية حيث يذكر سعد دحلب أنه كانت تصلهم أعداد كبيرة من المبعوثين والرسائل حتى تم اللقاء بلوغرانبواسطةأوليفيلونق من جديد يوم 20جويلية1961 إلى غاية 28جويلية[4].

افتتحت الجلسة الأولى في مباحثات لوغران يوم الخميس على الساعة الرابعة، وابتدأ رئيس الوفد الفرنسي هذه المناقشات بمداخلة تمهيدية ركز فيها على وضع نهاية للعنف[5].

وكانت هذه الجلسة لوغران- فرنسا- الفرنسية من الحدود السويسرية ولم تكن الحكومة المؤقتة تنتظر الشيء الكثير من هذت اللقاء، ولكن الخطة كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لأن المسألة الوحيدة الترابية يسهل فيهما لدى الرأي العالمي أما على مستوى

[1]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص132.

[2]- أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص122.

[3]-حسينةحاميد،المنظمة العسكرية السرية في الجزائر 1961-1962،دار الرشاد للنشر ولتوزيع ،الجزائر ،2013،ص163.

[4]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص132.

[5]- رضا مالك، المصدر السابق، ص207.

الداخلي فيسمح أكثر تعبئة للطاقات بمجرد فتح المحادثات أكد جوكس من جديد وبمرونة وجهة النظر الفرنسية لكريم بلقاسم، وقرر اللقاء على الوحدة بين "جوكس" و "كريم بلقاسم"[1].

وانتقل لويس جوكس من مداخلته واقترح تشكيل أربعة لجان مختصة في تحديد تدابير التهدئة وضمانات تقرير المصير والتعاون ومستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية وذلك من أجل السيطرة على منهجية العمل لمناقشة عدة نقاط منها ضمانات تقرير المصير ومجال تطبيقية بحيث يكون من الضروري التوصل إلى اتفاق لتحرير الأراضي[2].

ومن جهة أخرى إن الحكومة الجزائرية أرادت أن تربح بعض الوقت ريثما تتغلب على أزمة مع أركان الجيش[3]، وفي تلك المرحلة من المحادثات كان الغرض منها العرقلة العملية دون أي شيء آخر وكانت الخلافات كبيرة وكثيرة، وبالتالي كان من المفيد مواصلة النقاش، وكلما وصل التفاوض إلى وضع مسدودة حول مسألة معينة دون التقيد بجدول الأعمال لسيما أن الطرفين كانا دائما بحاجة إلى الاطلاع على الآراء حول مختلف القضايا للوقوف على مدى الأهمية التي يولها كل منهما لمختلف المواضيع والتعرف إلى ما هو أساسي بالنسبة إليه، وبالرغم من التوتر السائد في كلا الطرفين حددت الحكومة الفرنسية يوم 20جويلية اللقاء الرسمي الثاني المعروف بـ لقاء لوغران، ومنذ البداية خيم الجو تشاؤم على هذه الجولة القصيرة التي يتخللها ستة جلسات عمل، ومنذ الجلسة الأولى كان التوتر بين الجانبين كان باديا على المتفاوضين لاسيما الجزائريين وكانوا لا يريدون التوصل إلى الاتفاق، وكان الفرنسين يخشون أن تكون تداعياته سلبية على المفاوضات[4].

وبقيت الخلافات بكاملها حول المواضيع الأساسية الطابع التمثيلي للحكومة المؤقتة والأقلية الاوروبية والصحراء على وجه الخصوص، وأن قضية الصحراء ليست بالقضية الأهم بالنسبة إليهم،

[1]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص25.

[2]- رضا مالك، المصدر السابق، ص210.

[3]- زهير حديدان، المرجع السابق، ص84.

[4]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص395.

حيث كان موقف فرنسا في لقاء لوغران من خلال لويس جوكس وضع حد للعنف وإعادة السلام إلى سكان الجزائر، حيث لا نستطيع الاستمرار في النقاش إلى ما لا نهاية طالما العنف مستمر[1].

اتصل لويس جوكس بالوسيط السويسري سأله إذا الجزائريين مستعجلين لاستئناف المفاوضات وذلك هو أن فرنسا أظهرت مرونة كبيرة بالنسبة للامتيازات الأوروبية في الجزائر ورفضت رفضا قاطعا أن تكون الصحراء خاضعة للجزائر حتى بعد الاستقلال[2]، فكان الجزائريون لا يرون التمسك بالوحدة الوطنية وبالتالي لا يجب التنازل عن الصحراء، وثاني الميل إلى الموقف اللين والتنازل في قضية الصحراء[3].

ولقد صرح رئيس الحكومة الفرنسي أن فرنسا لا تولي أي اهتمام لقضية السيادة على الصحراء، ويعترف أيضا أن أهالي الصحراء يتمسكون بكونهم جزائريين.

نحن على يقين فيما يخصنا بأن المفاوضات الخالصة والأمنية وحدها ستسمح لشعبنا ممارسة حقه في تقرير المصير ومباشرة الاستقلال في اطار وحدته الترابية من جهة ومن جهة أخرى ستعجل هذا للحرب[4].

د) لقاء بال الأول 28-29 أكتوبر 1961: جرى اللقاء الاول بمدينة بال سويسرية يومي 28-29 اكتوبر يتكون الوفد المكلف بالاتصال مع الفرنسين من محمد بن يحي ورضا مالك[5]، ويمثل ديغول في هذا اللقاء برونو دولوس وكلود شابي، وتبقى الوحدة الترابية بالنسبة لهم الاهتمام الأساسي حيث ركز مندوبا بالجزائر النقاش حول الصحراء وقدر عليها أنه" فيما يتعلق بالسيادة على

[1]- رضا مالك، المصدر السابق، ص207.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص532.

[3]- زهير حديدان، المرجع السابق، ص85.

[4]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص254.

[5]- رضا مالك: ولد مدينة باتنة يوم 21 ديسمبر 1931 وقد نال شهادة ليسانس في الأدب وكان عضو مؤسس لإتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين عام 1955، ثم مدير المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني من 1957 إلى 1962، كان ناطقا رسميا للوفد الجزائري لمفاوضات ايفيان. (رضا مالك، المصدر السابق.)

الصحراء لا يكون هناك غموض إذا أحدث الاتفاق بيننا على السياسة العامة للتعاون" إلا أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول الاستفتاء الشامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء، وأثار الوفد من جهة أخرى مسألة أخرى هامة بالنسبة إليه، وهي مبدأ ترك الأخذ بالثأر وحسب هذا المبدأ فإن على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمنه عن اصدار أي عقاب على الجزائريين الذين يتعاونون مع فرنسا وقدمت اقتراحات أخرى كالتالي:

-على مستوى الاستراتيجي: يعنى الإمبريالية[1] لفرنسا والمحافظة على المرافق العسكرية التي تمنعها من الابقاء الاتصالات بإفريقيا، ومتابعة تجاربها القضائية والنووية على مستوى الاقتصادي تبقى المسألةالمسيطرة وهي استغلال الثروات الصحراوية.

– كانت فرنسا تريد التأكيد على منح رخص التنقيب بالنسبة للنظام المنجمي10.000 كلم مربع سنويا لمدة عشر سنوات وإحلال التحكيم الدولي محل القانون الفرنسي فيما يتعلق بتسوية النزاعات وإنشاء هيئة تقنية لاستغلال ثروات الصحراء

– مبدأ ازدواجيةالجنسية،احترام العقيدة الدينية واللغة والأحوال الشخصية، المشاركة في المجالس السياسية 10% والمجلس البلدي المهنية وإنشاء بعثات ثقافية وحربية تنتقل الاموال لمدة محددة[2].

– إلا أن الفرنسيين لا يخفون تخويفهم الذي تثيره عبارة الممتلكات المكتسبة شرعي من طرف الأوروبيين الواردة في الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني.

إن الضمانات التقنية لتقرير المصير لجبهة التحرير الوطني تتكفل بها لجان رقابة خاضعة للسلطة التنفيذية المؤقتة المكلفة بمراجعة ووضع القوائم الانتخابية وإجراء اقتراع وتأثير المرحلة الانتقالية ثلاث مسائل:

[1]– الإمبريالية: يقصد بها هيمنته اقتصادية وعسكرية وثقافية وسياسية لدولة أو مجموعة دول على دولة أو عدة دول ونهب ثرواتها وهي صورة أخرى للاستعمار الحديث (محمودي عادل، المرجع السابق، ص5)

[2]– بن يوسف بن خدة، الصدر السابق، ص29-30.

– تبدأ المرحلة المؤقتة من وقف اطلاق النار إلى اعلان الاستقلال.

– تهيأ السلطة التنفيذية المؤقتة لاستفتاء وتحويل الصلاحيات وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية إلى غاية تقرير المصير، ويرأس المندوب العام لجنة تنفيذية المؤقتة ويحتفظ بالمسؤولية فيما يتعلق بالأمن العام بوسطة القوة المحلية.

– المرحلة المؤقتة الثانية تحددت المدة لتحضير الانتخابات العامة الخاصة بالمجلس التأسيس الجزائري في ظرف 03 أسابيع أو شهر، تقترح فرنسا تعاونها اقتصاديا، ثقافيا وتقنيا مقابل المحافظة على مصالحها في الجزائر وفي الصحراء.

أما فيما يتعلق بالتواجد العسكري نقد طلب للمرسى الكبير مدة غير محدودة لا كمنطقة ترابية فرنسية، كما ألح الفرنسيين على ذلك في السابق، ولكن كقاعدة تحت السيادة الجزائرية، أما القواعد الأخرى فستكون معسكرات يتوقف فيها الجيش، وتقترح فرنسا احلال السلام[1].

هـ) لقاء بال الثاني 09 نوفمبر 1961: كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

– يخضع حق التجمع للرقابة، المشاركة في المجالس باعتبار العدد، مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا.

التواجد العسكري: عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة، إنهاء التجارب النووية والفضائية، جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد، من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال لمدة 06 أشهر.

[1]–بن يوسف بن خدة، الصدر السابق، ص30.

–الهيئة التنفيذية المؤقتة: لا يرأسها فرنسي بل جزائري مسلم يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن، يهيئ الاستفتاء ويجري تحويل الإدارة والشرطة، تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية[1].

–البترول:يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية وتكون وظيفة الهيئة التقنية بحتة ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

–منطقة الفرنك: انشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على تنقيل الاموال وفي النهاية ساعد الرد الايجابي للحكومة على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو، إن هذا التنازل الذي يعتبر بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شيئا عاديا سيعيد الحوار مجراه الحقيقي، ولكن بينما كانت الحكومة الجزائرية في محادثات مع الحكومة الفرنسية، كان الرأي العام الجزائري والدولي يوجه اهتماماته لهذه المحادثات ارتأى المعتقلون في سجون فرنسا أن يعلنوا فجأة القيام بإضراب عن الطعام على أثر ذلك أوقفت المحادثات السرية إذ لم يكن من اللائق بسبب الإضراب عن الطعام أن تتواصل المحادثات أمام الأخطار التي تهدد المعتقلين وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المحادثات كان الجواب في يوم 15 نوفمبر 1961، حتى يتضح الوضع الناشئ عن الإضراب عن الطعام[2].

و) محادثات ليروس: هو لقاء سعد دحلب مع جوكس ولي روس كان الاجتماع يوم 09 ديسمبر 1961 واستؤنفت المفاوضات التي جرت بين سعد دحلب وجوكس وكان الأول مرفوق بمحمد بن يحي والثاني ببرونو ولاس BrunodeLeusse.

1)المسائل التي عالجها الطرفين:ومنها.

[1]– بن يوسف بن خدة، الصدر السابق، ص31.

[2]– نفسه، ص32.

– **مسألة الأقلية الفرنسية** :إن مسألة الأقلية الفرنسية بالنسبة لجوكس فإن الجنسية الجزائرية تعطى تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها، ويضيف قائلا: فيما يمس الجنسية الفرنسية فموقفنا صارم شامل ولذا يجب السماح بازدواجية الجنسية بالنسبة للفرنسيين، أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى كالمشاركة في الإدارة وحرية الانتقال وضمان المصالح فتبقى الجزائر سيدة في قرارها ولا يجب أن تتعرض أموال الفرنسين للاغتصاب ويعود جوكس مرة ثانية إلى عبارة الأملاك المكتسبة شرعيا من طرف الأوروبيين [1].

– **مسألة القواعد البحرية والجوية**:التي كانت تنوي البقاء خلال فترة ما بعد الاستقلال:

– **المرسى الكبير**: تم تركيز على القواعد فالبنية لقاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية فقد وافق جوكس على نظام الإيجار، وتمتد القاعدة حسب رأيه على مساحة 500 كلم [2] مع ملحقاتها مصادر مياه، محطات الرادار، فيما يتعلق بمدة الإيجار ففرنسا وضعت 99 سنة، ولكنه يبدو تنازل كبير ومدة قد تكون طويلة[2].

استعداد جبهة التحرير الوطني لمنح المنطقة أ[3] من القاعدة في شكل إيجار قابل للتجديد مرة واحدة كل سبع سنوات، اما بالنسبة للمنطقة ب[4]

– **القواعد النووية والفضائية**: تتابع التجارب النووية والفضائية في الصحراء لمدة خمس إلى عشرة سنوات[1].

[1]–بن يوسف بن خدة، الصدر السابق، ص33.

[2]– صليحة صالحي، المرجع السابق، ص417.

[3]– المنطقة (أ): من رأس فيقالوfigala إلى غرب وهرا، وتتولى فرنسا من ربع مساحة هذه المنطقة كل السلطات. (بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص34).

[4]– المنطقة (ب): تشمل منطقة الجنوب حيث تمتد من لورميل (Ormel) إلى شرق لندلس (Lindes) فتقطع البحيرة إلى غاية وهران وتتولى فرنسا الأمن والدفاع، وحفضت مدة الإيجار من خمسين سنة إلى عشرين سنة. (بن يوسف بن خدة، نفسه، ص35)

-المطارات في الجزائر والصحراء: أما وضعية المطارات الموجودة في شمال البلاد نقل سعد دحلب موافقة جبهة التحرير الوطني على منح حقوق والتسهيلات في المطارات لفرنسا، أما جهة الصحراء فإن الطرق الجزائري قد طالب بتحديد تلك القواعد عند اثنين مع امكانية الاستفادة منها عسكريا لمدة ثمانية أشهر[2]، اما المطارات كلومب بشار ورقان وعيد بكر وبوفاريك فتستعمل لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، وبالنسبة لمطارات تلاغمة، بسكرة، ورقلة، تندوف وعنابة ستمنح تسهيلات للإفراغ والعبور والتحويل تستعمل لنفس الأغراض موانئ الجزائر وهران وعنابة بم يكن ممكنا قبول كل مطالب الفرنسية إلا أن رغبة الوصول إلى حل أدت بسعد دحلب إلى اقتراح مطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب ومدة جلاء عن المرسى الكبير حددت بأربع سنوات وثلاثي سنوات لجلاء الجيش الفرنسي[3].

– وقف إطلاق النار: فأكدوا على أنه يمكن التفكير وفق إطلاق النار قبل الوصول إلى ضمانات سياسية جدية

وطيدة ونجد دحلب طالبه الخاص بالاتصال مع الخمسة لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تهتم بإشراكهم في المفاوضات فأجاب جوكس أن هذه القضية من اختصاصات ديغول ويكون الرد في ذلك يوم 12 ديسمبر، وفي 23 ديسمبر 1961 جرى لقاء جديد يسن دحلب وجوكس تمسك الفرنسيون لموقفهم الخاص بالمندوب العام على رأسه الهيئة التنفيذية المؤقتة لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات والمحافظة على الأمن العام نهائيا.

[1]- بن يوسف ين خدة ،المرجع السابق ، ص35.

[2]- صليحة صالحي، المرجع السابق، ص417.

[3]- بن يوسف ين خدة، المرجع السابق ، ص35.

وسيتم إطلاق سراح المعتقلين في مدة عشرين يوما بعد اعلان وقف اطلاق النار ويتمسك الفرنسيون بموقفهم كذلك بالنية للهيئة التقنية للصحراء ويستمرون في حالهم على الاعتراف بازدواجية الجنسية للأقلية[1].

ر) **اتفاقية ايفيان الثانية11 إلى 18 فيفري1962**: عينت الحكومة المؤقتة الجزائرية أربع وزراء لهذه المحادثاتهم كريم بلقاسم، بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد[2] والجهة الفرنسية كان هناك ثلاثة وزراء هم: جوكس وروبير بورونRoberr Buronوجان دويرو قلي Jean de Broglieوكان الاجتماع كل يوم في "الشاليه" أي بيت خشبي لمصلحة الطرقات بروس.

1)المسائل التي علجها الطرفين:

-وقف اطلاق النار، الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير.

-اطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

-عودة اللاجئين والمهاجرين.

-الفترة الانتقالية للهيئة التنفيذية المؤقتة التي ستحكم الجزائر وتعد الاستفتاء لتقرير المصير[3].

وأيضا إعلان المبادئ الذي يدور حول الموطنين الفرنسيين في الجزائر، إلى جانب التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي بين الطرفين الجزائري والفرنسي[4].

---

[1]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص34.

[2]- محمد يزيد: ولد سنة 1923 بولاية البليدة والتحق بصفوف الحركة الوطنية لحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديموقراطية، ترأس سنة 1946 جمعية الطلبة المسلمين وألقت فرنسا عليه القبض سنة 1948، وبعد خروجه من السجن التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني وشارك في اندلا ع الثورة المسلحة، عين ذلك عضو بالمجلس الوطني ووزيرا أول في الحكومة المؤقتة، ثم انتخب نائبا في الجمعية التأسيسية بعد الاستقلال، (بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1930-1989، المرجع السابق، ص421.)

[3]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 141-142-143.

[4]- صحراوي عبد القادر، المرجع السابق، ص55.

وأيضا ناقشت مسألة اللغة الرسمية في الجزائر قد أثارت جدالا كبيرا جدا حيث قال سعد دحلب كنا نعتقد أن لا جدالا في اللغة العربية لغة البلاد ولكن الفرنسيين أرادوا أن تكون اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية أو على الأقل اللغتان كلتاهما الفرنسية والعربية وفي أخر الأمر جعلنا اللغة الفرنسية مكانة لائقة[1].

بالنسبة للغات الأجنبية الاخرى فلم نكن نرى من الفرنسة في قرارة انفسنا إلا بجانب اللغة العربية الوطنية والرسمية الوحيدة في البلاد[2].

ركز على مواضيع اساسية: المسائل العسكرية، ضمانات الأقلية الأوروبية، المرحلة الانتقالية.

– البنود العسكرية: حدث الحوار بين طرفين لإدخال التعديلات على المسائل العسكرية بخصوص قاعدة المرسى الكبير بحيث نصب الاقتراحات الفرنسية على منطقة عسكرية واسعة "أ" وأحاطها بمنطقة أوسع "ب" يستمتع فيها الجيش الفرنسي بامتيازات خاصة ولكن بم طوبال رفض وجود المنطقة "ب" وأن الجزائر لا يمكن أن تتخلى على منطقة "أ"

– القواعد الصحراوية: توصف على سبيل التمويه بالاختبارية وفرنسا تريد الاحتفاظ بها لمواصلة تجاربها النووية والقضائية، وقبلت جبهة التحرير فبدلا من 10 سنوات خفضت إلى07سنوات واتفق أخيرا على أن تبقى "المنشئات الاختيارية" في عين اكير ورقان ومجمل كولمب بشار حماقيرتحت تصرف فرنسا لمدة 05 سنوات فقط ولكن بشرط عدم استعمال تلك المناطق التجريبية لأغراض حربية في حالة ظهور توترات في المنطقة[3].

– مسألة مهلة جلاء القوات الفرنسية من الجزائر: فإن حدد الجيش حسب المفاوضين ب 560.000جندي، وستخلق إعادته إلى أرض فرنسا مشاكل معقدة، وطالب المفاوض الجزائري

[1]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص143.

[2]– نفسه، ص143.

[3]– رضا مالك، المصدر السابق، ص285–286.

بتخفيضه يوم الاستقلال للعدد الذي كان عليه يوم نوفمبر 1954 ولذلك تم الاتفاق شفهيا أن يجري التخفيض على مرحلتين، تخفيض العدد إلى 80.00 رجل بعد سنتين، ثم إخلاء شامل خلال ثلاثة سنوات، لكن الفرنسيين طالبوا أطول مدة تقدر بـ سنتين وخمس سنوات[1].

-الأقلية الأوروبية:

تمسك فرنسا بمبدأ ازدواجية الجنسية للأوروبيين المقيمين بالجزائر وعدم التعرض لأملاكهم ورفض الجزائريون في هذه الفكرة أو المبدأ وأصروا على عدم اعطائهم أي امتياز وعليهم الاختيار بين أخذ الجنسية الجزائرية والخضوع للقوانين أو البقاء كأجانب[2].

-المرحلة الانتقالية: تم الاتفاق بين الوفد الفرنسي والوفد الجزائري على مدتها 03 إلى 06 أشهر للإشراف على مؤسساتها وأهمها:

- المحافظ السامي: الذي يمثل الجمهورية الفرنسية طول هذه الفترة، مع الاشراف على شؤون الجيش والسياسة الخارجية فضلا عن التربية والعدالة.

- الهيئة التنفيذية المؤقتة: وهي هيئة مشتركة تتولى سير الشؤون اليومية فضلا عن تحضير استفتاء المصير، قبل نقل أدوات السيادة والحكم ألي السلطات الجزائرية[3].

ويقول سعد دحلب في تصريحه: "وأخيرا ففي هذه الاتفاقيات إننا نحرر ونضمن مبدأ وحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني، ونحن لا نقبل أي بند يشكك في مصداقية سيادتنا الوطنية كاملة... فكل شيء مرهون بنا لضمان استقلالها السياسي والاقتصادي بمعنى الاستقلال التام"[4].

[1]- صليحة صالحي، المرجع السابق، ص421.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص536.

[3]- محمد عباس، الثورة الجزائرية (1954-1962)، المصدر السابق، ص714.

[4]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص154.

- وبعد نقاشات حازمة منها ما هو انتقاد لإظهار أخطار الاتفاقيات أو العمل على التحسين وبعدها فوضت الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية متابعة المفاوضات الجارية وثم الاعلان عن مفاوضات ايفيان ثانية07-18 مارس 1962[1].

ز)مفاوضات ايفيان الثالثة: 07 -18مارس 1962:

1)**تعريف بيها:** إن المفاوضات افيان الثانية جرت من جديد بصفة رسمية من 07 إلى 18 مارس 1962 بين الحكومة الفرنسية من جهة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة أخرى.[2] وافتتحت المفاوضات من جديد يوم07مارس رسميا.

2)أعضاء الوفدين الجزائري والفرنسي:

-الوفد الجزائري: كريم بلقاسم: رئيس الوفد، بن طوبال: عضو حكومي، سعد دحلب: عضو حكومي ،يزيد: عضو حكومي ،بن يحي بلحروق، مالك، الصغير مصطفاي، مصطفى بن عودة: ممثل لجيش التحرير الوطني

- الوفد الفرنسي: لويس حوكس، روبير برون، جان دوبروقلي، برونو دولاس، كلود شابي، رولان بيكاو[3]، الجنرال دي كامس، برنار تركيو: ملحق ديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية، فانسانلبوؤي: مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية، العقيد سفين دي بازيس: مستشار عسكري، فليب نيبوا: الناطق الرسمي بإسن الوفد الفرنسي، بليزان: مستشار في الدولة، مكلف بمحاضر الجلسات[4].

---

[1]- صليحة صالحي، المرجع السابق، ص421.

[2]- براهمية الزهراء، مجلة التواصل، الطبيعة القانونية لاتفاقيات ايفيان، عدد15، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر2005، ص174.

[3]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص37-98.

[4]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص38.

3)المسائل التي عولجت في اتفاقية ايفيان ثانية:

– وقف اطلاق النار 19 مارس1962:

وجه الرئيس بن خدة في 18 -03- 1962 للشعب الجزائري تصريحا بوقف اطلاق النار الذي تم تطبيقه في 19 -03-1962 في منتصف النهار[1]، حيث أعلن بن خدة من تونس وقف اطلاق النار بقوله باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية المفروضة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف القتال في كامل أنحاء التراب الجزائري[2]، إني أمر باسم الحكومة المؤقتة جميع القوات المقاتلة للجيش التحرير الوطني بإيقاف العمليات العسكرية والأعمال المسلحة في كامل التراب الجزائري[3].

وكان الإعلان عن وقف إطلاق النار بداية المرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كلالمساجين وخروج المكافحين من الظلمات إلى شمس النهار[4] وعشية هذا اليوم تصافح المتفاوضون الجزائريون والفرنسيون لأول مرة بايفيان بعد التوقيع على هذه الاتفاقيات، وإن هذه المصافحة بين أهداء الأمس كانت في نفس الوقت نقطة نهاية وانطلاق، وقد أقبر العالم فسار إلى زوال كل من النار والدم والدموع والآلام والخوف والحيرة والجوع والجهل والمرض والفقر، واستغلال الإنسان للإنسان والذل، وفي هذا اليوم انتهى العهد الإستعماري.

عرفت فرنسا أن زمن القوة والرعب ولي واليوم فصاعدا المفاوضة لوحدها تقدر حل المشاكل، كان النصر للعقيدة والديمقراطية[5].

استقبل أمر وقف اطلاق النار في كل أرجاء البلاد بكل ارتياح عميق فتحققت بذلك حلم المجاهدين واجيال عديدة من الجزائريين منذ 1830، ألا وهو : الاستقلال الذي لم يشك فيه أحد

---

[1]– نفسه، ص161.

[2]– صليحة صالحي، المرجع السابق، ص423.

[3]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص38.

[4]– نفسه، ص38.

[5]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص287.

وكان ذلك نهاية للكابوس الطويل مليء بالاغتيالات والمذابح السكان المدنيين والاعتقالات والتعذيب والتفتيش والاغتصاب[1].

إن وثائق اتفاقيات ايفيان تتضمن التصريح العام وشروط تقرير المصير وضماناته والتصريحات المبدئية المتعلقة بالضمانات والتعاون الاقتصادي والمالي والتعاون في استغلال الثروات الباطنية للصحراء والتعاون الثقافي والتعاون التقني والمسائل العسكرية وتسوية النزاعات.

– استفتاء تقرير المصير:ويذكر فيها بأن الشعب الفرنسي بواسطة استفتاء 08-01- 1962 اعترف للجزائريين بحقهم في اختيار مصيرهم أي علاقاتهم مع فرنسا بعد الاستفتاء توصلت المحادثات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني إلى النتائج التالية:

– تعتبر الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني أن الاستقلال في اطار التعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب الحالة الراهنة.

– إن الاستشارة الحرة والصادقة ستجرى في كل التراب الجزائري.

– تأسيس الهيئة التنفيذية والحكمة للأمن العام حتي تقرير المصير.

– سيعين محافظ سم لتمثيل الجمهورية الفرنسية في الجزائر وسيتمتع بسلطات الدفاع والأمن والحفاظ عليه على مستوى الشكلي[2].

إن الهدف من استئناف تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا، وفي هذه الحالة فيما غذا كان يرغبون في قيام التعاون بيم فرنسا والجزائر سب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقية.

سيجري هذا الاستفتاء عبر القطر الجزائري كله في الولايات خمس عشرة التالية:

[1]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص38.

[2]– موريس فايس، المرجع السابق، ص562.

الجزائر– باتنة –عنابة –قسنطينة – مستغانم – الواحات – وهران –الاصنام – سعيدة – الساورة– سطيف – تيارت – تيزي وزو– تلمسان[1].

للتكفل الحرية والسلامة والاستفتاء طبقا للقانونالذي يحدد شروط الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي الاستفتاء تقرير المصير طبقا للقانون المرفق بهذا التصريح، وتشكل الهيئة التنفيذية المؤقتة والمحكمة للأمن العام، ويشمل مندوب السامي الجمهورية في الجزائر.

ستقام هذه الهيئات التنفيذية المؤقتة عن بدء لتنفيذ وقف اطلاق النار.

سيصبح المندوب السامي أمينا عن السلطات الجمهورية في الجزائر خاصة فيما يخص الدفاع والأمن والمحافظة على النظام لأخر مدسيعهد للهيئة التنفيذية المؤقتة بما يلي:

– إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر، تستوجبه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائر عليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على وظائف في مختلف فروع هذه الادارة[2].

ولكن لوصول إلى الاستفتاء لم يكن على بساط من حرير فالمرحلة الانتقالية كانت صعبة للغاية فقد كان يمكن أن يحدث مالا يحمد عقباه لذلك كان كل طرف لا يعتبر المهمة قد انتهت وإزداد الامر صعوبة والحوادث الإرهاب التي قامت بها منظمة الجيش السري التي أصبحت تضرب ضربات البائس فلم ينجي منها النساء والأطفال والمثقفون ولا المعلمون والمؤسسات المتعلمة والمكتبات، وأعلنوا أنهم يستركون الجزائر كما وجدوها أول مرة وهي في زعمهم كانت خالية من

[1]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 292-293.

[2]– سعد دحلب، المصدر السابق ، ص293.

الحضارة والعمران، فأخذوا يرحلون جماعات من الجزائر مقتنعين أنهم ارتكبوا من الفظائع في حق الجزائريين مالا يتناسب مع بقائهم فيها بعد الاستقلال[1].

– المنشآت العسكرية: طرح الوفد الجزائري قضية القاعدة الجوية البحرية والمرسى الكبير والمطارات المحيطة بها،حيثرخصتالجزائر لفرنسا باستخدام المواقع عين يكر ورقان ومجموعة المنشآت كولمب– بشار– حماقير والمواقع التقنية وموقع كورCorne لمدة خمس سنوات من مطارات كولمب بشار، رقان عين أمقال وكذلك مطارات بوفاريك ولفرنسا أن تحفظ بتسهيلات التقنية وحق التوقف والتزويد بالوقود والاصلاح[2].

وبالإضافة إلى الحقوق التي حصلت عليها فرنسا بالنسبة لقاعدة المرسى الكبير استخدام سطح الارض وباطن الأرض والمياه الاقليمية والفضاء الجوي للقاعدة[3].

– عقد الإيجار للقاعدة الجوية البحرية المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد مع تحديد القاعدة، وتعهد الجزائر بتقديم التسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة والمنطقة المحيطة بها، والمراكز التي تقع في الادارات الآتية:الأنقور، بوتليليس، ميسرجان، جزر جبية، وبلان[4].

وتعاون الأرصاد الجوية الفرنسية والجزائرية وتتبادل المساعدة فيما يختص بتسهيلات التنقل البري، وينتقل أفراد القوات الفرنسية وجميع المعدات والأفراد المعزولين.

– هن هذه القوات بحرية بالطرق البرية بين جميع المراكز التي ترابط فيها هذه القوات ولها أن تستخدم جميع السكك الحديدية والطرق البرية الموجودة في الجزائر[5].

– قضية بلاد الجيش الفرنسي:

[1]–رضا مالك، المصدر السابق، ص ص 188–189.

[2] صليحة صالحي، المرجع السابق، ص424.

[3]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص330.

[4]– صليحة صالحي، المرجع االسابق ،ص225.

[5]– سعد دحلب، المصدر السابق ، ص333.

بعد اعلان المبادئ المتعلقة بالمسائل العسكرية فعلى فرنسا تخفيض قواتها بالجزائر إلى 80 ألف فرد في مدة سنة، وبعد سنتين يكون ترحليهم الكلي[1].

ويتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بعد انتهاء المدة الثانية وهي أربعة وعشرون شهرا، وإلى أن تنتهي هذه المدة ستوضع تسهيلات كفرنسا بالنسبة للأراضي اللازمة لتجميع ونقل القوات الفرنسية[2].

د)النتائج المتوصل إليها:

1) التعاون الاقتصادي والمالي: يعتمد التعاون الجزائري الفرنسي على التعاقد وهي ضمان الحقوق المكتسبة من طرف الاشخاص تقدم فرنسا بمساعدات تقنية ومالية.

– تقع التبادلات بين الجزائر وفرنسا على أساس المصالح المشتركة سيستمتع العمال الجزائريون بفرنسا بحقوق العمال الفرنسيين باستثناء الحقوق السياسية.

– تضمن في فرنسا والجزائر الحقوق المكتسبة في ميدان التقاعد والعطب.

– تلتزم الجزائر باحترام العقود المبرمة في الميدان الاقتصادي وتمتع بفوائدها.

يحول التراب العقاري التابع للقطاع العمومي إلى ملكية الدولة الجزائرية باستثناء بعض البيانات الضرورية للمصالح المختلفة وذلك بصفة انتقالية[3].

يقوم التعاون بين فرنسا والجزائر في المجال الاقتصادي والمالي على أساس التعاقد مطابقا للمبادئ التالية:

– تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الاشخاص الطبيعية والمعنوية.

[1]– صليحة صالحي، المرجع السابق، ص424.

[2]– سعد دحلب، المصدر سابق، ص330.

[3]– بوعلام بحمودة، المرجع السابق، ص ص 564-565.

– تتعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية والثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.

– ستواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية وعونها المالي المساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

– ستخصص المساعدة المالية والفنية خاصة لدراسة أو لتنفيذ أو تحويل مشروعات الاستثمارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة لإعداد الموظفين والفنيين للجزائر ولإرسال الفنيين الفرنسيين[1].

2)التعاون الثقافي:

اتفق الطرفين على التعاون فتعهدت فرنسا في حدود امكانياتها بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر، وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الادارية والأبحاث، تقدم لهذه الهيئة التسهيلات والضمانات اللازمة لإتمام رسالتها، وتسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بمبدأ التعاون الفني[2]،بفتح كل بلد أبواب منشآت التعليم العام أمام تلاميذ وطلاب البلد الاخرى[3].

3)التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء:

[1]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص312.

[2]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص323.

[3]– نفسه، ص324.

– تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود العقدين والنقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية، طبقا لقانون نفط الصحراء.

– تمنح الجزائر في خلال سنة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم الأولية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة.

– تستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب منحها تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الاخرى، وستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الاخرى وذلك فينا يخص بممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين[1].

– تؤسس الجزائر وفرنسا هذه الهيئة وستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساوي من ممثلي الدولتين المؤسستين ولكل عضو في المجلس، بما في ذلك الرئيس، صوت واحد[2].

– يحدد كل فريق من المتخاصمين حكما، ويختار الحكمان ثالثا يكون هو رئيس المحكمة.[3]

– نجحت المفاوضات الجزائرية الفرنسية عن مخاض عسير مر به الشعب الجزائري مدة 132 عام، في إطار حركات التحرر وتقرير المصير في خصم تحولات ذاتية وفي السياسة الاستعمارية، والظروف الدولية تكاتفت في بعث واحياء الروح الثورية التي فجرت الثورة الجزائرية التي واكبتها بداية الستينات الدبلوماسية الثورية التي حملتها جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للثورة[4].

– إن المفاوضات الجزائرية الفرنسية شكلت انتصارا عظيم لشعب الجزائري وفتحت حقبة جديدة بعيدة عن القتال وبعث الدولة جزائرية مستقلة، محاولة بذلك لتحقيق السلام.

---

[1]– نفسه، ص ص 319-321.

[2]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص321.

[3]– وفي حالة عدم الاتفاق على هذه التحديد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التحديد بناء على طلب الطرف الأسبق إليه، (ولتفاصيل أكثر ، أنظر سعد دحلب، نفسه، ص ص 319-321-323.)

[4]– صليحة صالحي، المرجع السابق، ص426.

خـاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الصعوبات التي واجهتها الثورة الجزائرية التي مثلت إحدى الانكسارات التي عاشتها توصلنا إلى حوصلة كانت عبارة عن استنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عودة الجنرال ديغول إلى السلطة ومنحه كل الصلاحيات والإمكانيات بهدف القضاء على الثورة الجزائرية، فجعلته يقوم بعدة سياسات لتحقيق حلم فرنسا، وكما انتهج مخططا عسكريا عرف مخطط شال وسخرت فيه مختلف القوى المادية والبشرية، إلا أن حلم الفرنسيين باء بالفشل لأن ما كان يحمله المجتمع الجزائري ليس هو القوة المادية إنما القوة المعنوية والمتمثلة في ضرورة تحقيق الاستقلال.
- تشكيل هيئة الأركان في 1960 وبدأ نشاطها وعلمت على توحيد الجيش في الحدود الشرقية والغربية حيث قام قائدها على التنظيم والتخطيط المحكم، وقد نجح في العديد من المهام، لكن في النصف الثاني من 1960 أخذت هذه الهيئة تعبر عن رغبتها في القيام بأدوار سياسية متزايدة من خلال انتقامها للحكومة المؤقتة.
- بقي النزاع بين الطرفين وازداد الوضع تفاقما حول مسألة الفرنسي الذي سمع الخلاف وزاد توتر العلاقات بينهم، وقدمت هيئة الأركان استقلالها 1961 معلنة من خلال مذكراتها الفوضى السائدة داخل الحكومة المؤقتة، وازدادت حدة الخلاف بينهما بسبب التحالفات الجديدة بين جماعة تلمسان وجماعة تيزي وزو وبتشكيل تحالف بدأت الأمور تتغير لصالح بن بلة وهيئة الأركان ضد جماعة تيزي وزو وأدى إلى تشكيل مكتب سياسي وزحف نحو العاصمة رغم معارضة الولاية الرابعة.
- تعد مسألة التسليح من أخطر التحديات التي واجهتها الثورة التحريرية منذ بدايتها، ومن أكبر اهتمامات قادتها المدنيين، وذلك لاستمرار العمليات العسكرية على ما توفره القواعد الخلفية من إمداد بالأسلحة، وناهيك عن التطويق الخارجي الذي فرضته

السلطات الكولونيالية على شبكة الدعم اللوجستكي في عمليات الإمداد للأسلحة والذخيرة من الدول الداعمة للثورة الجزائرية.

- يعد جانب التمويل والتموين من أهم الجوانب التي ترتكز عليها الثورة وذلك بغية التغلب على الخصم بما أن الثورة الجزائرية كانت تواجه دولة لها من الإمكانيات المادية ما يمكنها من إدارة الحرب، خاصة وأنها كانت تحارب ضد جيش يفتقر لأدنى مظاهر القوة المادية، وفي الفترة الممتدة 1959- 1962 تميزت بانقطاع الدعم الخارجي للداخل بفعل غلق الحدود الشرقية هذا ما زاد من عبء قادة الولايات والشعب الجزائري.
- رغم المشاكل الحدودية بين الدول الشقيقة إلا أن الحكومة المؤقتة انتهجت سياسة الحكمة والتعقل اتجاه مطالب الحدود التونسية والمغربية وهذا من أجل تجنب الصراع فيما بينها.
- إن سلسلة الاتصالات، ثم المحادثات التي جرت بين ممثلين جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومة الفرنسية استفادت منها جبهة في التفاوض بين الجزائر وفرنسا، وأكدت مفاوضات إيفيان الأولى والثانية على الحنكة السياسية التي تميزت بها بعثة جبهة التحرير الوطني، فالملفات التي تم تحضيرها وعرضها على وفد الحكومة الفرنسية لم تكن بالأمر السهل نظرا لإمكانيات الوفد الفرنسي في التفاوض حيث أنهم خريجين المدارس والجامعات على عكس الوفد الجزائري رغم كل الصعوبات التي واجهتهم في التفاوض بينهم إلا أنهم استرجعوا السيادة الوطنية.

- إن المكسب الحقيقي الذي حققته جبهة التحرير الوطني هو الحفاظ على الوحدة الوطنية رغم كل الخلافات والصراعات الدائمة والصعوبات الداخلية والخارجية بسيطة جدا ملخصة في كلمة الجهاد إلا أنها تعني الكثير فهي تعبر عن تشبث الشعب الجزائري بقضيته وإيمانه بعمق بضرورة الخروج من عهد الاستعمار والاستغلال إلى عهد الوطنية والسيادة.

ملاحق

الملحق رقم (01) : الجنرال شارل ديغول[1]

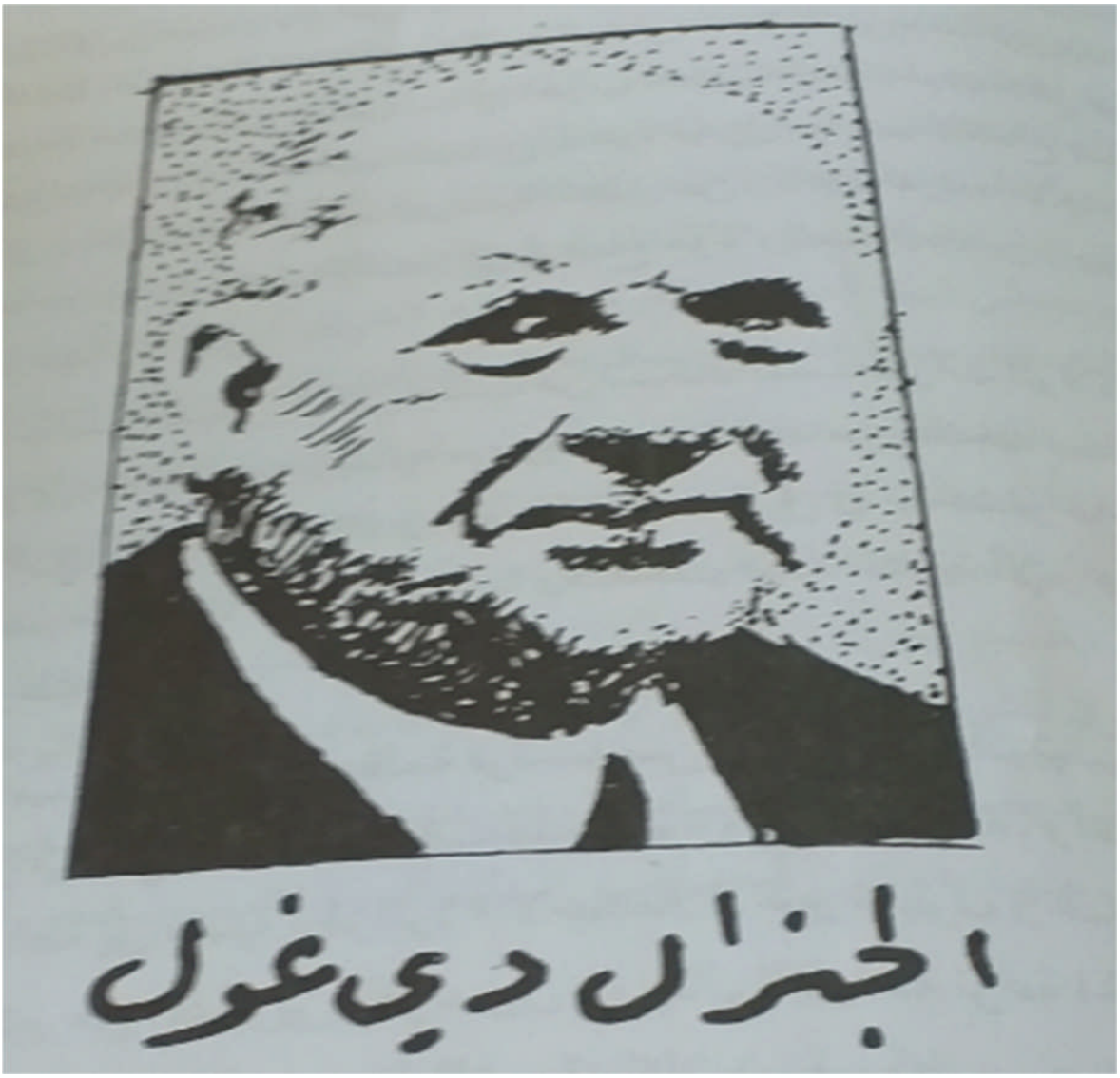

[1]- عمار قليل، المصدر السابق، ص145.

الملحق رقم (02): خطي شارل وموريس[1]

[1] – عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص319.

قائمة المصادر

والمراجع

أ- المصادر:

1) باتريك أفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: داود سلامنية، د.ط، ج2، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2013.

2) بريستيرايفه، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كجيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

3) بن جديد الشاذلي، مذكرات بن جديد ملامح حياة(1929-1979)، تح: عبد العزيز بو باكر، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2011.

4) بوجابر عبد الواحد، الجانب الخامس العسكري للثورة الجزائرية، المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، الأوراس النمامشة، د.ط، د.ن. ب، د.ب، د.ت.

5) بورقعة سي لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تح:صادق يحوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1990.

6) بوزيد عبد المجيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي...، ط2، دون دار النشر، د.ب، جوان 2008.

7) تقيةمحمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراف، د.ط، دار القصبة لنشر، الجزائر، دت.

8) حربي محمد، الثورة السنوات المخاض، ط.خ، الجزائر، 2008.

9) دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، د.ط، الدار دحلب، 2007.

10) الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984-1990.

11) دوشمان جاك، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شراز، د.ط، دار منشورات ميموني، د.ت محمد بوسفي، الجزائر في ظل مسيرة نضالية المنظمة الخاصة، تق :محمد الشريف ابن داني حسين، ط2، المنشورات ثالثة، الجزائر، 2010.

12) رشيد أو عيسى، كراسات هارتموت ألسنتها نص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، د.ط، دار القصبة، د.ب، 2010.

13) الزبيري الطاهر ، مذكرات أحد قادة الأوراس التاريخيين(1929-1962)، د.ط، منشورات ANEP، د.ب، 2008

14) الزبيري الطاهر، مذكرات أحد قادة الأوراس التاريخيين(1929-1962)، د.ط، منشورات ANEP، د.ب، 2008.

15) زروال محمد، اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، د.خ، الجزائر، دت.

16) زروال محمد، اللمامشة في الثورة دراسة ويليها، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2003

17) الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2003.

18) صايكي محمد، مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة تأثر من قلب الجزائر، د.ط، دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2010.

19) صديقي محمد، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح، تر : أحمد الخطيب، د.ط، دون دار النشر، باتنة، 1986.

20) صديقي مراد، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، تق: أحمد الخطيب، د.ط، دار الرائد، الجزائر، 2010.

21) الفاسي علال، كيف لا ننسى، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973.

22) فانون فرانس، معذبو الأرض، دط، دار موفم للنشر، الجزائر، 2006.

23) قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديد، د.ط، ج2،دار العلمانية، د.ب، 2013،.

24) قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، د.ط، ج1، دار العثمانية، المدية، الجزائر، 2013.

25) كافي علي، مذكرات الرائد علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1945-1962، د.ط، دار القصبة للنشر،

26) لونغ أوليفي، الملف السري اتفاقيات إيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تق: ماكس بوتينير، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

27) ليتيم عائشة، جرائم فرنسا في الجزائر وجهاد المرأة الريفية، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

28) مالك رضا، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، تر: فارس غصوب، ط1، دار الغرابي، لبنان، 2003.

29) المدني أحمد توفيق، حياة الكفاح، ط.خ، ج3،دار العالم المعرفة، الجزائر، 2010.

30) موريس قايس، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961-29 جوان 1962، تر: صادق سلام، د.ط، عالم الأفكار.

31) نزار خالد ، روايات معارك حرب التحرير الوطنية، 1958-1962، تر: مهني حمدوش، د.ط، منشورات الشهاب، د.ب، 2002.

32) هارون علي، خيبة الإنطلاق فتنة صيف 62، تر: الصادق عماري، مر: مصطفى في الماضي، د.ط، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2012.

ب- المراجع:

33) احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962، ط1، مؤسسة أحددان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

34) أحمد وروان الهادي، العقيد محمد شعباني الأمل ... والألم، د.ط، دار هومة، د.ب، د.ت، 2003.

35) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الو الجزائرية 1956-1962، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009.

36) أفينو باتريك، بلانشايس جون، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: داود سلامنية، د.ط، ج2، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2013.

37) بالخوجة فتحي، مذكرات من المقاوم في حرب المدن سجين سياسي، تر: مسعود جناح، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

38) براكتيه الشريف، مذكرات مجاهد، د.ط، منشوراتANEP، الجزائر، 2013.

39) بشنون سليمان، الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، د.ط، دار الهومة، الجزائر، 2012.

40) البغل أبو عبدو، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العقيد الأخضر، د.ط، منشورات الأدب بيروت، د.ت.

41) بلحاج صالح، أزمات الجبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة المحمدية، الجزائر، 2006.

42) بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، د.ط، 2008.

43) بلخوجة فتحي، مذكرات مقاوم من مقاوم في حرب المدن إلى سجن سياسي، تر: صعود جناح، د.ط، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2012.

44) بن بني مالك، شهادات حول ثورة التحرير، تق: الصادق سلام، د.ط، عالم الافكار، الجزائر، 2010.

45) بن جابل بلقاسم بن محمد، الشهيد حسن بوحاير نبذة عن حياته وآثار كفاحه وتضحياته، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2004.

46) بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعامة للنشر والتوزيع، 2012.

47) بن عمر مصطفى، الطريق الشاق غلى الحرية،د.ط، دار عوض، الجزائر، 2003.

48) بو جلال عمار، حواجز الموت 1957-1959 الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، د.ط، منشورات المركز للدراسات والبحث والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

49) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

50) بوضربة عمر، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية سبتمبر 1958 جانفي 1960، د.ط، دار الحكومة، الجزائر، 2012، ص197.

51) بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر 1954- 19 مارس 1962، ط1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

52) بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الثورة في الولاية الثالثة، ط.خ، دار عالم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

53) بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة الجزائرية 1954-1956، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

54) بيجو مارسيل، محاكمة شبكة جونسو، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

55) تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإستعمار الفرنسي في الجزائر 1961-1962، وزارة الثقافة، الجزائر 2008 .

56) جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح. خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص258.

57) جعفر نوري مرزة، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

58) جمال قندل،خط موريس وشال وتاثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962،ط1،وزارة الثقافة، الجزائر،2008.

59) الحاج الصديق محمد، اعلام من المغرب العربي، د.ط.ج2، دار موقف للنشر، الجزائر، 2000.

60) حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح ابان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962،دط،طبعة المؤسسة الوطنية لفنون المطبوعة،الجزائر،2013.

61) حماميد حسينة، المنظمة العسكرية السرية في الجزائر 1961-1962،دار الرشاد للنشر ولتوزيع، الجزائر، 2013.

62) حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، د.ط، دار المعرفة، د.ب، 2007.

63) خلفي عبد القادر، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته.

64) خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المعاهدة 1830-1962، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب، 2010. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية،د.ط، دار الكتاب العربي الحديث، الجزائر، 2008.

65) رضوان محمد، منزعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية الجزائر، افريقيا الشرق، د.ط، د.ن، د.ب، 1999.

66) رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1961) سنوات الحسم والخلاص، د.ط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

67) زبير رشيد، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962) د،ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

68) الزبيري محمد العربي، رخيلة عامر وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، ط.خ، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007.

69) زوزو الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009.

70) زيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر،د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009.

71) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954-1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.

72) سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

73) شريط لخضر، مناد طالب، وأخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، ط.خ، منشورات المركز الوطني الجزائري، د.ت.

74) شولي بيار، الجزائر 1962-1954 التعذيب في ميزان النقاش ملف جن موليز، د.ط، لمنشورات دحلب، الجزائر، 2013.

75) الصالح صديق محمد، كيف ننسى وهذه جرائمهم، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

76) صلاح عمار، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، د.ط، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

77) عباس محمد شريف، من وحي نوفمبر لمدخلات وخطب، ط.خ، الجزائر، د. ت.

78) عباس محمد، الحلم والتاريخ (1930-1962)، د.ط، دار الهومة للطباعة، 2012.

79) عباس محمد، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2005.

80) عباس محمد، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة، الجزار، 2014.

81) عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، د.ط، ج1، دار هومة، الجزائر، 2013.

82) عبد الرحمان مزيان الشريف، حرب الجزائر في فرنسا موريبان: جيش الخفاء، تق: جاك فرباس، تر: العربي بوينون، د.ط، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

83) عبد الرحمن مزيان شريف، حرب الجزائر في فرنسا موربيان: جيش الخفاء، نق: جاك فرجاس، تر: العربي بوينون، د.ط، دار الحكمة، الجزائر.

84) عبد القادر حميد، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، د.ط، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2007

85) عبد القادر حميد، فرحات عباس راجل الجمهورية، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

86) عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعة، د.ب، 2010.

87) عبد القادر نور، حوار حول الثورة، د.ط، دار موفم للنشر، الجزائر، 2009، ج2.

88) علي عبد العزيز، أحداث ووقائع في تاريخ الثورة التحرير بالولاية الثالثة، تق: عبد الحفيظ أمقران الحسني، د.ط، دار هدى، الجزائر، د.ت.

89) عمار بن بومن، الجريمة والقطاعة الاستعمار تحتها عاشه أحد الجزائرين مذكرات سياسية 1923-1954، تر: عبد السلام عزيزي، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

90) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

91) فرحي بشير كاش، مبشر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي الجزائر،(1830-1962)، ط.خ،د.ب، د.ت .

92) فركوس صالح، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962، د.ط، دار العلوم، عنابة، 2012.

93) فركوس صالح بن النتيلي ، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962، دزط، دار العلوم، عنابة، 2012.

94) فركوس صالح بن النيتلي، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962، د.ط، مديرية للنشر الجامعة، قالمة، 2011.

95) فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962, دط، مديرية للنشر، جامعة قالمة، 2011، ص 150.

96) فريح خميسي، العقيد سي حواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959، ط، خ ،دار جسور،الجزائر ،2013

97) قبابلي هواري، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مر: بالقاسمي بوعلام، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

98) القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تر: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس،1986 .

99) كواتي مسعود، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2011.

100) الكيالي عبد الوهاب، ماجد نعمة وآخرون، موسوعة سياسية، ط1، ج2، دار المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1981.

101) لعمامرة سعد بت البشير، هواري بومدين، الرئيس القائد 1978-1982، قصر الكتاب، الجزائر، 1997.

102) لوسي مصطفى، من تاريخ الولاية الرابعة سيرة أحد الناجين، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

103) لونسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل الجبهة التحرير الوطن خلال ثورة التحرير الوطني 1954-1962، د.ط، دار هومة.

104) لونسي رابح، بلاح بشير، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، د.ط، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

105) لونسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكرين، د.ط، دار المعرفة، الجزائر.

106) لونشي آن محاري، مسيرة مناضل جزائري، د.ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

107) محمد قنطاري، من بطولات المرآة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي حقائق ودراسات، ووثائق وشهادات، تق: عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

108) محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009.

109) محمد يعيش، المالية الجزائرية بالمغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930-1962، دار الهدي، الجزائر، 2013.

110) مسعود عثمان، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعبة، دار الهدي، الجزائر، 2012

111) مسعود على أحمد، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1961)، د.ط، دار الشمعة للنشر، الجزائر، 2010 .

112) مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2011.

113) المعاصي ربيعة زيدان، جبهة التحرير الوطني وجذور الأزمة، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2009.

114) مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية والافريقية أبان الثورة الجزائرية، ط1، ج2، دار النبيل، الجزائر، 2009

115) مقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، وأخرون، دور اقليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956-1962، د.ط، دار الشروق، الجزائر، 2008، ص28.

116) مقلاتي عبد الله، دور بلدان المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ط1، ج2، د.د.ن، الجزائر، 2009.

117) ملاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، د.ط، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

118) الميلي محمد، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

119) نور عبد القادر، حوار حول الثورة، د.ط، ج2، دار موفم للنشر، الجزائر، 2009.

120) الهادي أحمد وروان، العقيد محمد شعباني، الأمل ... والألم !، د.ط، دار هومة، د.ب، 2003.

121) هواري قبابلي، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مر: بالقاسمي بوعلام، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

122) ودوع محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1954-1962)، د.ط، منشورات درا قرطبة، الجزائر، 2012.

123) ولد حسين محمد الشريف، عناصر الذاكرة حتى لا أحدينسى (من المنظمة الخاصة) 1947 إلى استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، دار القصبة، الجزائر، 2009.

124) ولد حسين محمد الشريف، من المقاومة إلى إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

125) وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

126) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الثورة في الولاية الثالثة، طبعة خاصة، دار عالم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

127) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجزائرية.

ج- المصادر بالأجنبية:

128) Berjaminstora ,algériahesyoirecontoporaine 1983-1988, editioncarbah, alger, 2009.

129) Saaddahlab, Mission Accomplie pour l'independance de l'Algerie, Edition dahlabe, 3eme edition , 2009.

130) Khaled neggar, menour, edition chibabbatna, 1999.

131) mohamedguentori, organisation politico administrative et miliaire de la révolution algérienne 1954-1962, office des publications minersitaires, Alger, 2002.

د- الرسائل الجامعية:

132) بوحموم أمحمد، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئة المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962، رسالة دكتوره علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر..

133) جبلي الطاهر، الدعم اللوجستي للثورة التحريرية (1954-1962)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، 2009.

134) خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، اطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم تاريخ، جامعةالجزائر، 2005-2006

135) السبتي غلاني، علاقات جبهة التحرير الوطني الجزائرية، بالملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة دكتوراه ،جامعة لخضر باتنة ،2009-2010.

136) شطوان نظيرة، الثورة الجزائرية 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، اطروحة دكتوراه في تاريخ المعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

137) عبد الكريم بو صفصاف، مشكلات الحدود وأثرها في العلاقات الدولية في المغرب العربي الحديث، فعاليات الأسبوع الثقافي الثالث لقسم التاريخ، جماعة دمشق، 6-20 مارس 1999.

138) عتيقة نصيب، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة خيضر، بسكرة، 2010-2011.

139) عسال نور الدين، الثورة الجزائرية والمسألة البترولية 1952-1971، رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، 2011-2012.

140) مسعود علي أحمد، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960- 1961) من خلال محاضرة مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

141) مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية إبانة الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة ،2007-2008.

هـ -الملتقياتوالمقالات:

142) الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والالغام، دار القصبة لنشر، جامعة، 2009.

143) أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية واشكالية التسليح بين طموح والواقع، د.ط، ج1،منشورات مخبر والدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جماعة محمد بوضياف بالمسيلة، 14-15 فيفري 2018.

144) محمد بر شان، مقال استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة ازمة التسليح (1958-1962) العدد 8، جامعة طاهري محمد بشار، ديسمبر 2018.

145) صالحي صليحة، قراءة نقدية للجانب العسكري لاتفاقية إيفيان، جامعة الجزائر.

جرائد والمجلات:

146) جريدة المجاهد، العدد27، 22 جويلية 1958.
147) جريدة المجاهد، العدد 23، الأربعاء 7 ماي 1958.
148) جريدة المجاهد، العدد 26، 22 أوت 1958.
149) جريدة المجاهد، العدد28،28 جويلية.1958
150) جريدة المجاهد، العدد 97، 5 جوان 1961.
151) جريدة المجاهد، العدد 98 ، 5 جوان 1961.
152) جريدة المجاهد، العدد27، 22 جويلية 1958.
153) جريدة العمل، العدد6، فيفري 1959.
154) جريدة العمل، عدد يوم 28 جوان 1958.
155) مجلة عصر جديدة، العدد 6، عدد خاص بخمسينه الاستقلال، ربيع 1933هـ 2012م .
156) مجلة المصادر، الطاهر جبلي، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، العدد 25، قسم التاريخ، تلمسان، د.ت.
157) مجلة التواصل، براهمية الزهراء، الطبيعة القانونية لاتفاقيات ايفيان، عدد15، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر، 2005.

معاجم:

158) نويهض، معجم أعلام الجزائريين من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نوهيض للثقافة، بيروت، 1980.

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

مقدمة.....**أ–هـ**

المدخل..... **07–25**

الفصل الأول

الصعوبات الداخلية التي واجهتها الثورة التحريرية 1959–1962

المبحث الاول: سياسية الجنرال شال في مواجهة الثورة الجزائرية..... 27-39

المبحث الثاني: صراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة..... 40-52

المبحث الثالث: أزمة الصائفة 1962 53-69

الفصل الثاني

الصعوبات الخارجية التي واجهتها الثورة الجزائرية1959–1962

المبحث الأول: أزمة التسليح للثورة الجزائرية..... 71-87

المبحث الثاني: صعوبة التمويل والتموين للثورة الجزائرية 88-97

المبحث الثالث: أزمة الحدود الجزائرية التونسية المغربية 98-109

الفصل الثالث

الحلول التي لجأت إليها الثورة لمواجهة عراقيل العدو

المبحث الأول: مرحلة الاتصالات الشبيهة بالرسمية للمفاوضات الجزائرية الفرنسية 111-118

المبحث الثاني: المرحلة الأولى والثانية من المفاوضات الجزائرية الفرنسية.....119-147

خاتمة 149–150

الملاحق.....152–153

قائمة المصادر والمراجع 155–168

فهرس الموضوعات 170–171